جامعة عبد الحميد بن باديس

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة المالية والمحاسبة التخصص التدقيق ومراقبة التسيير

دور التدقيق والرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة إتحاد التعاونيات الفلاحية (UCA)-

مقدمة من طرف الطالبة

مولاي هوارية

تحت إشراف الأستاذة

برواين شهرزاد

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	موساوي مباركة	مساعدة (أ)	جامعة مستغانم
مشرفا	برواين شهرزاد	محاضرة (ب)	جامعة مستغانم
مناقشا	بن حليمة خيرة	مساعدة (أ)	جامعة مستغانم

السنة الجامعية 2019/2018

الإهداء

نهدي ثمرة عملنا هذا :

إلى ذلك الحرف الذي لا منتهى من الحب و الرقة و الحنان أمي

إلى من لاينطوي ذكرها لأنه لايفنى بحقها جدتي العزيزة أطال الله في عمرها

إلى من جاهد الحياة من اجلي و غرس في نفسي محبة الصبر و علمني

الاجتهاد أبي الغالي

إلى سندي في درب الحياة إخوتي محمد ، لخضر، نصيرة،

،عائشة و خطيبي ناصر.

إلى كل العائلة الكريمة و الأهل و الأقارب

إلى كل صديقاتنا و زملائنا وكل من مد لنا يد المساعدة في انجاز هذا العمل

وأسأل الله المزيد من التوفيق و النجاح

الشكر و التقدير

ربي أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن اعمل صالحا ترضاه

اعترافا بالفضل و الجميل نتوجه بخالص الشكر و عميق التقدير و الامتنان إلى الأستاذة

الكريمة " برواين شهرزاد "التي أشرفت على عملنا هذا و تفانت في توجيهنا إلى غاية إنهائه

و جزيل الشكر موصول لكل من ساعدنا من قريب أو بعيد

الفهرس

محتوى الفهرس

الإهداء

الشكر والتقدير

قائمة الأشكال.....**هـ**

قائمة الجداول.....**ز**

المقدمة.....**01**

الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق و الرقابة الداخلية و الأداء المالي

مقدمة الفصل الأول

المبحث الأول: التدقيق المحاسبي **05**

المطلب الأول: : مفاهيم حول التدقيق.....**05**

المطلب الثاني: أنواع التدقيق و طرقه و معاييره **09**

المطلب الثالث: مبادئ و فروض التدقيق **14**

المبحث الثاني: الرقابة الداخلية..... **16**

المطلب الأول: عموميات حول الرقابة الداخلية **16**

المطلب الثاني: معايير و مكونات الرقابة الداخلية.....**20**

المطلب الثالث: المقومات الأساسية و الإجراءات التنفيذية لأنظمة الرقابة الداخلية **23**

المبحث الثالث: الأداء المالي..... **25**

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الأداء.....**25**

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي.....**28**

المطلب الثالث: استخدام المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي.....**29**

خاتمة الفصل.....**35**

الفصل الثاني: التكامل الوظيفي بين التدقيق و الرقابة الداخلية و الأداء المالي

مقدمة الفصل..... **37**

المبحث الأول: العلاقة بين التدقيق و الرقابة الداخلية **38**

المطلب الأول: التكامل الوظيفي بين التدقيق و الرقابة الداخلية **38**

المطلب الثاني: الرقابة على جودة عمليات تدقيق المعلومات المالية التاريخية..... **42**

المطلب الثالث: أثر العلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي و الخارجي في تعزيز نظام الرقابة الداخلية 44

المبحث الثاني : علاقة التدقيق بالأداء المالي **45**

المطلب الأول: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر **45**

المطلب الثاني:. مساهمة التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات.....**47**

المطلب الثالث التدقيق الداخلي و نطاق مسؤولياته عن تقييم الأداء:.....49
المبحث الثالث: علاقة التدقيق و الأداء المالي.....51
المطلب الأول: الرقابة على الأداء..... 51
المطلب الثاني: تقييم الأداء وعلاقته بالرقابة الداخلية.....53
المطلب الثالث: تحسين الأداء المالي من خلال نظام الرقابة الداخلية 55
خاتمة الفصل 56
الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية (UCA)
مقدمة الفصل.....58
المبحث الأول: تقديم لمؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية (UCA) 59
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة.....59
المطلب الثاني: : نشاطات المؤسسة مقرها، رأسمالها، آليات الاتصال بها.....59
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة.....60
المبحث الثاني: نشاط التدقيق و الرقابة الداخلية وواقع الأداء المالي في مؤسسة (UCA).....63
المطلب الأول: عملية التدقيق الداخلي لمؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية 63
المطلب الثاني: واقع نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة 65
المبحث الثالث: عرض و تحليل القوائم المالية للمؤسسة.....73
المطلب الأول: القوائم المالية لمؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية.....73
المطلب الثاني: التحليل المالي لميزانية مؤسسة UCA..... 79
المطلب الثالث: تحليل حسابات النتائج..... 87
خاتمة الفصل.....103
الخاتمة 105
قائمة المراجع 108
قائمة الملاحق 112

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(I-01)	التطور التاريخي لأهداف التدقيق	08
(I-02)	أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي و الخارجي	11
(I-03)	مكونات نظام الرقابة الداخلية	22
(I-04)	يوضح أنظمة قياس الأداء	28
(I-05)	حساب رأس المال العامل من خلال الميزانية	34
(III-01)	قائمة أسئلة لمقابلة لنظام الرقابة الداخلية و المتعلقة للمشتريات	67
(III-02)	قائمة أسئلة لمقابلة لنظام الرقابة الداخلية و المتعلقة بالمخزونات	68
(III-03)	قائمة أسئلة المقاربة لنظام الرقابة الداخلية و المتعلقة بالمبيعات	69
(III-04)	قائمة أسئلة المقاربة لنظام الرقابة الداخلية و المتعلقة بالمدفوعات النقدية.	70
(III-05)	قائمة أسئلة المقاربة لنظام الرقابة الداخلية و المتعلقة بالمقبوضات النقدية.	71
(III-06)	قائمة أسئلة المقاربة لنظام الرقابة الداخلية و المتعلقة الرواتب و الأجور.	72
(III-07)	ميزانية مؤسسة UCA أصول	73
(III-08)	ميزانية مؤسسة UCA خصوم	74
(III-09)	حسابات النتائج لمؤسسة UCA	77
(III-10)	جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة UCA	78
(III-11)	تغيرات الأموال الخاصة	79
(III-12)	الميزانية الوظيفية لمؤسسة UCA	80
(III-13)	حساب رأس المال العامل الصافي لمؤسسة UCA من أعلى الميزانية	81
(III-14)	حساب رأس المال العامل الصافي لمؤسسة UCA من أسفل الميزانية	81
(III-15)	حساب نسبة التداول لمؤسسة UCA	83
(III-16)	حساب نسبة النقدية لمؤسسة UCA	83
(III-17)	حساب نسبة التمويل الخارجي للأصول لمؤسسة UCA	84
(III-18)	حساب نسبة المديونية الكاملة لمؤسسة UCA	84
(III-19)	حساب نسبة المديونية قصيرة الأجل لمؤسسة UCA	85
(III-20)	حساب معدل دوران إجمالي الأصول لمؤسسة UCA	85

(21-III)	حساب معدل دوران الأصول غير الجارية لمؤسسة UCA	86
(22-III)	حساب معدل دوران الأصول الجارية لمؤسسة UCA	86
(23-III)	حساب معدل دوران النقدية لمؤسسة UCA	86
(24-III)	التحليل الأفقي للميزانية المالية أصول لمؤسسة UCA	87
(25-III)	التحليل الأفقي للميزانية المالية خصوم لمؤسسة UCA	88
(26-III)	التحليل العمودي للميزانية المالية أصول لمؤسسة UCA	90
(27-III)	التحليل العمودي للميزانية المالية خصوم لمؤسسة UCA	91
(28-III)	حساب نسبة الفائض الخام للاستغلال لمؤسسة UCA	92
(29-III)	حساب نسبة نتيجة الاستغلال لمؤسسة UCA	92
(30-III)	حساب نسبة النتيجة الجارية قبل الضرائب لمؤسسة UCA	93
(31-III)	حساب المردودية المالية لمؤسسة UCA	93
(32-III)	التحليل الأفقي لحساب النتائج لمؤسسة UCA	94
(33-III)	التحليل العمودي لحساب النتائج لمؤسسة UCA	96
(34-III)	حساب التدفق النقدي المتاح لمؤسسة UCA	97
(35-III)	حساب نسبة التغطية النقدية لمؤسسة UCA	97
(36-III)	حساب نسبة التغطية التشغيلية لمؤسسة UCA	98
(37-III)	حساب العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي لمؤسسة UCA	98
(38-III)	التحليل العمودي لقائمة التدفقات النقدية لمؤسسة UCA	99
(39-III)	التحليل الأفقي لقائمة التدفقات النقدية لمؤسسة UCA	101

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(I -01)	المفاهيم المرتبطة بتعريف التدقيق	06
(I-02)	الأهداف التقليدية لمدقق الحسابات	09
(I-03)	أنواع معايير التدقيق المتعارف عليها	14
(I-04)	هيكل الرقابة الداخلية	17
(I-05)	مفهوم الرقابة الداخلية	18
(I- 06)	مقومات الرقابة الداخلية	24
(I-07)	الأداء مفهوم متعدد الأبعاد	26
(I-08)	هيكل قياس أداء الأهداف	27
(I-09)	حساب احتياجات رأس المال العامل من خلال الميزانية	34
(II-01)	خرائط تدفق عمودية و أفقدية	39
(II-02)	أشكال و رموز خريطة التدفق	40
(II-03)	نموذج إدارة المخاطر	46
(II-04)	المراحل الثلاث لنموذج الإيداع في اتخاذ القرارات	47
(II-05)	المراحل الثلاث لنموذج الرشيد في اتخاذ القرارات	48
(II-06)	دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي	50
(II-07)	خطوات الرقابة	54
(II-08)	علاقة الرقابة الداخلية بالأداء المالي	55
(III-01)	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	62
(III-02)	التمثيل البياني لمؤشرات التوازن المالي للميزانية الوظيفية لمؤسسة UCA	82

المقدمة العامة:

المقدمة

أن توفير أنظمة الرقابة الداخلية فعالة داخل المنظمات يجب أن يكون مدعما بجهاز التدقيق الداخلي فعال، حيث يعد هذا الجهاز وسيلة تقويم مستقلة يساهم في تعزيز فعالية و كفاءة العمليات و التأكد من مدى الالتزام بالقوانين و السياسات و التعليمات الداخلية ، و الحكم على كفاءة نظام إدارة المخاطر . وتحقيق لهذا الدور يجب أن يتمتع هذا الجهاز بالاستقلالية الكافية و أن يحدد موقعه ضمن الوظائف الأخرى في المنظمة، و قد سعت في تعزيز هذا الاتجاه العديد من المنظمات المهنية الدولية ، من خلال بناء إعادة التفكير الأساسي لهذه الوظيفة و إعادة تصميم جذري لعملية التدقيق لتحقيق التحسينات الكبيرة من خلال مقاييس معاصرة و حاسمة للأداء مثل التكلفة ، نوعية الخدمة .

لذا جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على مفهوم التدقيق باعتباره نشاطا مستقلا ، و تأكيدا موضوعيا ذا طبيعة استشارية ، يهدف إلى إضافة قيمة للمنظمة و تحسين عملياتها ، و يستند إلى مجموعة من المعايير المبوبة في مجموعتين أساسيتين:

الأولى:معايير الصفات و السمات و تناول خصائص الأجهزة و الأفراد الذين يؤدون أنشطة التدقيق.

الثانية:معايير الأداء التي تصف طبيعة أنشطة التدقيق و ما يجب الالتزام به عند أداء تلك الأنشطة .

و يتمثل دور التدقيق فيظل هذه المعايير –كما أكد عليها معهد المدققين لداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية- في مراجعة المخاطر، و أنظمة الرقابة و تزويد الإدارة بنتائج تقويمات المخاطر ،و تأكيد كون أنظمة الرقابة كافية لتقليل من المخاطر.

-إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق فأننا نطرح الإشكالية التالية:

- **ما مدى مساهمة دور التدقيق و الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة ؟**

-الأسئلة الفرعية:

و للإجابة على هذه الإشكالية لا بد من طرح الأسئلة التالية:

1-ما المقصود بالتدقيق المحاسبي و ما هي أهدافه و أنواعه؟

2-ماهو نظام الرقابة الداخلية وهل يساعد في تحسين الأداء المالي للمؤسسة؟

3-ماذا نقصد بالأداء المالي و تقييمه و مؤشرات قياسه؟

4-كيف يساهم كل من التدقيق المحاسبي و الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة؟

-فرضيات الدراسة:

يتوقف نجاح عملية التدقيق المحاسبي في 'إتباع المدقق لمجموعة من المعايير المتعارف عليها من قبل المهنيين ، وللإجابة على الأسئلة الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

1-إتباع منهجية واضحة و متسلسلة تمكن من الإلمام بكل المعلومات المالية و المحاسبية بغية إبداء الرأي المحايد بشأنها .

2-الرقابة الداخلية لها دور أساسي في المؤسسة الاقتصادية و تتميز بإجراءات عملية تضمن السير الحسن للتنظيم الوظيفي في المؤسسة.

3-تقييم الأداء المالي هو تشخيص الصحة المالية للمؤسسة و معرفة مدى قدرتها على خلق قيمة لمواجهة المستقبل.

4-يساهم نظام الرقابة الداخلية في تحسين المالي و تطويره بالمؤسسة.

5-تحسين الأداء المالي للمؤسسة يعتمد على تطبيق اقتراحات و توصيات و قرارات عملية التدقيق المحاسبي.

-أهداف الدراسة:

1-إبراز مضمون التدقيق المحاسبي ،معاييره و إجراءاته.

2- إبراز حتمية تطبيق المؤسسة تدقيق المحاسبي إذا أرادت تحسين أدائها المالي و ضمان بقائها على الساحة الاقتصادية.

3-التعرف على كيفية القيام بعملية التدقيق المحاسبي في المؤسسة من الناحية النظرية و التطبيقية و مدى تحسين أداءها المالي.

-الدراسات السابقة:

1-يعقوب ولد الشيخ، التدقيق المحاسبي للمؤسسات العمومية ،أطروحة الدكتوراه جامعة بوبكر بلقا يد تلمسان 2015/2014.

2-عزوز ميلود دور المراجعة في تقييم الأداء المالي و نظام الرقابة الداخلية ل للمؤسسات الاقتصادية ،مذكرة ماجستير ،جامعة 20أوت 1955،سكيكدة 2007/2006.

3-عفاف نفيسة ، نظام الرقابة الداخلية على أداء المؤسسات المصرفية ، مذكرة ماستير كلية علوم التسيير ، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة2013.

4-غوالي محمد البشير ، دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة ،مذكرة ماجستير علوم التسيير فرع إدارة الأعمال ، جامعة الجزائر 2004.

-أسباب اختيار الموضوع:

1-أهمية مهنة التدقيق المحاسبي بالنسبة إلى المؤسسات .

2-الضعف الذي تعانيه المؤسسات الجزائرية في هذا المجال نظرا لحداثته.

3-توضيح و إبراز الدور الفعال للتدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات و إلزامية التقيد و العمل به .

4-مطابقة الموضوع مع تخصصنا و الاستفادة منه مستقبلا و خاصة في الجانب المهني.

5-إثراء المكتبة و مواصلة البحث العلمي في هذا المجال و توسيعه.

-أهمية الدراسة:

يكسب البحث أهميته من خلال إيضاح الدور الذي يلعبه التدقيق المحاسبي و الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (التوازن المالي ، السيولة ، الربحية).وذلك في ظل بيئة تنافسية شديدة بين المؤسسات لتحقيق أفضل أداء لها و الذي يمكنها من ضمان إستمراريتها و تحقيق أهدافها و تتمثل أهميته كذلك في التعرف على الجانب الميداني لعملية التدقيق المحاسبي و الرقابة الداخلية من خلال إجراء دراسة بالمؤسسة إتحاد التعاونيات الفلاحية ، وبالتالي إجراء مقارنة بين الجانب النظري و ما مدى تطبيقه في الواقع العملي .

-صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي واجهتنا أثناء الدراسة نذكر منها:

1-فيما يخص الدراسة التطبيقية فهي تعتبر العنصر الأكثر صعوبة التي واجهتنا نظرا لكون الموضوع حساس فمن الصعب أن نحصل على كامل الحرية في المؤسسة لأنه بمجرد أن نتكلم عن نظام الرقابة إلا و أن لاحظنا وجوه بعض الأشخاص عدم تقبل هذا الموضوع لأنهم يعتبرونه شكل من أشكال التقييم الشخصي لمؤهلاتهم أو كفاءتهم في أداء وظائفهم و تترجمها تصرفاتهم في خلق بعض الصعوبات أو التماطل في تقديم بعض المعلومات أو الاستفسارات أو الوثائق بحجة أنها سرية و خاصة.

-منهج الدراسة:

سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي و هذا من خلال جمع و تحليل مختلف المعلومات المتعلقة بموضوع التدقيق المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية و تحسين الأداء المالي ، ثم التطرق لمنهج دراسة حالة من خلال تطبيق النتائج المستعرضة نظريا في المؤسسة محل الدراسة ، وهذا لتعرف على أهمية تطبيق التدقيق و الرقابة فعالة لتفعيل و تحسين الأداء المالي.

-تفسيمات الدراسة:

سنقسم بحثنا إلى ثلاثة فصول فصلان نظريان ، و فصل تطبيقي ، حيث تطرقنا إلى الفصل الأول الإطار النظري للتدقيق المحاسبي المقسم إلى ثلاث مباحث: المبحث الأول التدقيق المحاسبي ، والمبحث الثاني نظام الرقابة الداخلية ، أما المبحث الثالث فتحدثنا عن الأداء المالي في المؤسسة ، أما الفصل الثاني: جاء بعنوان التكامل الوظيفي بين التدقيق و الرقابة الداخلية و الأداء المالي وقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث :المبحث الأول:علاقة التدقيق بالرقابة الداخلية ، المبحث الثاني علاقة التدقيق بالأداء المالي ، أما المبحث الثالث تطرقنا إلى علاقة الرقابة الداخلية بالأداء المالي.أما الفصل الثالث: خصص للدراسة الميدانية و اكتشاف واقع مساهمة التدقيق المحاسبي و الرقابة الداخلية في تحسين أداء مؤسسة إتحاد التعاونيات الفلاحية و تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث: المبحث الأول خصص لتقديم المؤسسة ، و المبحث الثاني تناولنا معرفة كيفية تطبيق التدقيق و الرقابة داخل المؤسسة ، أما المبحث الثالث فتحدثنا عن واقع الأداء المالي.

-حدود الدراسة:

1-الحدود الموضوعية:سنتطرق إلى موضوع دور التدقيق و الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية مع التركيز على الدور الذي يلعبه كل من التدقيق و الرقابة الداخلية في تحسين الأداء.

2-الحدود المكانية:قمنا بتطبيق دراستنا في المؤسسة الاقتصادية "إتحاد التعاونيات الفلاحية U S A".

3-الحدود الزمنية:تمت هذه الدراسة خلال الفترة الممتدة ما بين 02/17إلى 04/17 من السنة الحالية.

الفصل الأول

-تمهيد:

تجدر الإشارة إلى أن مهنة تدقيق الحسابات و الرقابة الداخلية كغيرها من المهن لها دورها ومكانتها و أهميتها في المجتمعات المختلفة ، فقد أفردت لها دراسات متخصصة في الجامعات لتدريس أصولها و قواعدها ، حيث تحرص كل من هذه المهنة على تطوير مستوى الكفاءة و الممارسة والسلوك المهني بين أعضائها وتعمل على حماية وحفظ استقلاليتهم وممارسة الرقابة المهنية عليهم و القيام بكل ما من شأنه تقدم وحماية سمعة المهنة،وتعدد أوجه نشاط المؤسسات أدى إلى الاهتمام بمهنة التدقيق التي أخذت حيزا كبيرا لما لها من أدوار على عدة مستويات،كما تطور مفهوم الرقابة و عرف تكورا كبيرا أيضا مما لها دور في تحقيق الربحية و تحقيق الأهداف المسطرة للمؤسسة. ومن هنا نوضح في هذا الفصل و نسلط الضوء على أهم النقاط.

المبحث الأول:التدقيق المحاسبي

يلعب التدقيق دورا هاما في الحياة الاقتصادية فهو من المواضيع التي طرحت في جميع أنحاء العالم عن وظيفة التدقيق و أهميتها، و يعتبر تقرير المدقق نهاية نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة فهو يعطي ملخصا كاملا حول النشاط و النتائج التي تحقق خلال فترة زمنية معينة .

المطلب الأول: مفاهيم حول التدقيق

الفرع الأول :مفهوم التدقيق

نظرا لكثرة التعريفات التي تناولت التدقيق يمكن إيجاز ما يلي:

1-التعريف الأول:التدقيق و بصورة رئيسية فحص المعلومات أو البيانات المالية من قبل شخص مستقل و محايد لأي مؤسسة بغض النظر عن هدفها و حجمها أو شكلها القانوني، و قد عرف إتحاد المحاسبون الامركيون التدقيق بأنه إجراءات منظمة لأجل الحصول و تقييم وبصورة موضوعية الأدلة المتعلقة بالإقرارات الاقتصادية و الأحداث لتحديد درجة العلاقة بين هذه الإقرارات و مقياس معين وإيصال النتائج إلى المستفذين.[1]

2-التعريف الثاني:وعرفت منظمة العمل الفرنسي التدقيق على أنه مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات و التقييم بغية إصدار حكم معلل و مستقل ،استنادا إلى معايير التقييم، و تقدير مصداقية و فعالية نظام و الإجراءات المتعلقة بالتنظيم.[2]

3-التعريف الثالث:ينظر إلى عملية التدقيق على أنها أداة رقابية مهمة و طريقة عادلة و موضوعية لتقييم البيانات المدونة في السجلات المالية للشركة ، و عند القيام بعملية التدقيق تحاول اختيار صدق و كفاءة تنظيم السجلات المالية.إن مفهوم التدقيق كما ذكرنا هو التحقيق والتأكد من صحة البيانات و دقة المعلومات المدونة في السجلات المالية.[3]

4-التعريف الرابع:يمكن أن نصف التدقيق من خلال مايلي:

1-الفحص:يقصد به البيانات و السجلات للتأكد من صحة و سلامة العمليات التي تم تسجيلها، تحليلها،تبويبها،أي فحص القياس الكمي و النقدي للأحداث الاقتصادية الخاصة بنشاط المؤسسة.

2-التحقيق:يقصد به الحكم على مدى صلاحية نتائج الأنظمة الفرعية للنظام الإداري،كأداة للتعبير السليم لواقع المؤسسة،أو على مدى تمثيل المركز المالي للوضعية الحقيقية للمؤسسة في فترة زمنية معينة، نشير إلى أن الفحص و التحقيق عمليتان مرتبطتان ينتظر من خلالهما تمكين مدقق من ابداء رأي فني محايد،فيما إذا كانت عملية للقياس للأحداث الاقتصادية أدت غلى انعكاس صورة صحيحة و سليمة للنتيجة و مركز المؤسسة الحقيقي.

3-التقرير:يقصد به بلورة نتائج الفحص و التحقيق في شكل تقرير يقدم إلى الأطراف المعنية سواء كانت داخل المؤسسة أو خارج المؤسسة،نستطيع أن نقول بأن التقرير هو العملية الأخيرة من التدقيق و ثمرتها.[4]

---

[1] دكتور إيهاب نظمي،هاني العزب،**تدقيق الحسابات**،دار وائل للنشر، الطبعة الأولى2012،ص12.

[2] محمد التهامي طواهر،مسعود صديقي،**المراجعة وتدقيق الحسابات**،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر2003،ص10.

[3] الدكتور علي عباس، **الرقابة الإدارية**،إثراء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى2008،ص90.

[4] مجلة الباحث،**دورية عملية محكمة**،صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية،جامعة ورقلة، العدد الأول202،ص65.

الشكل (I-01):المفاهيم المرتبطة بتعريف التدقيق

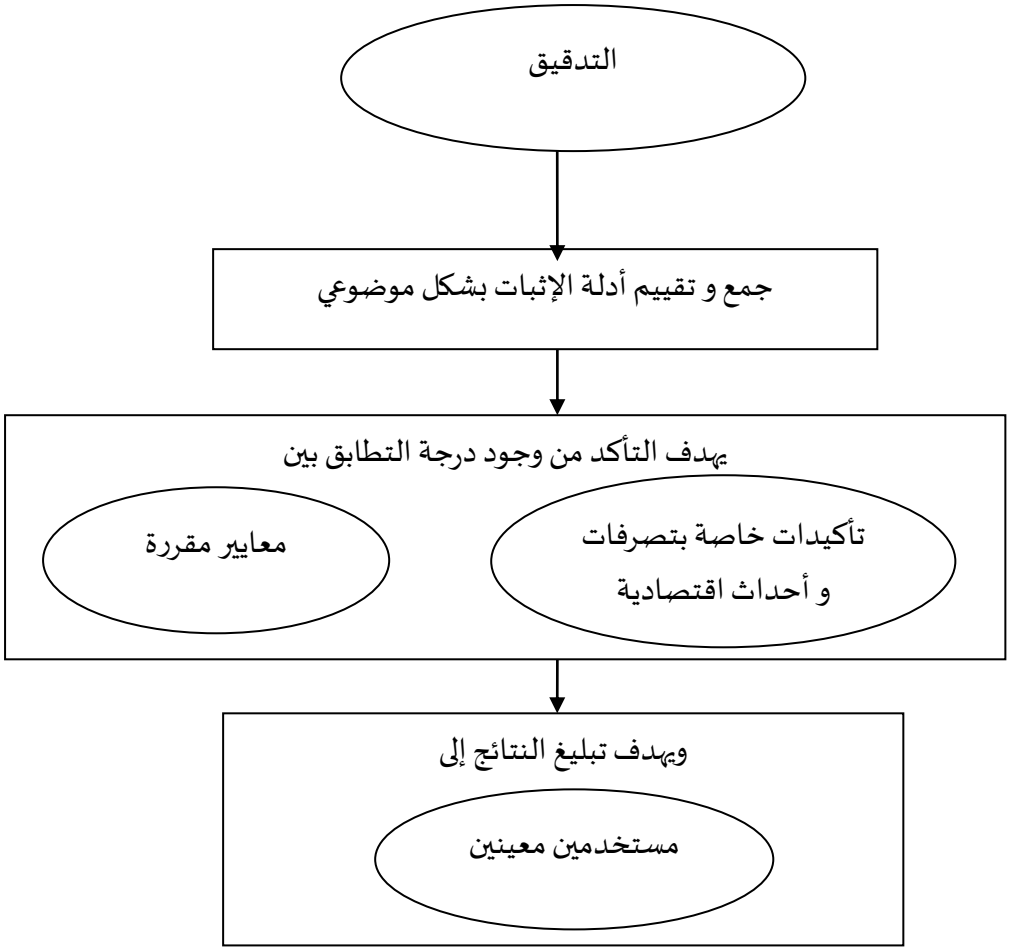

المصدر:مخلوفي عبد الهادي ،دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي،شهادة الماستير2015-2016،ص5.

الفرع الثاني:أهمية التدقيق

هناك فئات عديدة تعتمد على تقرير المدقق لاستخدامه لاتخاذ القرارات معينة مثل العميل و الإدارة و البنوك و مؤسسات الحكومية..الخ.[1]

1-أهمية التدقيق للعميل:

أ-مصدر أساسي للمعلومات المعتمدة من خلال ملخصات القوائم المالية على فترات دورية.

ب-أساس لتحديد سلامة المركز المالي.

ج- أساس لتوفير الضوابط الرقابية الداخلية و الإشراف على الموظفين و صحة الدفاتر و السجلات.

د-أساس لتجنب العسر المالي أو الإفلاس و حالات الاختلاس.

2-أهمية التدقيق للإدارة:

[1] دكتور رأفت سلامة محمود و زملائه، **علم تدقيق الحسابات العلمي**،عمان، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى2011،ص26.

تعتمد الإدارة كلية على البيانات المحاسبية في وضع الخطط و مراقبة تنفيذها و اتخاذ القرارات الملائمة ،و تقييم ذلك و تحديد الانحرافات و أسبابها ووضع الحلول المناسبة لتحقيق أهداف المشروع.

3-أهمية التدقيق للدائنين و الموردين:

يعتمدون على تقرير المدقق بسلامة و صحة القوائم المالية و يقومون بتحليلها لمعرفة المركز المالي و القدرة على الوفاء بالالتزام.

4-أهمية التدقيق للبنوك و مؤسسات الإقراض الأخرى

يعتمدون على تقرير المدقق لدراسة و تحليل القوائم المالية قبل الشروع في نهج الائتمان المصرفي لتقييم درجة الخطر في منح القروض.

5-أهمية التدقيق للمؤسسات الحكومية:

تعتمد على تقرير المدقق للتخطيط و المتابعة و الإشراف و الرقابة على الوحدات الاقتصادية،وتأكيد التزامها و التعليمات و الإجراءات و التوجهات وعدم الالتزام بالخطط الموضوعة و تحديد الانحرافات وأسبابها.

6-أهمية التدقيق لرجال الاقتصاد:

ازداد الاهتمام بالقوائم المالية المعتمدة و ما تحتويه من بيانات محاسبية في تحليلها و تقييم الدخل القومي و رسم برنامج الخطط الاقتصادية، و تعتمد دقة تقديراتهم و كفاءة برامجهم على دقة البيانات المحاسبية المعتمدين عليها.

7-أهمية التدقيق لنقابات العمال:

تعتمد على البيانات المحاسبية في القوائم المالية المعتمدة في مفاوضاتهم مع الإدارة لرسم السياسات العامة للأجور و تحديد الأسعار.

الفرع الثالث:أهداف التدقيق:

إن تدقيق الحسابات رافق نشوء الحضارة و تطور بتطويرها و كذلك أهداف و كان هذا نتيجة لعوامل، و يمكن توضيح ذلك في جدول مراحل تطور أهداف التدقيق.

الجدول (I-01): التطور التاريخي لأهداف التدقيق

الفترة	الهدف من عملية التدقيق	مدى الفحص	أهمية الرقابة الداخلية
قبل 1850	اكتشاف الغش و الاختلاس	تفصيلي	غير مهمة
1905/1850	اكتشاف الغش و الخطأ و الاختلاس	بعض الاختبارات تفصيل مبدئي	غير مهمة
1933/1905	تحديد عدالة المركز الماليو اكتشاف الغش و الأخطاء	فحص اختباري تفصيلي	درجةالاهتمام بسيطة
1940/1933	تحديد عدالة المركز المالي واكتشاف الغش و الأخطاء	اختباري	بداية الاهتمام
1960/1940	تحديد عدالة المركز المالي واكتشاف الغش و الأخطاء	اختباري	اهتمام قوي وجوهري
1960-حتى الآن	مراقبة الخطط،تقييم نتائج الأعمال،تحقيق الرفاهية الاجتماعية و غيرها	اختباري	أهمية جوهرية للبدء بعملية التدقيق

المصدر: غسان فلاح المطارنة ،" تدقيق الحسابات المعاصر(الناحية النظرية)" ،دار المسيرة للنشر، الأردن ، 2006،ص18.

ومن خلال مما سبق يمكن تقسيم هذه الأهداف إلى مجموعتين:

1 -أهداف تقليدية:ويندرج تحتها:[1] :

- التأكد من صحة البيانات المحاسبية ،ومدى الاعتماد عليها.
- إبداء رأي فني محايد يستند على أدلة و براهين عن عدالة القوائم المالية..
- اكتشاف ما قد يوجد في السجلات و الدفاتر المحاسبية من أخطاء وغش.
- تقليل من فرص ارتكاب الأخطاء و الغش،من خلال التأكد من وجود رقابة داخلية جيدة .
- مساعدة الإدارة على وضع سياسات و اتخاذ القرارات الإدارية المناسبة.
- مساعدة الدوائر المالية في تحديد الوعاء الضريبي. .
- مساعدة الجهات الحكومية الأخرى في تخطيط الاقتصاد الوطني.

2-لأهداف حديثة أو متطورة:تندرج تحتها

-مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها.ومدى تحقيق الأهداف ،و تحديد الانحرافات و أسبابها .

- تقييم الأداء بالنسبة للوحدات الاقتصادية.

[1] الدكتور حسين القاضي،أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية أو الدولية، مؤسسة الوراق عمان-الأردن،الطبعة الأولى1999،ص15.

- تحقيق أقصى كفاية اقتصادية.
- تحقيق أقصى الرفاهية لجميع لأفرد المجتمع.

الشكل(I-02):الأهداف التقليدية لمدقق الحسابات

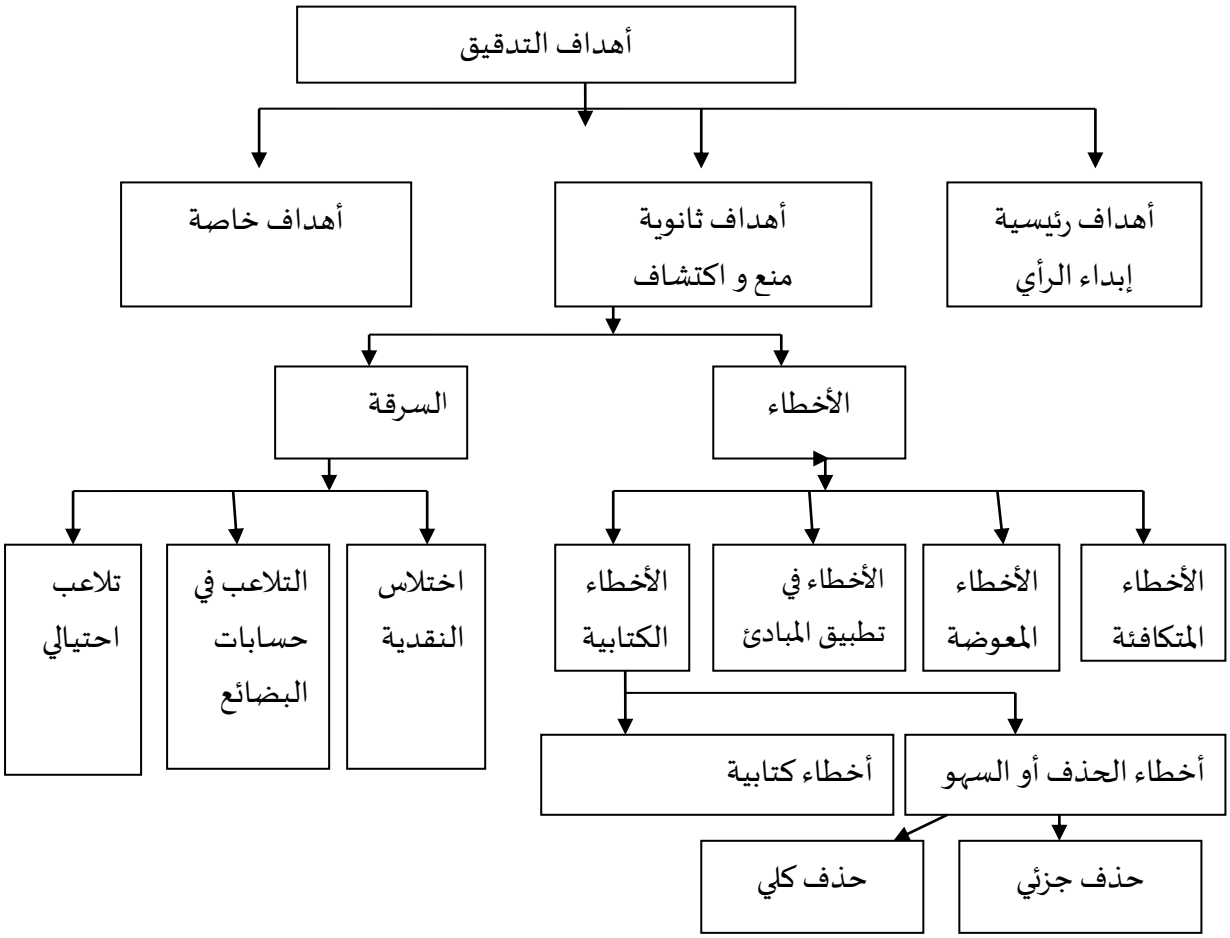

المصدر:دكتور غسان فلاح المطارنة'تدقيق الحسابات المعاصرة الناحية النظرية،دار المسيرة للنشر التوزيع ، الطبعة الأوالى2006،الطبعة الثانية2009،ص18.

المطلب لثاني:أنواع التدقيق و طرقه و معاييره

الفرع الأول:أنواع التدقيق

ينقسم التدقيق إلى أنواع متعددة تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر إلى عملية التدقيق من خلالها، و لكن مستويات الأداء هي التي تحكم جميع هذه الأنواع الواحدة، و يجب الإجمال، يصنف التدقيق حسب الزوايا المختلفة إلى ما يلي[1]:

[1] الدكتور أحمد حلمي جمعة،**المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**،دار صفاء للنشر و التوزيع ،عمان، الطبعة الأولى2000،ص10.

1-التدقيق من حيث حدوده:

1-1-التدقيق الكامل:وهو التدقيق الذي يخول للمدقق إطارا غير محدد للعمل الذي يؤديه، ولا يعني فحص كل عملية تمت خلال فترة محاسبية معينة، وإنما يخضع التدقيق للمعايير أو المستويات المتعارف عليها، ويتعين على المدقق في نهاية الأمر أن يقدم الرأي الفني المحايد عن مدى عدالة وصحة التقارير المالية ككل.

1-2-التدقيق الجزئي:وهو التدقيق الذي يقتصر فيه عمل المدقق على بعض العمليات المعينة أي أن التدقيق يتضمن وضع قيود على نطاق أو المال و يراعي أن الجهة التي تعين المدقق هي التي تحدد العمليات المطلب تدقيقها على سبيل الحصر.

2-التدقيق من حيث مدى الفحص:

2-1-التدقيق التفصيلي:وهو التدقيق الذي كان سائد في بداية عهدة المهنة،وفيه يقوم المدقق بفحص جميع القيود و الدفاتر و السجلات و المستندات للتأكد من أن جميع العمليات مقيدة بانتظام و أنها صحيحة،كما أنها خالية من الأخطاء أو الغش أو التلاعب.

2-2-التدقيق الاختباري:و هو التدقيق الذي يعتمد على اقتناع المدقق بصحة و سلامة نظام الرقابة الداخلية، و يتم هذا التدقيق بإتباع المدقق أحد هذه الأساليب:

أ-التقرير الشخصي(العينات الحكمية). ب-علم الإحصاء(العينات الإحصائية).

ولذلك التدقيق الاختباري هو أساس السائد للعمل الميداني الآن و أن التدقيق التفصيلي يمثل الاستثناء لذلك الأساس.

3-التدقيق من حيث التوقيت[1]:

3-1-التدقيق النهائي:بعد التدقيق النهائي مناسب للمنشآت الصغيرة و المتوسطة الحجم، و ذلك لأن المدقق يبدأ عمله بعد إقفال الدفاتر و ترصيد الحسابات ، و في هذا ضمان لعدم حدوث أي تعديل للبيانات بعد تدقيقها، كما أنه يؤدي إلى عدم حدوث ارتباك في العمل داخل المنشأة و ذلك لعدم تردد المدقق و مساعديه على المنشأة.

3-2-التدقيق المستمر:يعد التدقيق المستمر الذي يقوم فيه مدقق الحسابات بالتردد على المنشأة من وقت إلى آخر أو على فترات دورية أو غير دورية للقيام بفحص العمليات المحاسبية التي تمت و بمعنى آخر يعد التدقيق المستمر الذي يتم أولا بأول خلال السنة المالية.

4-التدقيق من حيث الاستقلال(الهيئة):

4-1-التدقيق الداخلي:هو فحص لعمليات المنشأة و دفاترها و سجلاتها و مستنداتها بواسطة إدارة أو قسم من خلال المنشأة و هي تمثل جزءا من نظام الرقابة الداخلية.

4-2-التدقيق الخارجي:هو فحص انتقادي المحايد لدفاتر و سجلات المنشأة و مستنداتها بواسطة شخص خارجي بموجب عقد يتقاضى عنه أتعاب تبعا لنوعية الفحص المطلوب منه، وذلك بهدف إبداء الرأي الفني المحايد عن صدق وعدالة التقارير المالية للمنشأة خلال فترة معينة .

[1] الدكتور أحمد حلمي جمعة، **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**،مرجع سبق ذكره،ص15.

جدول(I-02):أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي و الخارجي

م	بيان	التدقيق الداخلي	التدقيق الخارجي
1	الهدف	1-يحقق أعلى كفاية إدارية و إنتاجية من خلال القضاء على الإسراف و اكتشاف الأخطاء و التلاعب في الحسابات. 2-التأكد من صحة المعلومات للاسترشاد بها في رسم الخطط و اتخاذ القرارات و تنفيذها.	إبداء الرأي الفني المحا عن مدى صدق و عدالة التقارير المالية عن فترة محاسبية معينة و توصيل النتائج إلى الفئات المستفيدة منها.
2	علاقة القائم بعملية التدقيق بالمنشأة	موظف من داخل المنشأة(تابع)	شخص طبيعي أو معنوي مهني خارج المنشأة(مستقل).
3	نطاق و حدود التدقيق	تحدد الإدارة عمل المدقق ، كما أن طبيعة عمل المدقق الداخلي يسمح له بتوسيع عمليات الفحص و الاختبارات لما لديه من وقت و اكمانات تساعده على مراجعة عمليات المنشأة.	يتحدد نطاق و حدود العمل وفقا للعقد الموقع بين المنشأة و المدقق الخارجي و العرف السائد، و معايير التدقيق التعارف عليها ، و ما تنص عليه القوانين المنظمة لمهنة التدقيق و غالبا ما يكون الخارجي تفصيلي أو اختياري وفقا لطبيعة و حجم عمليات المنشأة محل التدقيق
4	التوقيت المناسب للأداء	1-يتم الفحص بصورة مستمرة طول السنة المالية. 2-اختياري وفقا لحجم المنشأة.	1-يتم الفحص بصورة نهائية طوال السنة المالية (مستمرة). 2-قد يكون كاملا أو جزئي. 3-إلزامي وفقا للقانون السائد.
5	المستفيدون	إدارة المنشأة	1-قراء التقارير المالية. 2-أصحاب المصالح. 3-إدارة المنشأة.

المصدر:الدكتور أحمد حلمي جمعة،مدخل إلى تدقيق الحسابات ، دارصفاء للنشروالتوزيع، الطبعة الثانية 2005،ص18.

5- التدقيق من حيث الإلزام[1]:

5-1-التدقيق الإلزامي:وهو التدقيق التي تلتزم به المنشآت وفقا للقانون السائد(قانون الشركات،قوانين الضرائب،قانون الاستثمار).

[1] الدكتور أحمد حلمي جمعة،**المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**،مرجع سبق ذكره ،ص19.

2-5- التدقيق غير الإلزامي (الاختياري):الأصل في التدقيق أن يكون اختياري، ويرجع أمر التقرير القيام به إلى أصحاب المنشأة و إلى غيرهم من أصحاب المصالح. لذلك فان هذا التدقيق يناسب شركات الأشخاص و المنشآت الفردية لأنه يفيد في الثقة و الاطمئنان إلى الحسابات المتعمدة من المدقق.

الفرع الثاني :طرق التدقيق المحاسبي

تتضمن عملية تدقيق الحسابات استعمال الطرق التالية[1]:

-الملاحظة Observation: تطبق في الحكم على صلاحية الطرق المحاسبية المستعملة بمشروع العميل و مدى كفاءة نظم الرقابة الداخلية علاوة على استخدامها عند القيام بعمليات الجرد لأصول المشروع المختلفة.

-التفتيش Inspection : تطبق في الاستثمارات المالية و الأصول الأخرى الشبيهة لتقرير و جودها الفعلي،كما تستخدم للحصول على بيانات داعمة لتكاليف الأصول، و للإرادات و المصاريف العادية، و ما شابه ذلك من بنود.

-التثبت (التعزيز) Confirmation: تطبق في التأكد من أرصدة الحسابات و مبالغ العمليات التجارية مع أطراف خارج المشروع ،وأرصدة الأصول الموجودة في عهدة أشخاص خارج المشروع.

-المقارنة Comparison:تطبق على أرصدة الحسابات و البيانات المالية التجارية بمقارنتها مع بيانات مماثلة خاصة بفترات سابقة أو لاحقة لبيان أسباب الكامنة و راء رأي تغيرات هامة.

-التحليل Analysis :وتطبق على الحسابات و البيانات الجارية لتقرير مدى الاعتماد عليها و صلاحية نشرها كمعلومات عن المشروع المعني.

-الاحتساب Computation :تطبق على البيانات الرقمية المقدمة من العميل كاحتساب بضاعة آخر المدة، و أرصدة العملاء و المدفوعات مقدما و غيرها.

-الاستفسار Inquiry:تطبق على سياسات المشروع المعني،و القضايا التي لا يمكن الفحص عنها في القوائم المالية المنشورة،مثل الخطط المستقبلية.

الفرع الثالث:معايير التدقيق المتعارف عليها

المعايير هي قوانين و أنظمة و إجراءات موضوعة من قبل الدولة أو الجمعيات المهنية أو هيئة مخولة لقياس نوعية العمل المنجز من قبل المدقق، و تنقسم هذه المعايير إلى ثلاث فئات رئيسية هي:[2]

أ-المعايير العامة:وهي معايير تخص شخص المدقق و متعلقة بتأهيل المدقق و نوعية عمله و هي:

1-التدقيق يجب أن يتم من قبل شخص أو أشخاص لديهم التأهيل و التدريب المهني المطلوب و الكفاءة اللازمة في تدقيق الحسابات.

هذا المعيار يعترف بأن الشخص مهما كان مؤهلا و كفؤا في المجالات الأخرى مثل المجالات المالية و الأعمال لا يتمكن من القيام بالتدقيق بدون التأهيل و التدريب في حقل التدقيق .

---

[1] الدكتور خالد أمين عبد الله، **التدقيق و الرقابة في البنوك**،دار وائل للنشر و التوزيع الأردن-عمان،الطبعة الأولى2012،ص24.

[2] الدكتور هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية و العلمية**، الطبعة الثالثة2006، دار وائل للنشر، ص30.

2-بالنسبة لجميع الأمور المتعلقة بالتدقيق ، فعلى المدقق أن يحافظ على استقلالية الذهنية الظاهرية و الفعلية.رأي مدقق الحسابات حول عدالة البيانات المحاسبية يصبح غير ذي قيمة إذا لم يكن مستقلا فعليا و ظاهريا، الاستقلالية تعتبر العمود الفقري لمهنة تدقيق الحسابات .

3-على المدقق أن يبذل العناية المهنية المطلوبة أثناء إجراء التدقيق و عند تحضير التقرير، هذا المعيار يتطلب من المدقق المستقل إنجاز عمله بعناية عند القيام بإجراءات التدقيق و عند تحضير التقرير.

العناية المهنية تتطلب دراسة إنتقادية لجميع مستويات العمل المنجز .

ب-المعايير الميدانية:وهي المتعلقة بتنفيذ عملية التدقيق و الإجراءات التي عليه إنجازها و تشمل:

1-يجب التخطيط الكافي لعملية التدقيق كما يجب الإشراف على المساعدين إن و جدوا.

2-يجب أن يكون هناك فهم و دراسة و تقييم لنظام الرقابة الداخلية ليكون أساسا لتخطيط عملية التدقيق و تقدير طبيعة و قت و مدى الفحص الذي سيقوم به.

3- الحصول على أدلة كافية و ملائمة و ذات علاقة و ذلك من خلال الفحص، الملاحظة، الاستفسار التأييد و الإجراءات الأخرى لتوفير أساس معقول لرأي المدقق حول البيانات المحاسبية .

ج-معايير التقرير الأربعة:تبين التوجيهات المعنية لتحضير تقرير المدقق و تشمل على:

1-يجب أن يشير التقرير من أن البيانات المحاسبية قد تم تحضيرها حسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

2- التقرير يجب أن يشير إلى الظروف التي لم يتم فيها إتباع المبادئ المحاسبية للمتعارف عليها في السنة الحالية كما كانت في السنة السابقة (رأي مبدأ التماثل و الثبات).

3-تعتبر الإيضاحات و المعلومات الملحقة مع البيانات المالية كافية إلا إذا ذكر خلافا لذلك كم قبل المدقق.

4-يجب أن يحتوي التقرير على إعطاء الرأي حول البيانات المحاسبية ككل أو إعطاء رأي مخالف أو عدم إعطاء الرأي و في حالة عدم إعطاء الرأي النظيف يجب إعطاء الأسباب و بفقرة شرح قبل فقرة الرأي.[1]

[1] الدكتور هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية و العلمية**، مرجع سبق ذكره ،ص32.

الشكل(I-03): أنواع معايير التدقيق المتعارف عليها

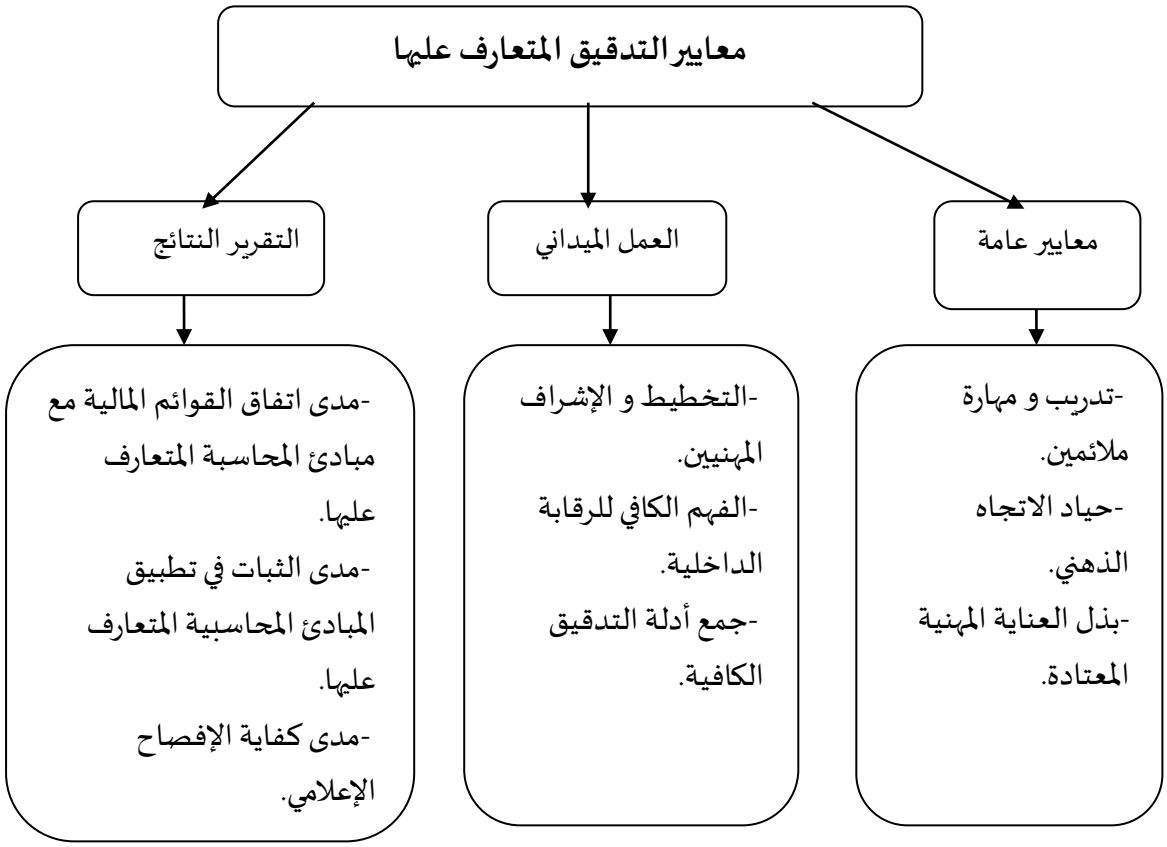

المصدر: محمد أمين مازون ، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع المحاسبة و التدقيق، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2010-2011، ص19.

المطلب الثالث: مبادئ و فروض التدقيق

الفر الأول: مبادئ التدقيق

تتمثل مبادئ التدقيق في مجموعة من المبادئ التي يجب على المدقق أخذها بعين الاعتبار عند القيام بعملية التدقيق حيث يجب عليه الالتزام بها، والتي يمكن حصرها فيما يلي:[1]

1-المهارات و الكفاءة :

-بجدر بالمدقق أن يبذل العناية المهنية اللازمة في تنفيذ عمله و إعداد تقريره.

-يجب أن تتوفر في المدقق الكفاءة العلمية و المهارة المتخصصة و المعرفة الفنية، كما يحتاج المدقق إلى خبرة عملية و إلمام مستمر بالتطورات و المستجدات المهنية.

2-العمل الذي ينجزه الآخرون: يعتبر المدقق مسؤولا عن إبداء رأيه حول المعلومات المالية التالية:

-عندما يفوض مساعديه بعمله.

-عندما يستعين بأعمال قام بها مدققين أو خبراء آخرون.

[1] الدكتور أحمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق الحديث**، دار صفاء للنشر و التوزيع عمان ، الطبعة الثانية2005، ص18.

-يجدر بالمدقق أن يوجه و يراجع أعمال مساعديه و يشرف عليهم، كما يجب أن تتوفر لديه القناعة المعقولة بملائمة ما ينجزه له مدققون أو خبراء آخرون.

3-التوثيق:يجدر بالمدقق أن يوق كل المواضيع و القرائن التي تدعم إنجازات التدقيق وفقا للمبادئ الأساسية للتدقيق.

4-التخطيط:يجب على المدقق أن يقوم بتخطيط عمله بشكل يمكنه من انجازه بكفاءة و في الوقت المناسب،كما يجب أن يتم التخطيط على أساس معرفة المدقق بأعمال العميل.

5-قرائن التدقيق:

-يجب على المدقق الحصول على القرائن و الدلائل الكافية و المناسبة عند تنفيذه لإجراءات الالتزام و الإجراءات الجوهرية بهدف التوصل إلى نتائج معقولة.

-فحص تفاصيل العمليات و الأرصدة.

-تحليل النسب و الاتجاهات الهامة و التحري عن التغيرات و البنود غير العادية.

6-الأمانة و الاستقامة (النزاهة):يجب على المدقق أن يتصف بالعدل و أن يتحلى بالنزاهة و الصدق و الأمانة ، حيث تقاس الأمانة و الاستقامة بما هو حق و عدل.

7-السرية:يجب على المدقق أن يحافظ على سرية المعلومة التي توصل إليها من خلال أدائه لعمله المهني،كما يجب علية ألا يستخدم أو يكشف عن أي من هذه المعلومات دون ترخيص أو عندما يكون هناك حق قانوني أو مهني أو واجب يعطيه الحق بالكشف عنها.

8-الموضوعية و الاستقلال:تتطلب الموضوعية من المدقق أن يكون محايدا و يتمتع باستقلال فكري في جميع ما يتعلق بخدماته المهنية و ألا يكون له أي مصالح متعارضة.

9-السلامة:تعتبر السلامة عنصر هام في الاعتراف المهني و هي الجودة التي تنبع منها ثقة العامة،و تتطلب السلامة من المدقق أن يكون أمينا و تقاس بما هو صحيح و عادل.

فوائد التدقيق:هناك عدة فوائد لتدقيق الحسابات،فعلى سبيل المثال إذا أخذنا التدقيق الخارجي لشركة التضامن نلاحظ الفوائد التالية:

1-يساعد تدقيق الحسابات على تجنب النزاعات بين الشركاء خاصة عندما يكون توزيع الحصص بينهم معقد.

2-سهولة عملية دخول شريك جديد عندما تكون الحسابات مدققة.

3-تظهر في الحسابات كل التغيرات التي تطرأ على المؤسسة مثل التقاعد أو موت أحد الشركاء أو نسب توزيع الأرباح.

الفرع الثاني:فروض التدقيق

الفروض التي تستند إليها عملية التدقيق هي:[1]

1-فرض عدم التأكد:يبرز هذا الفرض الحاجة إلى وجود مجموعة من أدلة الإثبات الكافية لإزالة حالة عدم التأكد و يرجع عدم التأكد في المجال المحاسبي إلى أسباب التالية:

أ-الاستخدام الغير المتكامل للبيانات المحاسبية .

[1] الدكتور أحمد حلمي جمعة،**المدخل إلى التدقيق الحديث**،مرجع سبق ذكره،ص19.

ب-عدم القدرة على تقرير كافة الظروف المستقبلية عند اتخاذ القرارات.

ج- عدم وجود نظام جيد للاتصال في التنظيم.

2-فروض استقلال المدقق:وذلك لأن المدقق عندما يمارس عمله يعتبر حكما يعتمد على رأيه فيما كلف به من أعمال، و يعتمد هذا الفرض على نوعين أساسين من المقومات هما:

أ-المقومات الذاتية:و هي التي تتعلق بالشخص المدقق و تكوينه العلمي و الخلقي و خبرته العلمية.

ب-المقومات الموضوعية:وهي ما تتضمنه التشريعات و ما تصدره الهيئات المهنية من أحكام و قواعد و ضمانات.

ويفسر هذا الفرض حق المدقق في الاطلاع على الدفاتر و السجلات و المستندات و طلب البيانات من إدارة المنشأة التي يقوم بالتقرير عن إحداثها، وحقه في إبداء الرأي المعارض في تقريره.

3-فرض توافر تأهيل خاص بالمدقق:وذلك لأن المدقق يستخدم حكمه الشخصي عند ممارسة وظيفته و في ظل غياب إطار متكامل لنظرية الإثبات في التدقيق، فإن المدقق يتعرض عند الفحص لمشاكل محاسبية أو ضريبية أو فنية،كل هذا يتطلب قدر علمي كاف لأداء مهمته.

4-فرض توافر نظام كاف للرقابة الداخلية:تشير الرقابة الداخلية إلى يتضمن مجموعة عمليات مراقبة مختلفة إدارية و محاسبية وضعتها الإدارة ضمانا لحسن سير العمل في المنشأة.

5-فرض الصدق في محتويات التقرير:ويفسر هذا الفرض في أن التقرير المدقق يعتبر الأساس عند توزيع الأرباح أو قبول الإقرار الضريبي كما أن عبئ الإثبات يقع على المدقق و لاستطيع إلى الإدارة ،و ينشأ فرض الصدق من حقيقة وضع المدقق باعتباره محل ثقة جميع الأطراف أصحاب المصالح في المنشأة أو خارجها. [1]

المبحث الثاني:الرقابة الداخلية

إن نظام الرقابة الداخلية المعتمد في المؤسسة يعتبر من بين أهم خطوات المراجعة، وذلك بغية اكتشاف مواطن الضعف فيه و تسليط عملية المراجعة على هذه المواطن و تلاقي مواطن القوة، يعتبر هذا النظام عن الخطة التنظيمية و جمع إجراءات و مقاييس المتبناة من قيل المؤسسة من أجل السير الحسن لجميع الوظائف و ضمان صحة و مصداقية المعلومات الناتجة عن الأنظمة المعلوماتية المختلفة في المؤسسة.

المطلب الأول:عموميات حول الرقابة الداخلية

الفرع الأول:مفهوم الرقابة الداخلية

التعريف الأول: الرقابة الداخلية هي الإطار العام للإجراءات المتخذة في مجال الرقابة و الإشراف على الأنشطة المختلفة سواء كانت إنتاجية أو تسويقية أو مالية داخل المشروع.[2]

ويتضح لنا من هذا التعريف هيكل الرقابة الداخلية الذي يتخذ الشكل التخطيطي الآتي:

الشكل(I-4):هيكل الرقابة الداخلية

[1] الدكتور أحمد حلمي جمعة،**المدخل إلى التدقيق الحديث**،مرجع سبق ذكره، ص20.

[2] **الدكتور محمد أحمد خليل، المراجعة و الرقابة المحاسبية،دار الجامعات المصرية ،بدون طبعة،ص116.**

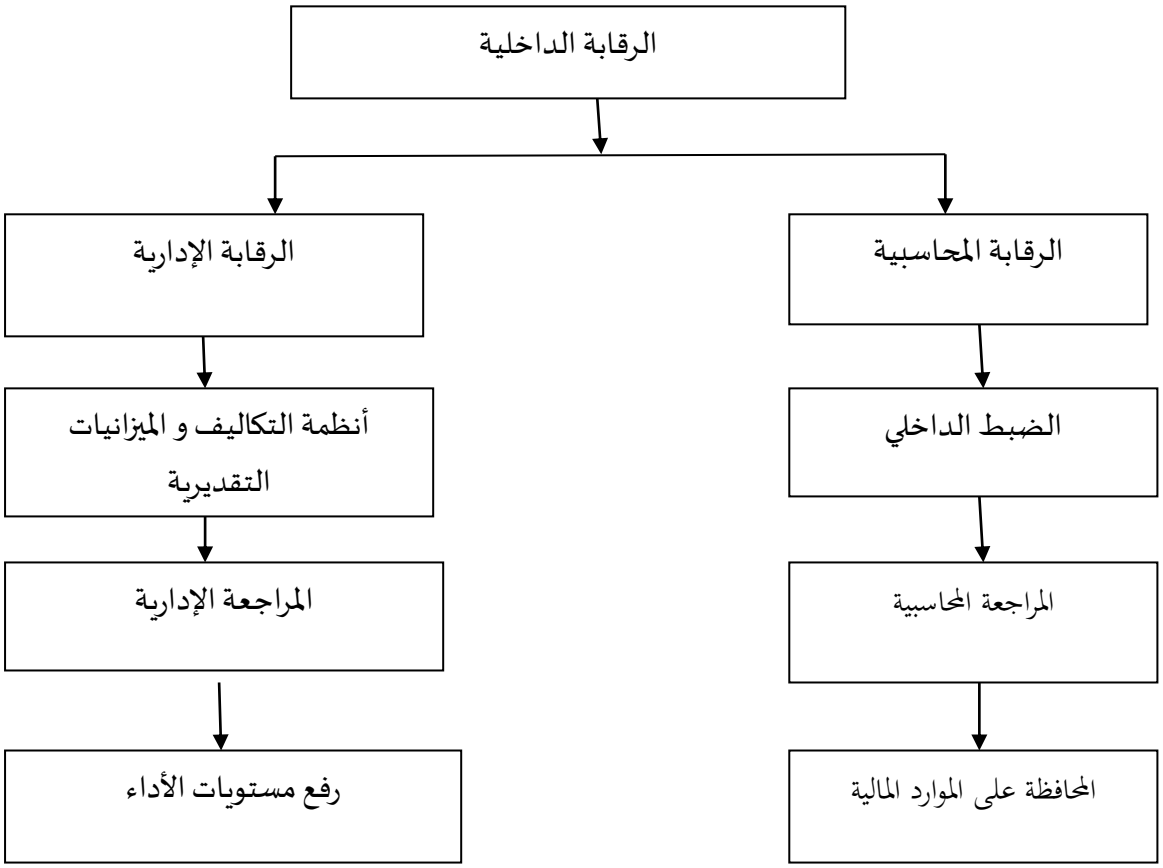

الدكتور محمد أحمد خليل، المراجعة و الرقابة المحاسبية،دار الجامعات المصرية ،بدون طبعة،ص117.

التعريف الثاني:يمكن تعريف الرقابة بأنها عملية منتظمة، يتأكد من خلالها المدراء من مدى تنفيذ الخطط و تحقيق الأهداف، وباستخدام طرق فعالة و ذات كفاءة عالية.

ويعرفها البعض بأنها تلك العملية التي تحاول التأكد على النشاطات الفعلية تتلاءم مع النشاطات المرغوب فيها أو الأهداف التي سبق تحديدها ، فالرقابة تعمل على كشف الانحرافات و تصحيحها.[1]

التعريف الثالث:هناك في اللغة العربية عدة مصطلحات لمفهوم الرقابة ،المصطلحات الأبرز هي:المتابعة،التدقيق،التفتيش،الرصد،الجرد...الخ،كل هذه المصطلحات تشرك في معنى مراجعة ما حصل للتأكد من تحققه وفق ماهو مقرر وما هو في صالح المنظمة،فالغرض من أي فحص و مراجعة هو اكتشاف الأخطاء الممكنة و اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة ما هو غير سليم.[2]

التعريف الرابع:الرقابة الداخلية تعني نظام داخلي يتكون من الخريطة التنظيمية للوحدة مع تحديد للواجبات و المسؤوليات و وجود نظام الحسابات و إعداد التقارير،هذا بالإضافة إلى جميع الطرف و الوسائل الأخرى المستخدمة داخل الوحدة لتحقيق الأهداف.[3]

الشكل(I-05):مفهوم الرقابة الداخلية

---

[1] **الدكتور أسامة خيري**، الرقابة و حماية المستهلك و مكافحة الغش التجاري،**الطبعة الأولى 2015**،ص**131**.

[2] الدكتورة سعاد نائف برنوطي،**الإدارة**، جامعة كاليفورنيا-لوس أنجلوس ،دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة2008،ص333.

[3] دكتور محمد سمير الصبان،**نظرية المراجعة و آليات التطبيق** ،دار الجامعية2003/2002، ص197.

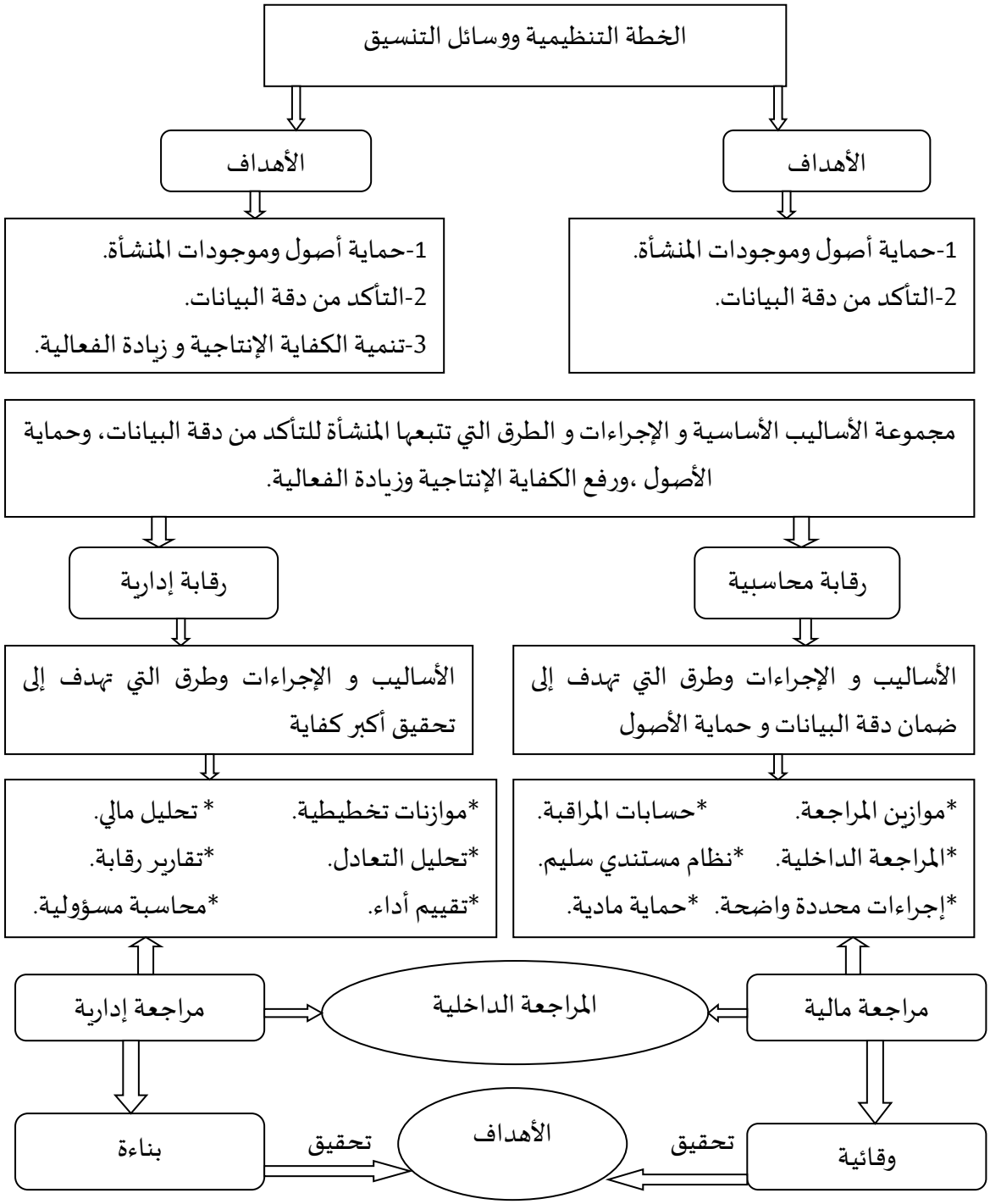

المصدر:خلف عبد الله الوردات،التدقيق الداخلي بين النظرية و التطبيق ،مؤسسو الوراق للنشرو التوزيع،الطبعة 2006،ص130.

الفرع الثاني:أنواع الرقابة الداخلية

في سياق إدارة المخاطر تندرج جميع الإجراءات الرقابية في خمس فئات واسعة[1]:

1-رقابة وقائية:وهي مصممة للحد من إمكانية توسع الخطر و الحد من النتائج غير مرغوب في تحقيقها، وكلما كان تأثير الخطر على القدرة عن تحقيق أهداف الجهة أكبر،كلما أصبح تنفيذ الرقابات الوقائية الملائمة أكثر أهمية.

[1] الدكتور خلف عبد الله الوردات، **دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع عمان، الطبعة الأولى 2014، ص372.

2-رقابة توجيهية:وهي مصممة لضمان تحقيق نتيجة معينة،هذه تحظى بأهمية خاصة عندما يتم تجنب حدوث أمر غير مرغوب فيه (مثل اختراق أمني)،و غالبا تستخدم لدعم تحقيق أهداف الإذعان.

3-رقابة تحقيقية:وهي مصممة لتحديد ما إذا كانت النتائج غير المرغوب فيها قد تم تحقيقها "بعد الحدث"ومع ذلك ، فإن وجود رقابات تحقيقية مناسبة يمكن أن يخفف خطر حدوث نتائج غير مرغوب بها بواسطة عمل أثر رادع.

4-رقابة تصحيحية: وهي مصممة لتصحيح النتائج الغير المرغوب فيها التي تم تحقيقها، وهي بمثابة الطوارئ التي تسعى لتحقيق بعض الانتعاش إما بالأصول أو بتقديم خدمات ضد الخسائر أو التلف.

5-الرقابة الذاتية:وهي مصممة لضمان التزام ذاتي دون أي نظام يوضع من الإدارة بل هو وازع ذاتي داخل الإنسان تابع من الوازع الديني يمنع التصرف إلا وفق الإطار الديني الذي يسمح به.

الفرع الثالث:أهداف الرقابة الداخلية

من التعاريف السابقة للرقابة الداخلية على هدف المراد تحقيقه من الرقابة هو[1]:

1-التحكم في المؤسسة:إن التحكم في الأنشطة المعددة للمؤسسة،ينبغي عليها تحديد أهدافها،هيكلها،طرقها و إجراءاتها من أجل الوقوف على معلومات ذات مصداقية تعكس الوضعية الحقيقية لهاو المساعدة على خلق رقابة على مختلف العناصر المراد التحكم فيها.

2-حماية الأصول:وذلك من خلال حماية مادية و حماية محاسبية لجميع عناصر الأصول ،هذه الحماية تمكن المؤسسة من البقاء و المحافظة على أصولها من كل الأخطار الممكنة و كذلك دفع عجلتها بمساهمة الأصول الموجودة فيها لتحقيق الأهداف المرسومة.

3-دقة البيانات المحاسبية و تكاملها و ملائمتها:تضمن دقة البيانات أن تكون المعلومات موضوعية تعطي صورة عادلة عن وضع المؤسسة ضمن بيئة نشاطها،وأن تكون هذه المعلومات حاضرة و جاهزة بالشكل الكامل و الملائم و في الوقت المناسب.

4-الالتزام بالسياسات الإدارية:التقيد بالتعليمات الإدارية الواضحة و الملائمة و تنفيذها كما رسمت تسمح بتحقيق أهداف المؤسسة.

5-تشجيع العمل بكفاءة:إن أحكام نظام الرقابة الداخلية بكل وسائله داخل المؤسسة يمكن من ضمان الاستعمال الأمثل و الكفء لموارد المؤسسة، ومن تحقيق فعالية.

المطلب الثاني:معايير و مكونات الرقابة الداخلية

الفرع الأول:معايير الرقابة

1-المعايير العامة:وتشمل مايلي[2]:

-التوكيد المعقول على الرقابة لتوفير دليل معقول بأن أهداف المنشأة سيتم.

-الموقف الايجابي من نظام الرقابة الداخلية فعلى المدراء و الموظفين على الموقف الايجابي.

---

[2]زكريا قلالة،**دور المراجعة الخارجية في تقييم نظام الرقابة الداخلية**،مذكرة مقدمة لنيل كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستير 2013 في العلوم المالية و المحاسبية ، تخصص فحص محاسبي،جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية2013-2014،ص76.

[2]،خلف الله الوردات،**التدقيق الداخلي بين النظرية و التطبيق** ،مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع،الطبعة الولى2006،ص123.

-الاستقامة و الكفاءة على تعيين الحفاظ على الاستقامة المهنية و الكفاءة العلمية.

2-المعايير التفصيلية:وتشمل مايلي:

-التوثيق و تدوين الأحداث الهامة و العمليات.

-تسجيل العمليات و الأحداث بشكل مناسب و فوري.

-صلاحية تنفيذ العمليات و لمهمات.

-فصل المهام.

الفرع الثاني:مكونات الرقابة الداخلية

تتكون الرقابة الداخلية من خمس عناصر أساسية ، حيث تشمل العناصر الخمسة التالية:

1-بيئة الرقابة:هي قاعدة الأربع مكونات الأخرى للرقابة الداخلية فبيئة الرقابة تؤثر على الإدراك الرقابي للإدارة و العاملين و العناصر الهامة لبيئة الرقابة هي:

-الأمانة و القيم الأخلاقية للإدارة.

-هيكل المنظمة.

-مشاركة مجلس إدارة الشركة و لجنة المراجعة.

-فلسفة الإدارة و أسلوب التشغيل.

-إجراءات تفويض المسؤوليات و السلطات.

-طرق الإدارة في تقييم الأداء.

-التأثيرات الخارجية مثل ذلك الفحص بواسطة السلطات التنظيمية.

-سياسات و ممارسات الشركة في إدارة الموارد البشرية.

2-تقييم المخاطر:يجب أن تجري الشركة تقييم للمخاطر بغرض تحديد،تحليل و إدارة المخاطر المرتبطة بالتقارير المالية، وتنشأ المخاطر أو تتغير من بعض الظروف مثل:

-التغير في البيئة التشغيلية الذي يفرض ضغوط تنافسية جديدة داخل الشركة.

-الموظف الجديد الذي لديه فهم مختلف أغير ملائم عن الرقابة الداخلية.

-نظم المعلومات الجديدة أو المعاد هندستها التي تؤثر على تشغيل المعاملات.

-تطبيق تكنولوجيا جديدة داخل العملية الإنتاجية أو نظم المعلومات التي تؤثر على تشغيل المعاملات .

-تقديم خطوات أنتاج أو أنشطة جديدة ليس لدى الشركة خبرة مرتفعة عنها.

-إعادة الهيكلة التنظيمية التي تؤدي إلى تخفيض و/أو إعادة تخصيص الأفراد.

-الدخول في الأسواق الأجنبية و الذي قد يؤثر على العمليات مثل المخاطر المرتبطة بالمعاملات بالعملة الأجنبية.

-تبني مبدأ محاسبي جديد و الذي يؤثر على إعداد القوائم المالية.[1]

3-أنشطة الرقابة:تشمل أنشطة الرقابة على الإجراءات و السياسات و القواعد التي توفر تأكيد مناسب من أنه قد تم تحقيق أهدافها ، وأنه قد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة. وتسعى الأنشطة الرقابية على تغطية و تحقيق الأهداف الثلاثة الأساسية لنظم الرقابة وهي التحقق بين فعالية التشغيل و التحقق من إمكانية الاعتماد على القوانين المالية و التحقق من الالتزام بالقوانين و اللوائح الخاضعة.

[1] دكتور سمير تامر عيسى،دكتور السيد شحاتة،**نظم المعلومات المحاسبية في بيئة التكنولوجيا المعلومات**،دار تعليم الجامعي ،إسكندرية،ص47.

4- المعلومات و الاتصالات:يتعلق هذا الجزء من إجراء هيكل الرقابة الداخلية بضرورة توصيل المعلومات الملائمة داخل الهيكل التنظيمي للشركة لضمان تحقيق أهداف الشركة.ويتم توصيل تلك المعلومات لمختلف المستويات الإدارية بالشركة إلى أعلى و إلى أسفل من خلال قنوات اتصال مفتوحة تسمح بتدقيق تلك المعلومات و إعداد القوائم المالية ، ولا شك أن هناك أهمية كبيرة لعملية توصيل المعلومات للحكم على كفاءة و فعالية هيكل الرقابة الداخلية.

5-المتابعة (المراقبة):ويقصد بهذا الجزء المتابعة المستمرة و التقييم الدوري لمختلف أجزاء أو مكونات هيكل الرقابة الداخلية للتحقق من فعاليته و كفاءته و يتوف مدى تكرار المتابعة و التقييم على نتائج المتابعة المستمرة و المخاطر المرتبطة بهيكل الرقابة الداخلية و علة طبيعة أنشطة الشركة.[1]

والجدول التالي يوضح مكونات الرقابة الداخلية الخمسة ابتداءا من بيئة الرقابة وانتماءا بالمتابعة:

[1] عبد الوهاب نصر علي،شحانة السيد شحانة،**الرقابة و المراجعة الداخلية الحديثة**،دار الجامعية ،الاسكندرية2006/2002،ص82.

جدول (I-03):مكونات نظام الرقابة الداخلية

مكونات رقابية	وصف مكون الرقابة	عناصر مكون الرقابة
بيئة الرقابة	وتتمثل في السياسات و التصرفات و لاتجاه العام و الإدارة العليا و الإجراءات و أصحاب الوحدة الاقتصادية المرتبطة بضوابط الرقابة الداخلية و أهميتها.	-القيم الأخلاقية و النزاهة. -الالتزام بالكفاءة. -فلسفة الإدارة و نمط التغشيش. -الهيكل التنظيمي. -تحديد السلطات و المسؤوليات. -سياسات و ممارسات الموارد البشرية.
تقييم المخاطر	تحديد و تحليل الإدارة المخاطر الملائمة للإعداد القوائم المالية طبقا للإطار الدولي للتدقيق.	عمليات تقييم الخطر: -تحديد العوامل التي تؤثر على الخطر. -إمكانية حدوث الخطر. -قرار إدارة الخطر.
الأنشطة الرقابية	الإجراءات و السياسات التي تضعها الإدارة للوفاء بأهدافها لأغراض إقرار مالي.	تتمثل فيما يلي: -الفصل الكافي للواجبات. -الترخيص الملائم للعمليات و الأنشطة. -السجلات و المستندات الكافية. -الرقابة المادية على الأصول. -الاختبارات المستقلة عن الأداء.
المعلومات و الاتصال	الطرق المستخدمة لتحديد و تجميع و تسجيل و التقرير عن عمليات المنشأة.	أهداف التدقيق المرتبطة بالعمليات مثل الاكتمال،الدقة،التبويب،التوقيت،الترحيل،التلخيص.
المتابعة	التقييم المستمر و الدوري للإدارة على فاعلية تصميم و تشغيل الرقابة الداخلية لتحديد مواطن الضعف.	متابعة الالتزام بنظام الرقابة الداخلية.

المصدر:رغد إبراهيم المدهون العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي و الخارجي في لمصارف و أثرها في تقرير الرقابة الداخلية،مذكرة ماجستير2014،ص73.

المطلب الثالث:المقومات الأساسية و الإجراءات التنفيذية لأنظمة الرقابة الداخلية.

الفرع الأول:مقومات الرقابة الداخلية:

تعتبر مقومات نظام الرقابة الداخلية كالأعمدة داخل المبنى فقوة هذه الأعمدة تعكس قوة و فعالية هذا النظام و العكس صحيح،لذلك سنتطرق لمقوماته في العناصر التالية[1]:

أ-وجود خطة تنظيمية سليمة للمشروع و أن تتناسب هذه الخطة مع حجم المشروع و طبيعة نشاطه، وتتضمن تحديد المسؤوليات و الصلاحيات بدقة و وضوح ، وأن تكون مرنة لمواجهة أية تطورات أو تعديلات مستقبلية.

ب-دقة توزيع العمل، وتحديد المسؤوليات بين الإدارات المختلفة، وفي داخل كل إدارة و بين العاملين،توزيعا دقيقا مع تجنب أي تداخل أو تعارض فيما بينها.

ج-التدريب و يتم تدريب العاملين داخلا و خارجيا لتمكينهم من أداء ماينا ط بهم من أعمال بما يوفر الحماية للعمل و العاملين و يمكن من سهولة إجراء الترقيات ،وللإحلال السريع عند الحاجة.

د-وجود نظام محاسبي سليم،يضمن تعميم السجلات و الدفاتر المستخدمة، وتحديد المستندات اللازمة و خطة سيرها في المراحل المختلفة ووضع دليل مبوب للحسابات يكفل سرعة التعرف على الحسابات وتسجيل العمليات في الدفاتر.

هـ-وجود نظام دقيق للتأكد من تنفيذ لإجراءات الموضوعية،وذلك لتأكد من أن كل عملية يتم إنجازها طبقا للإجراءات الموضوعية و حسب دورتها المحددة و تتبعها الصحيح و يتم ذلك عادة بتجميع هذه الإجراءات وترتيبها في كتيبات.

و-وجود نظام لتقييم الأداء، وذلك بهدف التحقق من الالتزام بمستويات الأداء الموضوعية تم تحديد الانحرافات عنها،والبحث في أسبابها ووسائل علاجها.

ي-وجود نظام جيد للحوافز وذلك بوضع الإجراءات التي تهدف إلى تشجيع العاملين وزيادة حماسهم للعمل،وزيادة إنتاجيتهم كما ونوعا يأفر تكلفة وفي حدود البرامج المقررة،وفي حدود إمكانيتهم و قدراتهم،بحيث يتم على أساسها مكافأة المجد و معاقبة المقصر.

ط-وجود برنامج لإجازات الموظفين يراعي فيه عدم تراكم أو تجزئة الإجراءات السنوية للموظفين ووجوب قيامهم بإجازتهم السنوية و ذلك لراحتهم و استعادة نشاطهم.

ل-التقارير وتخدم أغراضا متعددة من ضمنها المراقبة الداخلية فهي تخدم الخطة الموضوعية للعمل من ناحية الرقابة على الإنتاج و جودته،كما أنها توفر الرقابة على الأموال و تدفقاتها.

م-في ظل النظام المحاسبي الذي يقوم على التشغيل الالكتروني للبيانات،ولتحقيق أهداف المراقبة الداخلية،فإنه يجب إعداد تنظيم داخلي لإدارة التشغيل الالكتروني للبيانات.[2]

[1] صلاح الدين حسن السيني،**نظم المحاسبة و الرقابة وتقييم الأداء في المصارف و المؤسسات المالية**،دار الوسام للطباعة و النشر،الطبعة الأولى1998،ص179.

[2] صلاح الدين حسن السيني،**نظم المحاسبة و الرقابة وتقييم الأداء في المصارف و المؤسسات المالية**،مرجع سبق ذكره،ص180.

الشكل(I-06):مقومات الرقابة الداخلية

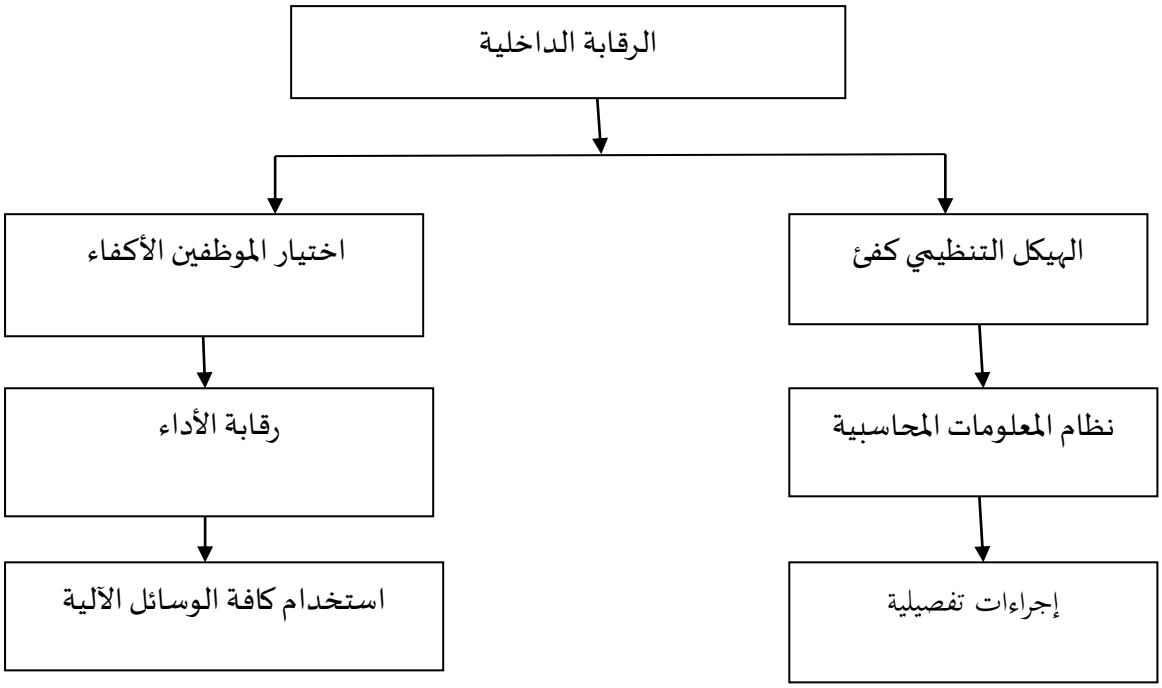

المصدر:من إعداد الطالبة مولاي هوارية بالاعتماد على الدكتور زهير الحدب علم تدقيق الحسابات،دار البداية ناشرون و موزعون،الطبعة الأولى2010،ص137.

الفرع الثاني:إجراءات نظام الرقابة الداخلية

1-إجراءات تنظيمية:وتشمل النواحي التالية:[1]

1-1-تحديد اختصاصات الإدارات و الأقسام بشكل يمنع التدخل.

1-2-توزيع الواجبات بين الموظفين حتى لاينفرد نقر بالعملية من البداية للنهاية.

1-3-توزيع الواجبات بين الموظفين ليساعد على تحديد تبعية الخطأ.

1-4-توزيع الواجبات بين الإدارات و الموظفين بحيث يتم الفصل بين الوظائف التالية:

أ-وظيفة التصريح بالعمليات و الموافقة.

ب-وظيفة تنفيذ العمليات.

ج-وظيفة الاحتفاظ بعهدة الأصول.

د-وظيفة القيد و المحاسبة.

1-5-تنظيم الأقسام بحيث يكون موظف كل قسم في غرفة واحدة.

1-6-إيجاد روتين معين يتضمن خطوات كل عملية بالتفصيل.

1-7-منح تعليمات بأن يوقع كل موظف على مستندات لما قام به من عمل كإثبات.

1-8-استخراج المستندات من أصل وعدة صور تخص كل جهة صورة.

1-9-محاولة إجراء تنقلات بين الموظفين من حين لآخر.

[1] الدكتورزهير الحدرب، **علم تدقيق الحسابات**،دار البداية ناشرون و موزعون،الطبعة الأولى2010،ص138.

1-10-ضرورة قيام كل موظف بإجازته السنوية دقة واحدة.

2-إجراءات محاسبية:وتشمل النواحي التالية:

2-1-إصدار تعليمات بإثبات العمليات بالدفاتر فور حدوثها ليقلل من الغش و الاحتلال.

2-2-إصدار تعليمات بعدم إثبات أي مستند مالم يكن معتمدا من الموظفين المسؤولين.

2-3-عدم سماح للموظف قام بعمل و يراجعه.

2-4-استعمال آلات حاسية لسرعة و دقة الإنجاز.

2-5-استخدام وسائل التوازن الحسابي الدوري مثل المراجعة و حسابات المراقبة.

2-6-إجراء مطابقات دورية بين الكشوف الواردة من الخارج و بين الأرصدة في الدفاتر و السجلات.

2-7-القيام بجرد مفاجئ دوريا للنقدية و البضاعة ومطابقة ذلك مع الأرصدة الدفترية.

3-إجراءات عامة:وتشمل ما يلي:

3-1-التأمين على ممتلكات المشروع ضد جميع الأخطار.

3-2-التأمين على الموظفين لمن في حوزتهم نقدية.

3-3-وضع نظام المراقبة البريد الوارد و الصادر.

3-4-استخدام وسيلة لرقابة الحدية.

3-5-استخدام وسائل الرقابية المزدوجة مثل توقيع الشيكات.

3-6-استخدام نظام التفتيش لمعرفة قسم خاص بالمشروع في الحالات التي تستدعيها طبيعة الأصول.[1]

المبحث الثالث:الأداء المالي

تهتم الشركات و المؤسسات بالأداء المالي بحيث تراه هو السبب و الحل الأمثل للحفاظ على البقاء و الاستمرارية ،فهو من بين المقومات و الدعائم الرئيسية للشركة،حيث يوفر نظام متكامل من المعلومات الدقيقة و الموثوق بها ،لمقارنة الأداء الفعلي للأنشطة الشركات من خلال مؤشرات محددة لتحديد الانحرافات عن الأهداف المحددة سلفا.

الطلب الأول:مفاهيم أساسية حول الأداء

الفرع الأول:مفهوم الأداء

-إن الاختلاف حول مفهوم الأداء ينبع من اختلاف المعايير و المقاييس التي تعتمد في دراسة الأداء و قياسه و التي يستخدمها المدراء و المنظمات.

-فالأداء بأبسط صورة يمثل النتائج المرغوبة التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها ويرى بعض الباحثين في الأداء المالي "الأداء مركز ذو مسؤولية ما يعني الفعالية و الإنتاجية التي يبلغ هذا المركز الأهداف التي قبلها ، الفعالية تحدد في أي مستوى تتحقق فيه الأهداف الإنتاجية تقارن النتائج المتحصل عليها بالوسائل المستخدمة في ذلك".[2]

ويرى بعض الآخر أن الأداء مفهوم لا يمكن تنفيذه بتعريف وحيد،بل تحديده في استمرار وتطوير بالإضافة إلى ذلك فهو متعدد الأبعاد.

---

[1] الدكتورزهير الحدرب، **علم تدقيق الحسابات**،مرجع سبق ذكره،ص139.

[2] الطالبة تالي رزيقة،**تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** ،مذكرة ماستر، السنة الجامعية2012/2011،ص4.

الشكل(I-07):الأداء مفهوم متعدد الأبعاد

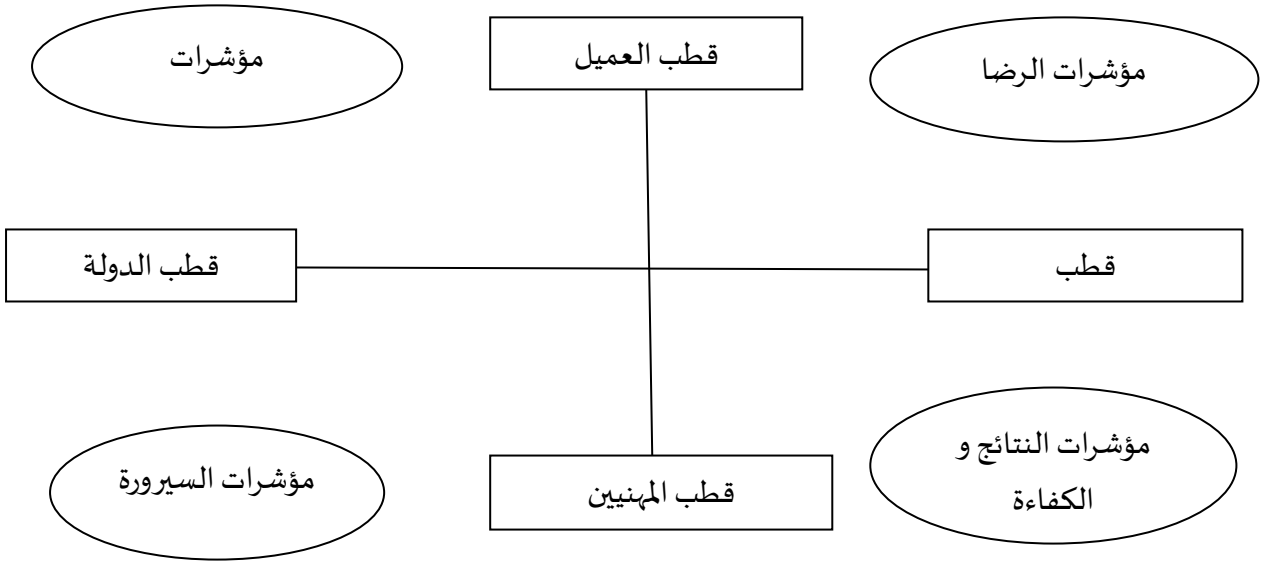

المصدر:عادل عشي الأداء المالي للمؤسسة مذكرة لنيل شهادة الماجستير،جامعة بسكرة(2001-2000)،ص15.

ومفهوم الأداء بشكل عام فهو يعبر عن نشاط شمولي مستمر يعكس قدرة المؤسسة على استغلال إمكانياتها وفق أسس و معايير معينة تضعها بناءا على أهدافها طويلة الأجل.[1]

الفرع الثاني:أهمية الأداء

تولي منظمات الأعمال الأداء أهمية كبيرة توازي الإدارة الإستراتيجية،وأن أهميته في هذا المجال يمكن أن تناقش من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية[2]:

1-نظريا(tbeoulical):يمثل الأداء مركز الإدارة الإستراتيجية،حيث تحتوي جميع المنظمات الإستراتيجية دارية على مضامين و دلالات،تختص بالأداء سواء بشكل ضمني أو بشكل مباشر و يرجع السبب في ذلك أن الأداء يمثل اختبار زمنيا المتبعة من قبل الإدارة.

2-تجريبيا(Empirical):تظهر من خلال استخدام أغلب دراسات و بحوث الإدارة المختلفة و العمليات الناتجة عنها.

3-إداريا(Managerial):تظهر من خلال حجم الاهتمام الكبير و المميز من قبل إدارات المنظمات بالأداء ونتائجه،والتحولات التي تجري في هذه المنظمات اعتمادا على نتائج الأداء هذا وقد احتل موضوع الأداء أهمية حرجة للاعتبارات تتعلق:

أولا:بكونه محورا مركزيا لتعيين نجاح و فشل المنظمات في قراراتها و خططها.

ثانيا:تواجه دراسة الأداء تحديات عديدة تتمثل في تباين المفهوم و مؤشرات قياسه على وفق تباين أهداف المنظمات و طبيعتها و اختلاف أهداف الأطراف المرتبطة بها.[3]

---

[1] إبراهيم عبد الحليم عبادة،**مؤشرات الأداء**،دار النفاس للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى،ص120.

[2] د.وائل محمد صبحي إدريس،**الإدارة الإستراتيجية** ،دار وائل للنشر و التوزيع،الطبعة الثانية2009،ص479.

[3] د.وائل محمد صبحي إدريس،**الإدارة الإستراتيجية** ،مرجع سبق ذكره،ص 478

شكل(I-08):هيكل قياس أداء الأهداف

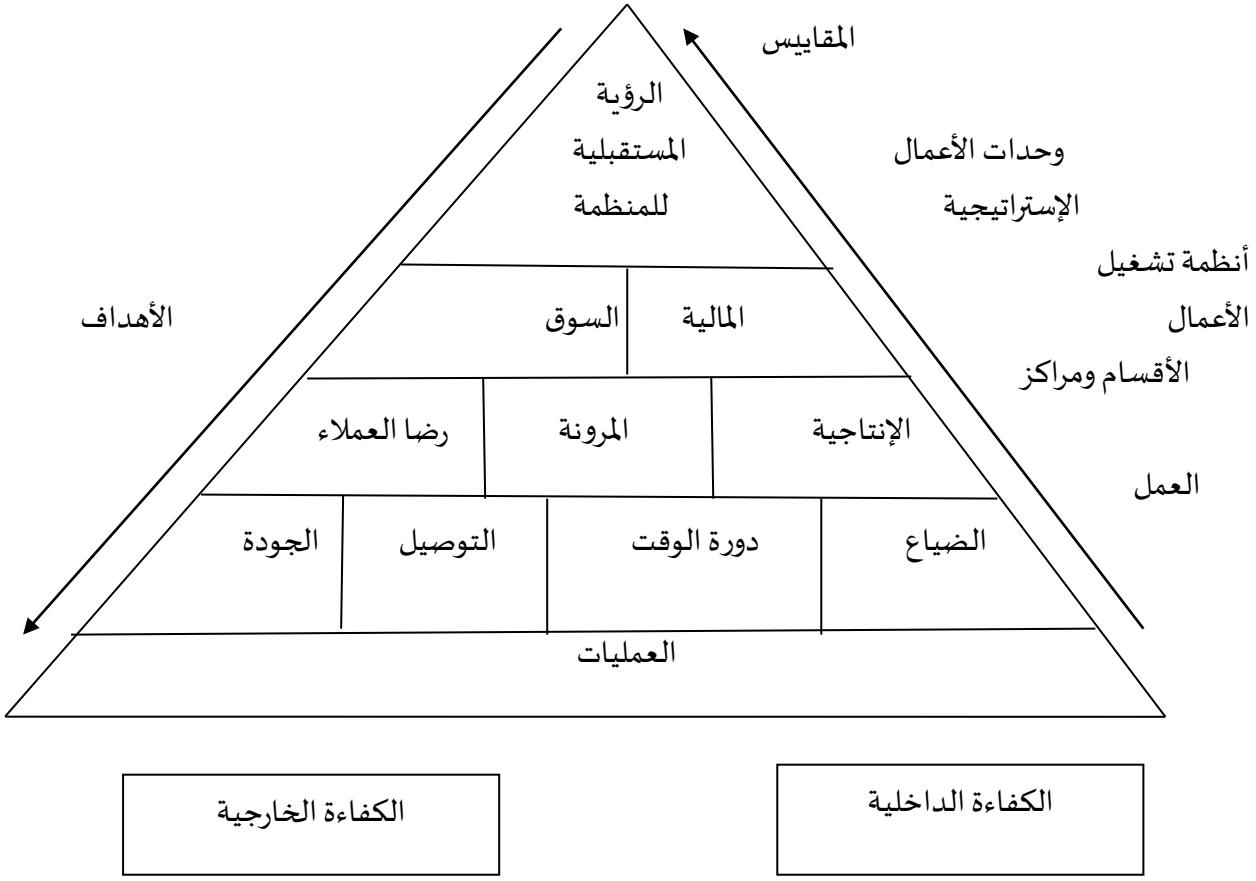

المصدر:طاهر محمد منصور الغالي،سلسلة الأداء الإستراتيجي ،داروائل للنشر،الطبعة الثانية2009،ص68.

الجدول(I-04):يوضح أنظمة قياس الأداء

أنظمة قياس الأداء التقليدية	أنظمة قياس الأداء الحديثة
-تستند على أنظمة المحاسبة التقليدية.	-تستند على أنظمة إستراتيجية المنظمة.
-يستند على الكلفة /الكفاءة.	-يستند على القيمة.
-المبادلة بين الأداء.	-توافق الأداء.
-التوجه بالربح.	-التوجه بالعملاء.
-التوجه قصير الأمد.	-التوجه بعيد الأمد.
-التركيز على المؤشرات الفردية.	-التركيز على المؤشرات الفريق.
-التركيز على المؤشرات الوظيفية.	-التركيز على المؤشرات التحول.
-المقارنة مع المعايير.	-رقابة التحسين.
-الغاية منها التقييم.	-الغاية منها التقييم و المشاركة.
-تعيق جهود التحسين المستمر.	-تؤكد على جهود التحسين المستمر.

المصدر:طاهر محمد منصور الغالي،سلسلة الأداء الإستراتيجي ،داروائل للنشر،الطبعة الثانية2009،ص100.

المطلب الثاني:تقييم الأداء المالي:

بعد ما تم التعرض إلى مفهوم الأداء و تغطية بعض جوانبه و التعرض إلى أهميته فيتوجب علينا التطرق إلى عنصر تحت عنوان الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

الفرع الأول: تعريف الأداء المالي

يعد الأداء المالي من أكثر الميادين الأداء استخداما وقدما لقياس أداء المنظمات ،وهناك من الخبراء الماليين و الباحثين من حدد مفهوم الأداء المالي بإطاره الدقيق بأنه"وصف لوضع المنظمة الحالي و تحديد دقيق لمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات الإيرادات ، الموجودات ،المطلوبات ،وصافي الثروة".

وعلاف الأداء المالي أيضا بأنه "المعبر عن أداء الأعمال باستخدام مؤشرات مالية كالربحية مثلا،ويمثل الركيزة الأساسية لما يقوم به المنظمات من أنشطة مختلفة".[1]

الفرع الثاني:تقييم الأداء المالي

تعد الكشوفات المالية التي تحضرها الإدارة المحاسبية في المنشأة وسيلة مهمة و رئيسية في تقييم الأداء المالي، حيث أن تحليل الكشوفات سوف يساعد في تقديم نتائج تمكن من تحديد نقاط القوة و الضعف و فرص الاستثمار وتقدم المستثمرين و الدائنين و غيرهم كما أشير إلى ذلك سابقا، و تشكل النسب المالية الوسيلة أكثر استخداما و النموذج الأكثر أهمية لتحليل الكشوفات المالية و الوصول إلى تقييم دقيق لنجاح المنشأة أو احتمالات الفشل فيها و لتحديد نقاط القوة و الضعف لتحديد الكفاءة و الفاعلية،ولهذا فان النسب المالية تفيد في أصفاء دلالات معينة على البيانات الواردة في الكشوفات المالية،وبمعنى آخر فإن النسب المالية كأساس لتقييم الأداء لا تضيف معلومات جديدة بل تقوم بتفسير العلاقة بين المتغيرات بشكل يسمح

[1] الدكتور علاء فرحان طالب ،**حوكمة المؤسسة و الأداء المالي الإستراتيجية للمصارف** ،دار الصفاء للنشر و التوزيع ،الطبعة الأولى2011،ص67.

باستخراج النتائج بشكل السهر أي أن النسب المالية هي مقياس ،مفاهيمي وليس مقياسا فنيا فالأهم لمن يحلل الحالة أن يفهم مضمون النسبة و معناها تم عليه أن يقدر حجم النسبة المقبولة في ظل طبيعة العمل الذي تقوم به منشأة الأعمال موضوع الأعمال التحليل و التقييم مع التأكد من أن هناك كم كبير من النسب المالية يمكن حسابها.[1]

المطلب الثالث:استخدام المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي

الفرع الأول:تحليل بواسطة النسب المالية

وهناك مجموعة كبيرة ومتنوعة من النسب المالية التي تساعد على تقييم الوضع المالي للمؤسسة و تحليله،ولكن من أهم هذه النسب نجد:

1-نسب السيولة:تهدف هذه المجموعة النسب إلى تقييم قدرة المؤسسة في المدى القصير على الوفاء بالتزاماتها[2].

1-1- نسبة السيولة العامة:

تعتبر من أقدم النسب وأكثرها انتشارا واستخداما وتستخدم كمؤشر أولي وأساسي لمعرفة قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل من أصولها المتداولة، وتحسب بالعلاقة التالية:

المتداولة وتحسب بالعلاقة :

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة/ الخصوم المتداولة

تتمثل الأصول المتداولة في المخزونات والقيم المحققة والقيم الجاهزة، أما الخصوم المتداولة فتتمثل في الديون القصيرة الأجل.

إن المعدل المنخفض لهذه النسبة يوحي بحدوث مشكلات في التدفق النقدي على المدى القصير .

المعدل المرتفع فيبقي وضعا أكثر أمانا بالنسبة للمقرضين قصيري الأجل.

1-2-نسبة السيولة المختصرة(نسبة الخزينة النسبية):

تعتبر مؤشرا لقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل من الأصول سريع التحويل إلى نقدية وتحسب بالعلاقة:

السيولة النسبية = (الأصول المتداولة- المخزونات)/ الخصوم المتداولة

وبمعنى آخر:

= (القيم المحققة+ القيم الجاهزة)/الخصوم المتداول

هذه النسبة تعتبر أكثر تحفظا لقياس السيولة، من نسبة السيولة العامة، لاقتصارها على الأصول أكثر سيولة.

[1] الدكتور حمزة محمود الزبيدي،**التحليل المالي** ،مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع2000،ص86.

[2] دكتور عدنان النعيمي،**الإدارة المالية** ،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة،الطبعة الأولى207،ص103.

1-3-نسبة السيولة الفورية(نسبة الخزينة الفورية)[1]:

تهم هذه النسبة بالأصول أكثر سيولة، وتوضح هذه النسبة مقدار النقد المتاح لدى المؤسسة في وقت معين لمواجهة الالتزامات القصيرة الأجل، فتقيس السيولة دون أن تأخذ بعين الاعتبار القيم المحققة والمخزونات.

وتحسب بالعلاقة التالية

نسبة الخزينة الفورية = القيم الجاهزة/ الديون القصيرة الأجل

2-نسب النشاط:وهي نسبة تقيس كيفية استخدام لكفؤ للموجودات من قيل المنظمة وتستند هذه النسب على أساس العلاقة ما بين مستوى النشاط و مستوى الموجودات المختلفة ونسبة دوران المهمة هي:[2]

2-1-معدل دوران المخزون:ويتم التوصل إليه بالعلاقة التالية:

تكاليف البضاعة المباعة/متوسط المخزون

2-2-معدل دوران الذمم المدينة:ويتم استخراجه بالعلاقة التالية:

صافي المبيعات/رصيد المدنين

2-3-معدل دوران رأس مال العامل:والتي تمثل العلاقة بين صافي المبيعات من جهة و صافي رأس مال العامل من جهة أخرى وتعد هذه النسبة مؤشر القياس كفاءة الإدارة في استخدام رأس مال العامل.

2-4-معدل دوران مجموع الموجودات:ويتم استخراجه بالعلاقة التالية:

صافي المبيعات السنوية/مجموع الموجودات

2-5-معدل دوران الموجودات الثابتة:ويتم توصل إليه عن طريق:

صافي المبيعات/صافي الموجودات الثابتة

يستخدم لقياس دوران الآلات و المعدات.

3-نسب رأس المال و الرفع المالي(المديونية):وتقيس هذه النسب مدى مساهمة كل من أصحاب المشروع و الدائنين في تمويل موجودات المشروع وهذه المجموعة من نسب تشمل كل من:[3]

3-1-نسبة الإقراض إلى الملكية:تقيس هذه النسبة مدى ونسبة مساهمة الدائنين في تمويل الأصول مقارنة مع حقوق الملكية ويمكن احتساب هذه النسب كما يلي:

$$\text{نسبة الاقتراض إلى الملكية} = \frac{\text{الاقتراض(مجموع الالتزامات للغير)}}{\text{حقوق الملكية}} * 100\%$$

---

[1] عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة قياس و تقييم**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير2002/2000، ص69.

[2] الدكتور ظاهر محسن منصور ألغالبي، **سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي** ،دار وائل للنشر، الطبعة 2009، ص179.

[3] رشاد العصار وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، دار البركة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى2001، ص210.

3-2-نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية:هذه النسبة تبين مقدار التمويل الذي يتم عن طريق الخصوم المتداولة مقارنة مع حقوق الملكية و يمكن احتساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{الاقتراض(مجموع الالتزامات للغير)}}{\text{حقوق الملكية}} * 100\%$$

3-3-نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة:تقيس مدى مساهمة أموال الملكية في تمويل الأصول الثابتة ،ويمكن احتساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{صافي الأصول الثابتة}} * 100\%$$

3-4-نسبة الأصول المتداولة في الإقراض:تعتبر مؤشرا على قدرة الشركة على السداد ،تحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الأصول المتداولة في الإقراض} = \frac{\text{مجموع الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الالتزامات للغير}} * 100\ \%$$

3-5-نسبة الالتزامات للغير إلى الأصول:تحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الالتزامات للغير إلى الأصول} = \frac{\text{مجموع الالتزامات للغير (بغض النظر عن موعد السداد)}}{\text{صافي مجموع الأصول}} *100\ \%$$

-ارتفاع هذه النسبة يعني ارتفاع المخاطر التي تواجه الملكية.

3-6-نسبة هيكل رأس المال:تقيس نسبة الالتزامات الطويلة الأجل إلى مجموع مصادر التمويل الطويلة الأجل و تحسب كما يلي:

$$\text{نسبة هيكل رأس المال} = \frac{\text{الالتزامات طويلة الأجل}}{\text{مجموع مصادر التمويل الطويلة الأجل}} *100\ \%$$

3-7-عدد مرات تغطية الفوائد:تقيس مدى قدرة أرباح الشركة على تسديد فوائد القروض طويلة الأجل و قصيرة الأجل و تحسب كما يلي[1]:

$$\text{عدد مرات تغطية الفوائد} = \frac{\text{صافي الربح التشغيلي ق.ف.ض}}{\text{الفوائد السنوية المدفوعة}}$$

[1] رشاد العصار وآخرون،**الإدارة والتحليل المالي**،مرجع سبق ذكره،ص211.

3-8-نسبة خدمة الديون:تحسب كما يلي:

$$\text{قدرة الشركة على خدمة ديونها} = \frac{\text{صافي الربح التشغيلي ق.ف.ض*(1-معدل الضرائب)}}{\text{أقساط القروض السنوية+الفائدة السنوية}}$$

3-9-نسبة التغطية الشاملة:

$$\frac{\text{صافي الربح التشغيلي ق.ف.ض+الاستهلاكيات+الإيجار}}{\text{الفوائد المدفوعة+الإيجارات+} \frac{\text{أرباح الأسهم}}{\text{(1-معدل الضرائب)}} + \frac{\text{أقساط قروض الطويلة}}{\text{(1-معدل الضرائب)}}}$$

4-نسب الربحية:تعبر هذه النسب على قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح من المبيعات أو من الأصول المتاحة وتهتم هذه النسب أكثر شيء الملاك و الدائنون،ومن أهم هذه النسب هي:[1]

أ-نسبة مجمل ربح العمليات إلى المبيعات=مجمل ربح لعمليات /صافي لمبيعات

ب- نسبة صافي ربح العمليات إلى المبيعات=صافي ربح العمليات/صافي المبيعات

ج- نسبة صافي ربح العمليات إلى المبيعات=صافي الربح الشامل بعد دفع الفوائد و الضرائب/صافي المبيعات

د-نسبة صافي ربح العمليات إلى الأصول العامة=صافي ربح العمليات/صافي الأصول العامة

تقيس هذه النسبة القيود الايرادية للمشروع.

هـ-نسبة صافي الربح إلى مجموع الأصول=صافي الربح الشامل بعد الفوائد و الضرائب /مجموع الأصول

و-نسبة صافي الربح إلى رأس المال المستمر=صافي الربح قبل خصم الفائدة ،القروض طويلة الأجل/حقوق الملكية+المطلوبات طويلة الأجل

ي-نسبة صافي الربح إلى حق الملكية=صافي الربح

5-نسب السوق:تخدم هذه النسب محللي الأسهم في أداء مهامهم،كما تخدم المستثمرين في التصرف على اتجاهات الأسعار السوقية للأسهم وهي[2]:

أ-عائد السهم العادي=$\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة- توزيعات الأسهم الممتازة}}{\text{عدد الأسهم لعادية}}$

*يعتبر مؤشر جيد لقياس كفاءة أداء المؤسسات المالية.

ب-نسب سعر الأسهم عائده=القيمة السوقية لسهم/العائد المحقق على السهم

*تقيس توقعات المستقبلية للشركة في السوق،وكلما ارتفعت كانت هناك نظرة ايجابية لوضعها في المستقبل.

ج-نسبة عائد التوزيع=حصة السهم من الأرباح الموزعة/سعر السهم السوقي

*تفيد في الحكم على فرص الاستثمار بالإضافة إلى نسب أخرى

[1] الدكتور عبد المعطي أرپس،د.حسني علي خريوش،**أساسيات الإدارة المالية**،دار زهران للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى ،2013،ص80.

[2] أيمن الشنطي،الإدارة و التحليل المالي،دار البداية ناشرون و موزعون،الطبعة الأولى 2005،ص229.

د-نسب مدفوعة من الأرباح=الأرباح الموزعة على حملة الأسهم العادية/الأرباح المحققة بعد الضرائب و حملة الأسهم الممتازة

*هذه النسب تعطي فكرة عن نسبة الأرباح الموزعة لحملة الأسهم العادية من صافي الربح القابل للتوزيع .

الفرع الثاني:مؤشرات التوازن المالي

-هناك عدة مؤشرات يستند عليها المسير المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة و نذكر من أهمها:

أولا:رأس المال العامل (الصافي أو الدائم):هو يعتبر من المؤشرات الأساسية التي تستعين بها المؤسسة في إبراز التوازن المالي في الأجل الطويل[1].

جدول (I-05):حساب رأس المال العامل من خلال الميزانية

<table>
<tr><th colspan="2">الوضعية الأولى</th><th colspan="2">الوضعية الثانية</th></tr>
<tr><td>الأصول الثابتة</td><td>الأصول الدائمة</td><td>الأصول الثابتة</td><td>الأموال الدائمة</td></tr>
<tr><td>الأصول المتداولة</td><td rowspan="2"></td><td rowspan="2"></td><td rowspan="2">الديون قصيرة الأجل</td></tr>
<tr><td></td><td>الديون قصيرة الأجل</td><td>الأصول المتداولة</td></tr>
</table>

المصدر: الدكتور مبارك لسلوس،التسيير المالي،ديوان المطبوعات الجامعية11-2004،ص34

ويحسب رأس المال العامل بإحدى العلاقات التاليتين:

رأس المال العامل=الأصول المتداولة-الأصول الثابتة

رأس المال العامل=الأصول المتداولة-الديون قصيرة الأجل

ثانيا:احتياجات رأس المال العامل: هي تدرس في الأجل القصير ، وتصبح ديون قصيرة الأجل مالم يحن موعد تسديدها تسمى موارد لدورة الاستغلال،بينما الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة تسمى احتياجات دورة الاستغلال.

[1] الدكتور مبارك لسلوس،**التسيير المالي**،ديوان المطبوعات الجامعية11-2004،ص31-35.

شكل(I-09):حساب احتياجات رأس المال العامل من خلال الميزانية

<table>
<tr><td colspan="7">احتياجات الدورة</td></tr>
<tr><td colspan="3">أوراق القبض</td><td>زبائن</td><td>سندات التوظيف</td><td>منتجات تامة</td><td>مواد أولية</td></tr>
<tr><td rowspan="3">احتياجات رأس المال العامل</td><td colspan="6"></td></tr>
<tr><td colspan="3">أوراق الدفع ديون الاستغلال</td><td colspan="2">موردون</td><td>ديون مخزونات</td></tr>
<tr><td colspan="6">موارد الدورة</td></tr>
</table>

المصدر: الدكتور مبارك لسلوس،التسيير المالي،ديوان المطبوعات الجامعية11-2004،ص35.

وتحسب احتياجات رأس المال بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل=(الأصول المتداولة-القيم الجاهزة)- (الديون قصيرة الأجل-السلفيات المصرفية).

ثالثا -الخزينة: يمكن تعريف الخزينة على أنها عبارة عن مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة الاستغلال.[1]

-يمكن لنا حساب الخزينة بطريقتين

الخزينة=رأس المال العامل-احتياجات رأس المال العامل أو **الخزينة**=قيم الجاهزة-سلفيات مصرفية

ويمكن أن نميز ثلاث حالات للخزينة هي:

*الخزينة الموجبة:هذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة.

*الخزينة السالبة:ويدل على افتقار المؤسسة إلى أموال تمويل بها عملياتها الاستغلالية.

*الخزينة الصفرية :هذا يدل على أن رأس المال العامل مساوي لاحتياجات رأس المال العامل و هي الوضعية المثلى للخزينة.

[1]عبد العزيز آسيا،**أثرجودة المعلومة المالية على تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**،مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستير ،جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم،السنة الجامعية 2015/2014،ص25.

خلاصة

عرف التدقيق المحاسبي و الرقابة الداخلية تطورات كبيرة فالتدقيق يهتم بفحص الدفاتر و السجلات وكذلك تقديم اقتراحات وتوصيات حول النجاح الذي تحققه المؤسسة ،كما أنه يعد وظيفة من أهم الوظائف في تنظيم المؤسسة ،إذ أنه يساعد في بلوغ الأهداف المسطرة من خلال تقديمه لمعلومات ذات مصداقية ، ويساهم بشكل كبير في مساعدة مدقق الحسابات على أداء مهامه ، كما يعتبر أيضا نظام الرقابة الداخلية نظام عام لتسيير داخل المؤسسة، و الذي يعمل على وضع مجموعة من القوانين وقواعد العمل التي تضمن حماية أفضل لأصول المؤسسة و ممتلكاتها والاستخدام الأمثل للموارد بأقل التكاليف ، فأصبحت المؤسسات تلجأ إلى العمل بنظام الرقابة الداخلية وتطبيق مهنة التدقيق لما لهما من فوائد تجعل المؤسسة تحقق أهدافها بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية وتساعد الإدارة ومتخذي القرار من اتخاذ قراراتهم .

الفصل الثاني

تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى دراسة توضيح مدى تكامل بين التدقيق الداخلي و نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية في تحسين الأداء المالي لها، وتمكن أهمية هذا الموضوع في إيجاد أثر ذلك التكامل على صيرورة عمل المؤسسة و لمعالجة هذا الموضوع انطلقنا من الإشكالية المطروحة:

ما مدى التكامل بين التدقيق الداخلي و الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية؟

ولمعالجة هذه الإشكالية استخدمنا المنهج الوصفي و التاريخي للوصول إلى مجموعة من النتائج أهمها:

-أن التكامل بين التدقيق و الرقابة الداخلية يزيد من فاعلية و كفاءة النظام الرقابي الداخلي في المؤسسة محل الدراسة،مما يجعلها قادرة على تحقيق أهدافها على أكمل وجه كما أنه يساعدها في الوصول إلى أعلى المستويات.

ونسلط الضوء على الدور لذي تؤدي التدقيق الرقابة و الداخلية لتحسين الأداء المالي للمؤسسات و ذلك من خلال التعرف على مفهوم التدقيق و الرقابة الداخلية مكوناتها و وسائلها و مقوماتها بالإضافة إلى الإجراءات المتبعة في تطبيقه، ومن ثم مدى مساهمتها في تحسين الأداء المالي الذي يلعب دورا مهما في تحقيق الأهداف التي تصبو إليها المؤسسة إلا و هي تحقيق أقصى ربح بأقل التكاليف و الذي يدوره يبرر المستوى الجيد للأداء المالي ورفع مستوى التنافسية للمؤسسة.

المبحث الأول: العلاقة بين التدقيق و الرقابة الداخلية

في ضوء ما تقدم من عرض للرقابة الداخلية و التدقيق تتضح العلاقة بأنها علاقة تكاملية ،حيث الرقابة الداخلية تضع الضوابط التي يجب إدارة الأعمال كيان الأعمال على أساسها و التدقيق هو نشاط اكتشافي يحقق التأكيد من تنفيذ ضوابط الرقابة الداخلية،و الذي يؤكد تلك العلاقة التكاملية هي تطابق الأهداف بين الرقابة و التدقيق ،و كلاهما في النهاية يهدفان إلى حماية المستهلكين ،من ملاك الكيان الأعمال.

المطلب الأول:التكامل الوظيفي بين التدقيق و الرقابة الداخلية

التكامل بين التدقيق و نظام الرقابة الداخلية يزيد من فاعلية و كفاءة النظام الرقابي الداخلي في المؤسسة محل الدراسة مما يجعلها قادرة على تحقيق أهدافها على أكمل وجه كما يساعدها في الوصول إلى أعلى المستويات و يتمثل التكامل في العناصر التالية[1]:

الفرع الأول:طرق فحص و تقييم أنظمة الرقابة الداخلية Evaluatoin Methods:

تعتبر الرقابة الداخلية نقطة الانطلاق التي عندها يبدأ المدقق عمله،وعلة ضوءها يفسر عنه فحصه لأنظمتها المختلفة يقوم برسم برنامج التدقيق المناسب مع تحديد كمية الاختبارات اللازمة و حجم العينات المناسب.

ولا يقتصر فحص و تقييم أنظمة الرقابة الداخلية لأي مشروع على تلك الأنظمة كما وضعتها الإدارة في كراريس أو كتيبات أو منشورات ، بل يتعداها إلى دراستها كما هي منفذة ، ومن الوسائل التي يستخدمها المدققون للتعرف على النظام المطبق في المشروع و تقييم مدى كفايته ما يلي:

1-الاستبيان.

2- الملخص التذكري.

3- التقرير الوصفي.

4-دراسة الخرائط التنظيمية.

5- فحص النظام المحاسبي.

وفيما يلي شرح موجز لكل من هذه الوسائل:

1-الاستبيان: Questionnaire:

يضم استفسارات كتابية تحتوي على الأسس السليمة كما يجب أن تكون عليه الرقابة الداخلية ، و تقدم هذه القائمة من الأسئلة إلى موظفي المشروع المختصين للإجابة عليها وردها للمدقق الذي يقوم بدوره بالتأكد من الإجابات عن طريق الاختبارات و العينات وذلك للحكم على درجة متانة النظام المستعمل، و يتوقف نجاح هذه الطريقة على كيفية صياغة الأسئلة حيث يجب أن تصاغ بطريقة فنية بحيث تدل الإجابات (بنعم)على أنظمة دقيقة للرقابة و الإجابة (بلا) على أنظمة ضعيفة أو عدم وجود رقابة أصلا في تلك الناحية.

2-**الملخص التذكيري Ramender List**:يقوم المدقق هنا يوضع قواعد و أسس نظام الرقابة داخلية سليم ، وذلك دون تحديد أسئلة أو استفسارات معينة كما في الاستبيان .

[1] الدكتور خالد أمين عبد الله،**علم تدقيق الحسابات**،دار وائل للنشر،الطبعة الأولى1999،ص238.

ميزة هذه الطريقة الاقتصاد في الوقت دون إغفال الهام من النقاط ، أما عيوبها فتنحصر في كونها لا تقود إلى تدوين كتابي لما هو عليه نظام الرقابة الداخلية في المشروع المعني كما أنها لا تطبق على المشروعات ذات الطبيعة الخاصة بالإضافة إلى كون هذا الملخص أمرا متروكا لكل مدقق على حدة يضع الأسس و يقوم بالإجراءات التي يراها مناسبة.

3- التقرير الوصفي Navative description:

يقوم المدقق هنا بوصف الإجراءات المتبعة في المشروع لكل عملية من العمليات مع وصف نظام الرقابة و الدورة المستندية، وهي مناسبة للمشروعات الصغيرة و المتوسطة إلى حد ما، ويلخص التدقيق الوصفي إلى تحديد نقاط الضعف في النظم المستعملة و محاسبتها ، أما عيبه فيلخص في صعوبة تتبع الشرح المطول لنظام الرقابة وصعوبة التأكد من تغطية جميع جوانب نظام الرقابة الداخلية.

4-دراسة الخرائط التنظيمية Organization:

وهنا يقوم المدقق بدراسة نظام الرقابة الداخلية و تقديمه من خلال دراسته للخرائط التنظيمية المستعملة في المشروع مثل الخريطة التنظيمية العامة،وخرائط الدورات المستندية لمختلف عمليات المشروع كالمبيعات و النقدية و الأجور...الخ، ومن عيوب هذه الطريقة صعوبة رسمها و استخلاص درجة متانة نظام الرقابة الداخلية من واقعها.[1]

الشكل (II-01):خرائط تدفق عمودية و أفقدية

تدفق

ج خرائط عمودية

زبون .....

خريطة.....

التاريخ.....

وصف عملية (أ)	كتابي (ب)	.....	وصف عملية (ج)	بياني	وصف مصلحة (هـ)	مصلحة (و)

تدفق

ج خرائط أفقية

زبون .....

خريطة.....

التاريخ.....

مصلحة (أ) مصلحة (ب) مصلحة (ج) مصلحة (د) مصلحة (هـ) مصلحة (و)

المصدر:شعبان لطفي ، المراجعة الداخلية مهمتها و مساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير،العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر2004/2003،ص114.

[1] الدكتور خالد أمين عبد الله،**علم تدقيق الحسابات**،مرجع سبق ذكره،ص 238

الشكل (II-02):أشكال و رموز خريطة التدفق

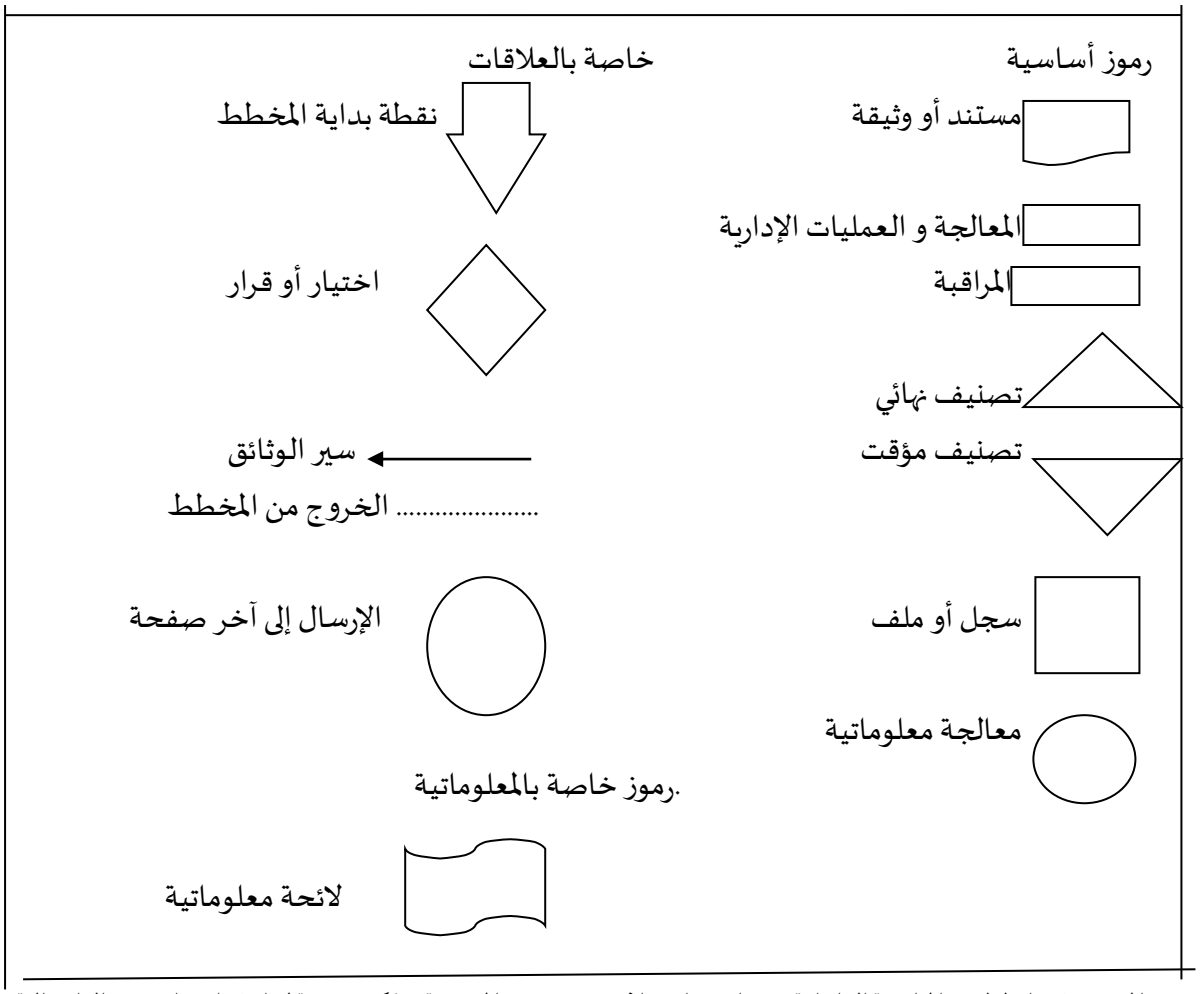

المصدر: شعبان لطفي ، المراجعة الداخلية مهمتها و مساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر2004/2003، ص113..

5-فحص النظام المحاسبي Accounting:[1]

وهنا يحصل المدقق على قائمة بالسجلات المحاسبية و أسماء المسؤولين عن إنشائها وعهدتها و تدقيقها و [2]قائمة ثانية بطبيعة المستندات و الدورة المستندية ...الخ،ومن تلك القوائم يستطيع الحكم على درجة متانة الرقابة الداخلية، وتتميز هذه الطريقة بأنها تتركز على الظروف الخاصة بكل مشروع ويعاب عليها أنها قد تصبح مطلوبة في المنشآت الكبيرة وخاصة إذا ما قام المدقق بالتحري بخصوص الموظفين و السجلات ومشابه.

ويجب أن لا يغرب على البال أن بإمكان المدقق أن يجتمع بين وسيلتين أو أكثر من وسائل دراسة أنظمة الرقابة الداخلية و تقييمها و عليه في جميع الحالات الاجتماع بمساعديه و إفهامهم أن الهدف من أي وسيلة كانت هو التوصل إلى الحكم على درجة كفاية نظام الرقابة الداخلية المستعمل، وأن الوسيلة مجرد إجراء عادي لأن الجزء

[1] الدكتور خالد أمين عبد الله،**علم تدقيق الحسابات**،مرجع سبق ذكره،ص238.

المهم يتمثل في مقدرة المدقق على استعراض نتائج ذلك الإجراء و الخروج بحكم دقيق حول نظام الرقابة الداخلية.

الفرع الثاني:مسؤولية مدقق الحسابات فيما يخص نظام الرقابة الداخلية (Auditoin's Responsibility Regarding The Internal control system):

لقد كان في السابق التدقيق يتم بشكل تفصيلي للدفاتر و السجلات و بعد التطور الاقتصاد و اتساع أعمال المنشآت و حدوث أعداد كبيرة في العمليات في المنشأة تحولت عملية التدقيق من تفصيلية إلى إختبارية ،ولكن لكي يقوم المدقق باستخدام نظام التدقيق الاختباري لا بد من وجود نظام الرقابة الداخلية فعال و كما ذكرنا إن نظام الرقابة الداخلية يقسم إلى ثلاثة أقسام و هي:[1]

1- الرقابة الإدارية .
2- الرقابة المحاسبية.
3- الضبط الداخلي.

لذلك يجب على المدقق الحسابات أن يقوم بدراسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية كخطوة أولى لبدأ عملية التدقيق ، و لقد نص معيار التدقيق الدولي رقم (400)، أنه على المدقق الحصول على فهم كاف للنظام المحاسبي و لنظام الرقابة الداخلية ، لغرض التخطيط لعملية التدقيق و تطوير طريقة فعالة لتنفيذها ، وعلى المدقق استخدام اجتهاده المهني لتقدير مخاطر التدقيق ، و تصميم إجراءات التدقيق للتأكد بأنها قد خفضت إلى المستوى الأدنى المقبول.

مما سبق نجد أن نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية تؤثر على طبيعة إجراءات التدقيق المطلوب استخدامها و نطاق الفحص الذي يجب أن يقوم به مدقق الحسابات ، وكذلك يجب على المدقق بداية أن يتحقق من أمرين :

الأول:أن يكون نظام الضبط الداخلي المرسوم ملائم للمنشأة و طبيعة نشاطها.

الثاني:التحقق من مدى الالتزام بتطبيق هذا النظام كما هو مخطط له.

بما أن نظام الرقابة الداخلية يتكون من رقابة محاسبية و رقابة إدارية ،وضبط داخلي ، فإن مسؤولية مدقق الحسابات حول هذه الأنظمة تتضح من خلال ما يلي:

أ -الرقابة المحاسبية:يعتبر مدقق الحسابات مسؤولا عن نظام الرقابة المحاسبية كونها ذات صلة بعملية التدقيق ومدى دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر و مدى إمكانية الاعتماد عليها، ومدى دلالة القوائم المالية بالوضع المالي الفعلي للمنشأة عن الفترة المالية محل الفحص ، كذلك حماية أصول المنشأة النقدية و الغير النقدية من الاختلاس و التلاعب ، واكتشاف الأخطاء ،كذلك يجب على مدقق الحسابات أن يبذل عناية خاصة لهذا النظام كونه ذات أثر جوهري في عملية التدقيق المرتقبة.

لذلك وضحت معايير التدقيق على المدقق فهم النظام المحاسبي و لنظام الرقابة الداخلية لغرض التخطيط لعملية التدقيق ، و التعرف على تصميم النظام المحاسبي و طريقة عمله ،ويجب على المدقق أن يحصل على فهم النظام المحاسبي لتشخيص و فهم:

[1] غسان فلاح المطارنة ، **تدقيق الحسابات المعاصرة الناحية النظرية** ،مرجع سبق ذكره،ص212.

أ-طوائف المعاملات الرئيسية لعملية المنشأة.

ب-كيف بدأت هذه المعاملات.

ج-السجلات المحاسبية المهمة و المستندات المساندة و الحسابات التي تتضمنها البيانات المالية .

د-طريقة معالجة التقارير المحاسبية و المالية ،منذ نشوء المعاملات الهامة و الحالات الأخرى لغاية تضمينها في البيانات المالية .

ب-الرقابة الإدارية: لا يعتبر مدقق الحسابات مسؤولا عن دراسة و تقييم نظام الرقابة الإدارية في المنشأة محل الفحص،حيث أن هذا النوع من الرقابة يهدف إلى تنفيذ سياسات إدارية وفقا للخطة التي تم وضعها ، وإن إلزام المدقق بفحص نظام الرقابة الداخلية سيوسع من مسؤوليته و يلقي عليه عبئا كبيرا خاصة و أن وجود أو عدم وجود نظام الرقابة الإدارية لا يؤثر على برنامج التدقيق الذي يقوم بوضعه مدقق الحسابات .

ج-نظام الضبط الداخلي:فيما يخص نظام الضبط الداخلي فيعتبر مدقق الحسابات مسؤولا عن فحص و تغيير أنظمة الضبط الداخلي، وكما هو معروف أن نظام الضبط الداخلي هو أنظمة الضبط و الرقابة على العمليات اليومية للمنشأة ، و الذي يؤدي إلى أن عمل أي موظف يتم إكماله و التحقق من صحته من قبل موظف آخر حيث أن ذلك يؤدي إلى اكتشاف الأخطاء و الغش بسهولة [1].

المطلب الثاني:الرقابة على جودة عمليات تدقيق المعلومات المالية التاريخية:

يسير مصطلح رقابة الجودة إلى مجموعة السياسات و الإجراءات المصممة في الشركة للحصول على تأكيد معقول بالامتثال المتطلبات القانونية و التنظيمية و الأخلاقية عند تنفيذ مهمة تدقيق البيانات التاريخية، وتوثيقها ،ولقد أكد مجلس معايير التدقيق و التأكيد الدولي على أنه يجب على فريق العملية تنفيذ إجراءات رقابة الجودة التي تنطبق على عمليات التدقيق الفردية و المتمثلة في الأتي[2]:

1-تنفيذ إجراءات رقابة الجودة تطبق على عمليات الرقابة.

2- تزويد الشركة بالمعلومات المناسبة لتمكين ذلك الجزء من نظام رقابة الجودة للشركة الخاص بالاستقلالية في العمل.

3-أن يكون أعضاء الفريق مؤهلون بالاعتماد على أنظمة الشركة.

كما أكد المجلس على أن رقابة الجودة لعمليات تدقيق البيانات المالية التاريخية تشمل العناصر الخمسة التالية:

1-مسؤولية القيادة لجودة عمليات التدقيق:

يجب على شريك العملية تحمل المسؤولية للجودة الشاملة لكل عملية تدقيق تم تعيين فيها ذلك الشريك،كما يجب أن يكون مثالا فيما يتعلق بجودة التدقيق للأعضاء الآخرين في فريق العملية أثناء جميع مراحل العملية،ويعبر هذا الأمر عن هذا الأمر من خلال الأفعال و الرسائل التي تؤكد ما يلي:

[1] غسان فلاح المطارنة ، **تدقيق الحسابات المعاصرة الناحية النظرية** ،مرجع سبق ذكره،ص212.

[2] أحمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق و التأكيد**،دار صفاء للنشر و التوزيع ،عمان ،الطبعة الثانية2015،ص161.

1-أداء العمل الذي يمتثل للمعايير المهنية و المتطلبات التنظيمية و القانونية .

2-الامتثال للسياسات و إجراءات رقابة الجودة للشركة ينطبق ذلك .

3-إصدار تقارير المدقق المناسبة في ظل الظروف.

4-حقيقة أن الجودة ضرورية في أداء عمليات التدقيق.

2-قبول و استمرار علاقات العميل و عمليات التدقيق المحددة:

يجب أن يكون الشريك العملية مقتنعا بأن الإجراءات المناسبة فيما يتعلق بقبول و استمرار علاقات العميل و عمليات التدقيق المحددة تم إتباعها، وأن الاستنتاجات التي تم التوصل لها بهذا الخصوص مناسبة و تم توثيقها ، ويشمل قبول و استمرار علاقات العميل و عمليات التدقيق المحددة اعتبار ما يلي:[1]

1-نزاهة المالكين الرئيسيين و الإدارة العليا و المكلفين برقابة المنشأة.

2-ماذا إذا كان فريق العملية كفؤ الأداء عملية التدقيق ولديه الوقت الموارد الضرورية .

3-ماذا إذا كانت الشركة و فريق العملية يستطيعون الامتثال لمتطلبات أخلاقية مهنية .

3-تعيين فريق العملية:

وتشمل القدرات و الكفاءة المناسبة المتوقعة من فريق العملية ككل مايلي:

1-فهم وخبرة عملية في عمليات التدقيق ذات الطبيعة المتشابهة من خلال التدريب و المشاركة المناسبة .

2-فهم المعايير المهنية و المتطلبات التنظيمية و القانونية.

3-معرفة فنية مناسبة،بما في ذلك معرفة مناسبة بتقنية المعلومات .

4-معرفة بالقطاعات المناسبة التي يعمل فيها العميل.

5-القدرة على تطبيق الحكم المهني؟

6-فهم السياسات و إجراءات رقابة الجودة للشركة.

4-أداء العمليات:

يجب على شريك العملية تحمل مسؤولية التوجيه و الأداء و الإشراف على عملية التدقيق امتثالا للمعايير المهنية و المتطلبات التخطيطية و القانونية.

ويشمل أداء العمليات ما يلي:

1-الإشراف :متابعة تقدم عملية التدقيق .

2- الاستشارات:القيام بإجراء الاستشارات المناسبة بشأن الأمور الصعبة أو تلك موضع الخلاف.

3-الخلافات في الرأي:التي تقع بين شريك العملية و مراجع رقابة الجودة للعملية،فإنه يجب إتباع سياسات و إجراءات الشركة للتعامل مع الخلافات في الرأي وحلها .

4-مراجعة رقابة الجودة للعمليات:ويتم فيها تحديد أنه تم تعيين مراجع رقابة الجودة للعملية مناقشة الأمور الهامة الناشئة أتناء التدقيق ،بما في ذلك الأمور التي تم تحديدها أثناء مراجعة رقابة الجودة للعملية.

-عدم إصدار تقرير التدقيق من انجاز مراجعة رقابة الجودة للعملية.

-تشمل رقابة الجودة للعملية تقييما موضوعيا لما يلي:

[1] أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق و التأكيد،مرجع سبق ذكره،ص162

*الأحكام الهامة التي اتخذها فريق العملية.
*الاستنتاجات التي تم التوصل لها عند تكوين تقرير التدقيق.

5-المراقبة:

رقابة جودة الشركات تؤدي عمليات التدقيق و مراجعة للمعلومات المالية التاريخية و عمليات التأكيد الأخرى و الخدمات ذات العلاقة،أن تضع الشركة سياسات و إجراءات مصممة لتزويدها بتأكيد معقول بأن السياسات و الإجراءات الخاصة بنظام رقابة الجودة مناسبة و كافية وتعمل بفاعلية و ممثل لها عمليا.

المطلب الثالث:أثر العلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي و الخارجي في تعزيز نظام الرقابة الداخلية

الواقع العملي في ممارسة أعمال التدقيق يثبت أن النسبة الكبيرة من عملية التكامل تتمثل في ما يقدمه التدقيق الداخلي من مساعدة المدقق الخارجي، أما الأول من مزايا تتمثل في أن المدقق الداخلي يعمل على قياس و تقييم نظام الرقابة الداخلية،فضلا على أنه متواجد دائما في المنشأة،فهو يستطيع التعرف على كل نواحي نشاطها و إجراءاتها،ويقوم بمراجعة شاملة لكافة العمليات على مدار العام.

يؤثر التدقيق الداخلي على طبيعة توقيت و مدى عمل التدقيق الخارجي السنوي،وعلى الإجراءات التي ينفذها المدقق الخارجي بغرض فهم لنظام الرقابة الداخلية،وإجراءات تقدير المخاطر،وإجراءات جمع أدلة الإثبات اللازمة للاختبارات التفصيلية و يستطيع المدققين الخارجيين الاعتماد إلى حد كبير على المدققين الداخليين في معرفة ما إذا كان نظام الرقابة الداخلية ينفذ بطريقة مرضية.

ويمكننا القول أنه يوجد التدقيق الداخلي على مستوى المنشأة بأن ذلك يعطي نوعا من الثقة للمدقق الخارجي في صحة و مصداقية حساباتها و نتائج أعمالها، كما يساهم وجود إدارة تدقيق داخلي مستقلة للمنشأة في تحسين طرق العمل و تدعيم نظام الرقابة الداخلية ، وبالتالي تقليص نطاق اختباراته اعتمادا على المدقق الداخلي ،حيث يستفيد المدقق الخارجي من التقارير التي يرفعها المدقق الداخلي في تكوين فكرة سليمة عن مدى قوة نظام الرقابة الداخلية و مدى فعالية إدارة التدقيق الداخلي في تحسين و إحكام تلك النظم، كما يساعد المدقق الداخلي المدقق الخارجي في فهم وظائف نظام الرقابة الداخلية ، وكذلك تأسيس نظام رقابة كفئ و فعال، وهذا ما أكدته لجنة المنظمات المهنية (COSO) في تقريرها حيث حفزت المدققين الداخليين للعمل بشكل وثيق مع الإدارة و المدققين الخارجيين في الأمور التالية:[1]

-تحديد مفهوم الرقابة الداخلية و الأهداف المرتبطة بها.
- تحديد مكونات الرقابة الداخلية.
- تحديد أدوات التقييم الملائمة لقياس كفاءة و فعالية نظام الرقابة الداخلية.
- الرقابة الدورية و المستمرة على نظام الرقابة الداخلية،للتأكد من أن الأهداف الموضوعية قد تم تحقيقها.

[1] رغد إبراهيم المدهون، **العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي و الخارجي في المصارف و أثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة و التمويل ،الجامعة الاسلامية غزة عمادة الدراسات العليا،السنة الجامعية2014،ص77.

وقد ساهم التقرير في تعزيز المدقق الداخلي في مساعدة المدقق الخارجي ، ولا سيما في تحديد نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية و تقييم توصيات لإدخال التحسينات في هذا النظام و العمل على تعزيزه ،كما وجه التقرير انتباه للمدققين الخارجيين نحو الاستعانة بتقارير و أوراق عمل المدققين الداخلين،للحصول على فهم كامل عن نظام الرقابة الداخلية للمنشأة.

يعتمد المدقق الخارجي عند بدء عمله على فحص و تقييم نظام الرقابة الداخلية المطبق في المنشأة بهدف تكوين رأي فني محايد عن مدى كفاءة النظام و معرفة درجة الاعتماد عليه في تحديد نطاق التدقيق ، و الاختبارات اللازمة ، وبما أن دائرة التدقيق الداخلي تقوم بأعمال تعد جزءا من نظام الرقابة الداخلية،فإن ذلك يتطلب من المدقق الخارجي أن يتفهم طبيعة العمل في دائرة التدقيق الداخلي.

تبين مما سبق أهمية العلاقة بين التدقيق الداخلي و الخارجي في تعزيز نظام الرقابة الداخلية،حيث يتعاون كل من المدقق الداخلي و الخارجي من أجل تقييم هذا النظام و اكتشاف نقاط الضعف فيه، والسعي لتحسينه و اقتراح التوصيات لتلك في ثغراته و تقويمه لتحقيق الأهداف المرجوة منه، ونظرا للدور الفعال الذي تلعبه الرقابة الداخلية في المصارف في التأكد من حسن أدائها، وكفاية العمليات و الثقة في المعلومات المالية،لذلك تسعى المصارف جاهدة لبناء نظام الرقابة داخلية فعال أخذه بعين الاعتبار المعوقات الإدارية و المحاسبية اللازمة ، ومكونات هذا النظام و توفير البيئة الملائمة لإيجاده و استمراره في تحقيق أهدافه.

المبحث الثاني:علاقة التدقيق بالأداء المالي

بعد الدراسة النظرية لجانبي التدقيق و الأداء المالي سنحاول عرض العلاقة الموجودة بين التدقيق و الأداء المالي نظريا، وكيفية تطوير و تحسين الأداء المالي من خلال عملية التدقيق.

المطلب الأول:دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر

الفرع الأول:مفهوم إدارة المخاطر

كثرت مفاهيم إدارة المخاطر وتعددت وجهات النظر في تفسيرها و تحليلها يمكن عرض مفهوم على سبيل المثال لا الحصر على النحو التالي[1]:

1- يراها(عصيمي،2009،ص25.)بأنها تحديد و تقييم المخاطر الرئيسية تمهيدا لوضع و تنفيذ الأساليب التي تمكن من إدارتها و التي تحافظ على مستوى مقبول للمخاطر من قبل مجلس الإدارة.

2-وقد عبرت عنها دراسة (عوض،200،ص222.)بأنها الإجراءات التي تتبعها المنظمة بشكل دوري لمواجهة المخاطر المصاحبة لأنشطتها ،بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط و من محفظة الأنشطة. ويوضح الشكل التالي نموذج إدارة المخاطر.

[1] رشا الغول ،**التقييم الذاتي للرقابة**،دار الناشر،مكتبة الوفاء القانونية ،الطبعة الأولى 2013،ص50.

الشكل(II-03):نموذج إدارة المخاطر

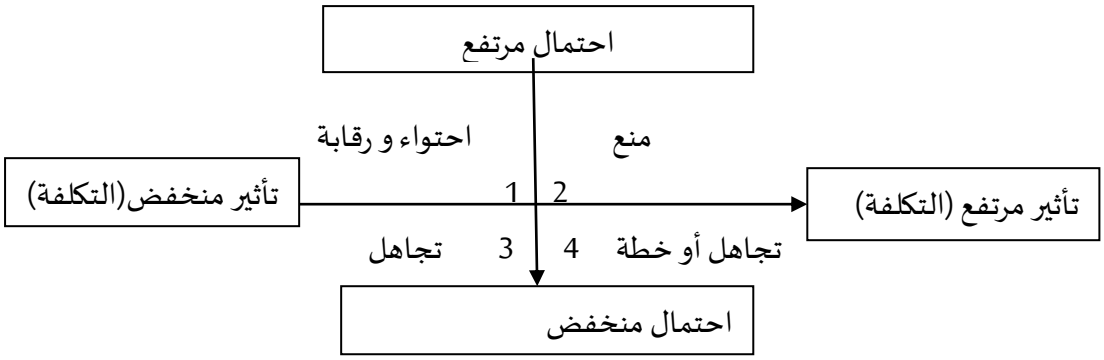

المصدر:رشا الغول ،التقييم الذاتي للرقابة،دار الناشر،مكتبة الوفاء القانونية ،الطبعة الأولى 2013،ص53.

الفرع الثاني :دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر

إن اهتمام المحاسبين بعملية تحسين الأداء الاقتصادي للمنظمات تتم من خلال تحسين إدارة المخاطر ،حيث أن مفهوم إدارة المخاطر كان ينظر له في الماضي على أنه مفهوم سلبي،أما في الوقت الحاضر فينظر للمخاطر باتجاه إيجابي ،حيث أصبحت تفهم بشكل أوضح،ومن خلال العلاقة بين إدارة المخاطر و الأداء الناجح و عليه فإن كل منظمة يكون لديها نظام رقابي داخلي،يعمل على إدارة المخاطر بصورة منظمة ووظيفة التدقيق الداخلي مستقلة لمراقبة المخاطر و أنظمة الرقابة، وتزود الإدارة مجلس بتوقعات المخاطر، وتأكيد على كون أنظمة الرقابة كافية لتقليل المخاطر، وأي الوسائل ستستخدم لإدارة و تقليل هذه المخاطر، مما سيزيد فاعلية مجلس الإدارة في تنفيذ المسؤوليات الإشرافية فيما يتعلق بإدارة المخاطر و منها مخاطر العمليات ،ومخاطر السوق ومخاطر الائتمان و مخاطر التكنولوجيا و مخاطر مخالفة القوانين، ومخاطر الكوارث.

ويلاحظ أن لجنة (COSO)اهتمت في عديد من إصداراتها بإدارة المخاطر ففي عام 2004أصدرت اللجنة إطار عمل يلبي احتياجات الشركات أطلقت عليها (إدارة مخاطر الشركة)،يقوم على أساسه تحديد و تحليل المخاطر من منظور متكامل للجميع نواحي الشركة،و الذي يستخدم من قبل مجلس الإدارة ، و الإدارة التنفيذية بصوف النظر عن حجمها.[1]

كما أن هذا الإطار ركز على ضرورة المعرفة بالرقابة و إدارة المخاطر لجميع المستويات الإدارية للشركة ،وأهمية دراسة المخاطر خلال صياغة الإستراتيجية و العلاقات المتداخلة عبر مكونات الشركة و عند مستوى إداري.

لقد أشارت هيئة الأوراق المالية SECإلى أن التدقيق الداخلي هو الوظيفة الأكثر قدرة على تمييز المخاطر و كشف الفجوات المحتملة في إجراءات الرقابية الداخلية.

وأكد MILLCHAMP أن دور وظيفة التدقيق الداخلي حاليا يمكن أن يساهم في تحديد عوامل المخاطر و تزويد الإدارة المسئولة بنتائج تقويمات المخاطر،و تأكد كون أنظمة الرقابة كافية لتقليل المخاطر من خلال تقرير يتضمن الفقرات الآتية:

-تقويم المخاطر الحالية لنطاق المدقق ووضع تقرير حول ذلك التقويم للإدارة أو لجنة التدقيق أو كلاهما.

[1] دكتورة كريمة علي الجوهر و آخرون،**التدقيق و الرقابة الداخلية على المؤسسات** ،منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية2012،ص13.

-تطوير خطة تنظيمية لتقويم المخاطر عبر الشركة .
- قيادة أنشطة إدارة المخاطر عندما تحدث فجوة ضمن الشركة .
-تسهيل تقويم المخاطر من خلال طرق التقويم الذاتي للمخاطر.
-تقويم المخاطر المرافقة مع التطورات المحاسبية الجديدة أو في حال لم يتم السيطرة على المخاطر وفقا للمستويات المقبولة و المقررة سلفا فإن المدقق ينصح بإيقاف العملية.
-مساعدة الإدارة على تنفيذ نموذج إدارة المخاطر عبر الشركة.

المطلب الثاني:مساهمة التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات

الفرع الأول:مفهوم اتخاذ القرارات

تعتبر عملية اتخاذ القرارات من المهام و الأدوار الرئيسية لأي مدير في منظمات الأعمال ، كما أن أحد صفات المدير المعاصر أنه متخذ القرارات و نظرا لأن عملية اتخاذ القرارات أصبحت معقدة و تحتاج إلى معرفة و معلومات و مهارات خاصة ،فقد أصبح من الضروري أن يسعى المدراء على جميع المستويات الإدارية في المنظمة إلى تنمية معارفهم و مهاراتهم في حل المشكلات و اتخاذ القرارات و يوضح الشكل التالي مراحل اتخاذ القرارات:[1]

الشكل رقم (II-04):المراحل الثلاث لنموذج الإيداع في اتخاذ القرارات

توليد الأفكار	بلورت و صياغة الفكرة الجديدة	تنفيذ فكرة جديد
المشكلة أو الفرصة تولد فكرة معينة ربما تؤدي إلى حل جديد	يتم هضم الفكرة و دراستها ثم صياغتها بوضوح	تأخذ الفكرة شكلا محددا يتم على أساسه ابتكار حل جديد للمشكلة

المصدر:د.ثابت عبد الرحمن إدريس إدارة الأعمال الدار الجامعية الإسكندرية 2007،ص251.

[1] د.ثابت عبد الرحمن إدريس ،**إدارة الأعمال** ،الدار الجامعية الإسكندرية 2007،ص243.

الشكل رقم(II-05):المراحل الثلاث لنموذج الرشيد في اتخاذ القرارات

1-تشخيص المشكلة
2- تحليل البيئة المحيطة.
3- تعريف المشكلة بدقة.
4- تنمية البدائل الممكنة.
5- تقييم البدائل.
6- الاختيار و اتخاذ القرارات
7-تنفيذ القرارات .
8-التقييم و تحقيق التكيف لنتائج القرار.

المصدر: د.ثابت عبد الرحمن إدريس إدارة الأعمال الدار الجامعية الإسكندرية 2007،ص259.

الفرع الثاني:مساهمة التدقيق المحاسبي في اتخاذ القرارات

يلعب التدقيق المحاسبي أدوار مهمة في كل من خطوات عملية اتخاذ القرارات بحيث يساعد على تأهيل المعلومات لتكون جيدة و ذات مواصفات كاملة و كافية ليتم استعمالها في عملية صنع القرارات للحصول على القرارات ذات جودة و فعالية، وبالموازاة مع خطوات عملية اتخاذ القرارات فإن التدقيق المحاسبي له دورة حياتية يكون آخرها الوصول إلى تقديم معلومات مؤهلة لاتخاذ القرارات الإدارية وتبدأ عملية التدقيق بإعطاء نظرة حول موضوع العملية و إعداد إجراءات التدقيق المناسبة لذلك الموضوع و بذلك يتم تشخيص الوضع المحيط و تحديد درجة الخطر الناجم ومن ثم وضع إستراتيجية للقيام بعملية التدقيق لتليها وضع الخطة اللازمة لذلك ليبدأ المدقق بتنفيذها مع العمل في كل مرة على ضبط الأداء ويتم ذلك من قبل المدير المسئول على مديرية التدقيق المحاسبي ويقوم بإدخال التحسينات الضرورية على كل نقص و هكذا دوليك في كل مرة يتم إعداد تقرير حول ما تم ملاحظته و تقديم اقتراحات مناسبة، فينتج بذلك ومن خلال كل هذا الخطوات معلومات مؤهلة لاتخاذ القرار وتساهم بذلك في إعداد قرارات ذات جودة وفعالية.[1]

[1] مخلوفي عبد الهادي،**دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي**،مذكرة لنيل شهادة الماستير علوم التسيير ،السنة الجامعية2015-2016،ص68.

حيث تكتسي التقارير التي يعدها المدقق أهمية بالغة للإدارة العليا بإعطاء التوضيحات و اقتراح تحسينات ، ويعطي هذا التقرير قيمة مضافة للمتعاملين مع المؤسسة كالمساهمين و هذا يساعد المؤسسة في بلورة جملة من القرارات كقرار الاستثمار و التمويل حيث تعتمد الإدارة العليا على هذه التقارير لاتخاذ قراراتها التي تكون في صالحها، حيث أن اتخاذ الإدارة العليا لتوصيات المدقق بعين الاعتبار و على أساسها يتم اتخاذ قراراتها هذا يساهم في التحسين من أداء المؤسسة المالي و يعطيها مركز تنافسي في السوق ويستوجب في ذلك أن يتمتع مدقق الحسابات في المؤسسة بالاستقلالية الكافية لقيام بمهامه.

المطلب الثالث:التدقيق الداخلي و نطاق مسؤولياته عن تقييم الأداء

الفرع الأول:توسع نطاق التدقيق الداخلي في الإدارة

التدقيق الداخلي توسع نطاقه بحيث أصبحت تستخدم كأداة لفحص وتقييم مدى فاعلية الأساليب الرقابية في متابعة تنفيذ المهام، ومد الإدارة بصفة مستمرة بالحقائق و المعلومات التي تعكس أثر القرارات الإدارية التي سبق اتخاذها على تنفيذ المهام و نتائج النشاط داخل مراكز المسؤولية، بحيث تعتمد عليها الإدارة العليا أساسا فيما تتخذه من قرارات جديدة ،سواءا كانت متصلة بتصحيح الأوضاع القائمة أو بتنفيذ سياسة جديدة و ذلك يطلق على تدقيق الحسابات الداخلية في الوقت الحاضر تدقيق الحسابات الإدارية باعتبار أن امتدادها يشمل على مراجعة الأعمال المحاسبية و المالية و التشغيلية في المنشأة.

وملاحظة أنه على الرغم من أن تقييم الأداء يعتبر جزءا أساسيا كاملا للرقابة الداخلية، ولايمكن الاستغناء عنه في أي منشأة تسعى للتقدم و النمو،كما أن تدقيق حسابات الداخلية كانت لا تقوم بتقديم الأداء و إنما تنحصر مسؤوليتها في تحديد ما إذا كانت طرق التقييم مناسبة أم لا ، بمعنى أن مسؤولية تدقيق حسابات الداخلية عن تقييم الأداء ليست مطلقة، وتكون في شكل مراجعة الإجراءات الرقابية ، باعتبار أن الإدارة العليا هي مسؤولية عن تقييم أداء التنظيم من ناحية الأهداف و النمط الإداري.

ويمكن أن يمكن التدقيق الداخلي دور فعال لو أمكن منح الاستقلالية للإدارة تدقيق حسابات الداخلية في المنشأة، وقد وجه بذلك معهد مدقق حسابات الداخليين الأمريكي منذ إصداره لأول قائمة لمسؤوليات تدقيق حسابات الداخلية في عام1747،حيث وجه بضرورة أن يكون نطاق أعمال التدقيق الداخلي غير مقيد،بمعنى أن يكون قسم التدقيق الداخلي في المنشأة لديه السلطة التي يحتاجها لمتابعة الإجراءات الرقابية في النظام ككل دون تدخل من الإدارة ، وفي نفس الوقت لا يكون للمراجعين الداخليين أي سلطة أو مسؤولية عن الأنشطة التي يقومون بمراجعتها وذلك بهدف تدعيم استقلاليتهم و موضوعيتهم، كما حدد نطاق التدقيق الداخلي في القيام بفحص وتقييم مدى كفاية و فاعلية نظام الرقابة الداخلية في التنظيم المعين،وجودة الأداء فيما يتعلق بالمسؤوليات المختلفة.

الفرع الثاني :خطوات عملية التدقيق الداخلي لتحقيق جودة الأداء

ولتحقيق ذلك ينبغي القيام بما يلي[1]:

[1] د.سامي محمد الوقاد و الأستاذ لؤي محمد وديان،تدقيق الحسابات 1،مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى2010،ص207.

1-مراجعة إمكانية الاعتماد على نزاهة المعلومات المالية و التشغيلية و الوسائل المستخدمة للتعرف على وقياس هذه المعلومات.

2-مراجعة النظم الموضوعة للتحقق من الالتزام بتلك السياسات و الإجراءات و القوانين و اللوائح التي يكون لها تأثير جوهري على عمليات التقارير.

3-مراجعة وسائل المحافظة على الأصول ، والتحقق من وجود الأصول وتقييم مدى كفاءة استخدام هذه الأصول من ناحية الاقتصادية.

4-مراجعة العمليات أو البرامج،للتحقق عن ما إذا كانت النتائج متمشية مع الأهداف الموضوعية ، وما إذا كانت العمليات و البرامج قد تم تنفيذها كما هو مخطط.

5-كما تتضمن عملية فحص و تقييم المعلومات ضرورة قيام تدقيق حسابات الداخلية بتجميع المعلومات و تحليلها و تفسرها و توثيقها لتدعيم نتائج مدقق حساباته،وبما يتفق مع أهداف و نطاق عملية التدقيق الداخلي.

والشكل الموالي يوضح دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي

الشكل رقم (II-06):دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي

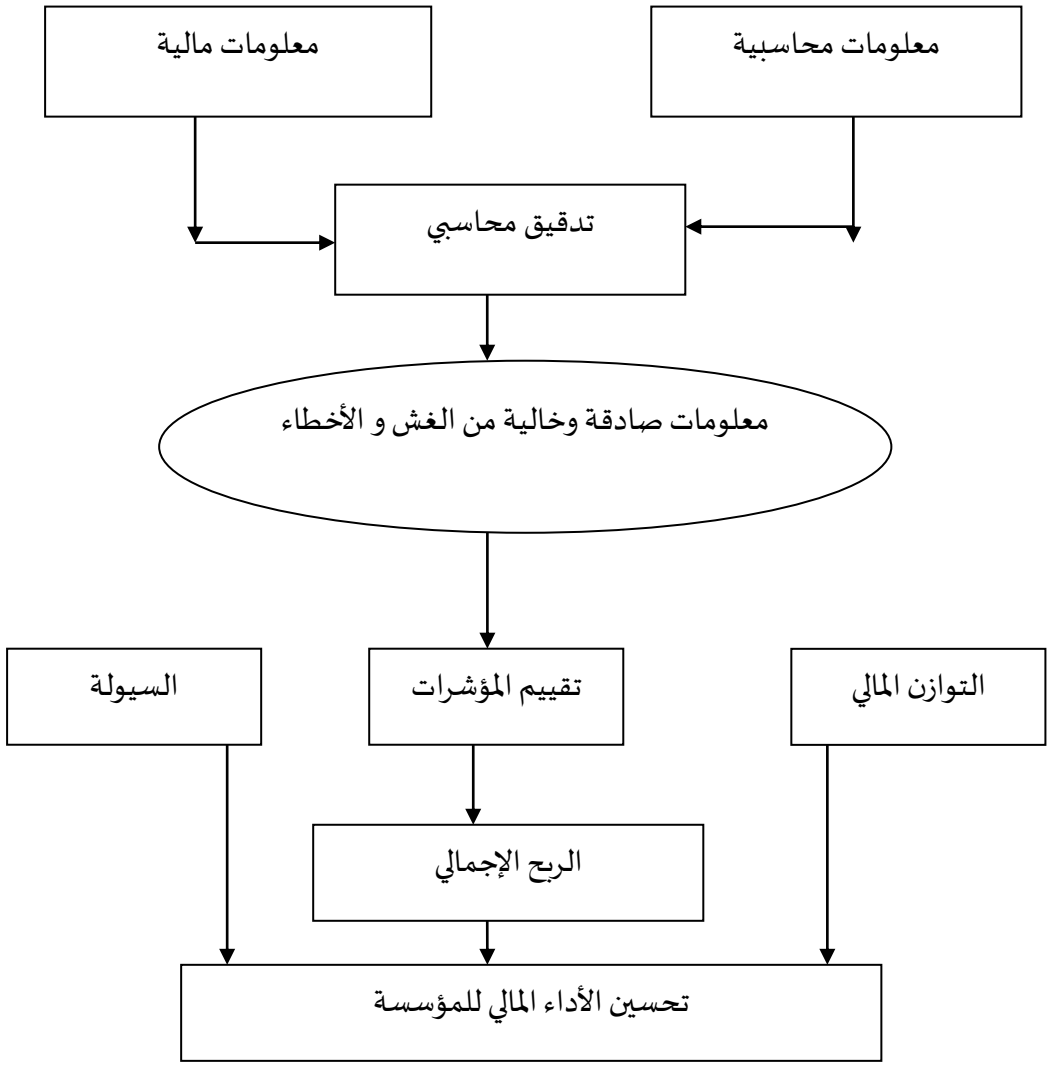

المصدر:مخلوفي عبد الهادي، دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي،مذكرة لنيل شهادة الماستير،السنة الجامعية2016/2015،ص98.

المبحث الثالث:علاقة التدقيق و الأداء المالي

الرقابة تعتبر الجهاز العصبي لأي منظمة تتعرض لكل من خلايا التنظيم تتأثر بها و تؤثر عليها،حيث تعمل الرقابة على كشف الأخطاء و تصحيح مسار التنفيذ و تحسينه في ضوء أهداف منظمته ، وهو يعمل النظام الرقابي على مساعدة المديرين و العاملين في آن واحد على تحسين الأداء و رفع كفائته بما يحقق أهداف التنظيم.

المطلب الأول:الرقابة على الأداء

الفرع الأول:أدوات و وسائل الرقابة على الأداء

ومن أهم الأدوات و الوسائل الرقابية مايلي:[1]

1-الميزانيات العمومية المقارنة:

تعتبر الميزانية العمومية أداة محاسبية مهمة تعطي صورة واضحة عن المركز المالي للمنشأة بالميزانيات العمومية الخاصة بأعوام السابقة في متابعة تطورات المركز المالي للمنشأة و بالتالي في الرقابة على الأداء الكلي لها.

2-حسابات الأرباح و الخسائر المقارنة:

توضح قائمة الأرباح و الخسائر أو نتائج الأعمال عناصر الإيرادات و المصروفات الخاصة بنشاط المنشأة خلال فترة زمنية معينة، عادة عام كفترة الميزانية العمومية، وقد تعد قوائم أرباح و خسائر عن فترات لاستخدامها في أغراض الرقابة.

3-المعدلات و النسب المستخرجة من الميزانية العمومية و حساب الأرباح و الخسائر:

تستخدم بعد البنود الواردة في الميزانية العمومية و حساب الأرباح و الخسائر في حساب معدلات و نسب معينة تستخدم كوسيلة للرقابة على الأداء الكلي للمشروع، وتهتم هذه النسب و المعدلات بقياس مدى تحقيق المنظمة و المجالات المختلفة لنشاطها المختلفة للأهداف الموضوعة في صورة مالية و بشكل يعطي صورة عامة عن الأداء الكلي للمنظمة.

4-التقارير الخاصة:

تحتاج الإدارة و خاصة الإدارة العليا إلى نوع معين من التقارير التي تتناول نواحي مالية و غير مالية تفيذ متابعتها ومقارنتها على فترات زمنية مختلفة عملية الرقابة الشاملة على الأداء الكلي للمشروع.

و عادة ما تكون هذه التقارير في صورة نموذج رقابي تحدد فيه نوعية البيانات المطلوبة على أن تقوم الجهة التي تتوفر لدها هذه البيانات بملء النموذج و تقديمه للإدارة ، ومن أهم النواحي التي تتناولها التقارير الخاصة للنواحي الإستراتيجية التي تهتم الإدارة العليا بمتابعتها باستمرار مثل:كمية الإنتاج ، كمية المبيعات،نسبة الطاقة العاطلة ،نسبة السيولة، الحسابات المدينة...الخ، و يتوقف تحديد نوعية هذه البيانات على احتياجات الإدارة و ظروف المشروع.

5-تحليل التكاليف:

[1] دكتور السيد عبد الناجي،**الرقابة على الأداء**،دار الجامعية الاسكندية ، الطبعة الأولى 2011،ص98.

يعتبر تحليل التكاليف الثابتة و المتغيرة وشبه المتغيرة و تحليل التعادل، من أهم الطرق الرقابية.

6-مقاييس الكفاية الإنتاجية و فاعلية الأداء:

تعتبر مقاييس الكفاءة الإنتاجية و فاعلية الداء من الطرق الشائعة في الرقابة سواء على الأداء الكلي أم الإدارات و الأقسام و العاملين بالمشروع ، ولذلك فهناك العديد من هذه المقاييس ، ومنها الأنواع العامة الشاملة مثل: نسبة المخرجات Qulput أو النتائج المدخلات INPUT أو مستلزمات الإنتاج ز منها المقاييس التي تعرض للمتابعة التفصيلية للأداء.

7-الطرق الإحصائية[1]:

هناك عديد من الطرق الإحصائية الممكن استخدامها في الرقابة على الأداء ، وكل ما نود التركيز عليه هنا تلك الطرق التي تساعد الإدارة في التمييز بين الانحرافات، فسبقا لقول أن الإدارة يجب أن تركز على الانحرافات الجسيمة غير المقبولة، و عادة ما يطلق على هذا النوع من الانحرافات إحصائيا بالانحرافات الخطيرة أو المعنوية ، و على ذلك فهناك بعض الطرق الإحصائية التي تستخدم في مقارنة النتائج الفعلية بالنتائج المعيارية لتحديد معنوية الفروق بينهما، الأمر الذي يساعد الإدارة في تحديد سلبية أو عدم سلبية الانحرافات بشكل أكثر دقة.

8-الميزانيات التقديرية(الرقابية):

تعتبر الميزانية التقديرية من أهم الطرق الرقابية سواء بالنسبة للرقابة على الأداء الكلي للمنظمة أم الرقابة على أوجه النشاط المحدود.

9-بحوث العمليات :

مع تطور علوم الإدارة أصبحت بحوث العمليات تمثل ركنا أساسيا يعتمد عليه في اتخاذ القرارات الإدارية و متابعة تنفيذها، و بالرغم من تعدد الطرق الممكن استخدامها في مجال الرقابة ، إلا أن هماك طريقة أساسية تستخدم في متابعة الأداء، و بخاصة عندما يعتبر الوقت عنصرا مهما و رئيسيا ، و تسمى هذه الطريقة "بيرت" و هي اختصار للإصلاح أسلوب مراجعة و تقييم البرنامج.

الفرع الثاني : رقابة الأداء

تعمل إدارة المؤسسة من خلال تحديد أهدافها بوضوح في الخطة المرسومة على تحقيق هذه الأهداف بفعالية وبما يكفل الالتزام بسياستها ، غير أن الالتزام بمستويات الأداء قد يدوم طويلا مما ينتج انحرافات عن المستويات المرسومة ، لظلك ينبغي دراسة و وضع إجراءات كفيلة بتصحيحه و تتمثل في الآتي[2]:

1-الطريقة المباشرة:

تكون بالتدخل المباشر من المسئول على العمل الذي ينفذه أعوانه.

2-الطريقة غير المباشرة :

تكون باستعمال الأدوات المختلفة للرقابة(ميزانيات التقديرية، تكاليف معيارية).

الفرع الثالث:استخدام كافة الوسائل الآلية[1]:

---

[1] دكتور السيد عبد الناجي،**الرقابة على الأداء**،مرجع سبق ذكره،ص112.

[2] طواهر محمد التهامي، صديقي مسعود، **المراجعة وتدقيق الحسابات** ، بن عكنون الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية2005،ص101.

إن استعمال الآلة الحاسبة و تأليه العمل المحاسبي بإدخال الإعلام الآلي ، من شأنه أن يدعم نظام الرقابة الداخلية من حيث أن هذه التأدية توفر الآتي:

-دقة و سرعة المعالجة.

-سهولة الحصول على المعلومات .

-حماية الأصول بوجود برامج مساعدة.

-توفير الوقت.

-تدعيم العمل بكفاءة.

-خفض تكلفة المعالجة.

-التحكم في المعلومات .

-إن تأمين مسار المعالجة الآلية للبيانات يكون من خلال:

1-الالتحام:

يجب أن يتم مسار المعالجة الآلية للبيانات وفق الطرق و إجراءات منطقية منظمة ومتجانسة.

2-الوقاية :

يجب أن يخضع مسار المعالجة الآلية للبيانات إلى شكل منظم للرقابة ، بغية تدارك الأخطاء و الغش و إجراء التصحيحات اللازمة.

المطلب الثاني:تقييم الأداء وعلاقته بالرقابة الداخلية

الفرع الأول:الرقابة الداخلية و تقييم الأداء

إن تقييم الأداء يمثل الحلقة الأخيرة في الدورة الإدارية حيث أن دوره يعد (تحديد الأهداف ، ووضع خطة تنفيذية ، و إجراءات تنظيم الموارد، ثم خطوات الرقابة على الأداء)، و رغم ذلك فلا تستطيع أي وظيفة إدارية أداء مهامها في غياب التقييم حيث أن التقييم الأداء يؤثر في كل منها كما يتأثر بها أما الرقابة فإنها تبدأ مع عملية تخطط الأهداف المرجوة و تسيير مع التنفيذ لمتابعة الأحداث الفعلية و مقارنتها بالمخطط لها، و تمكن من اكتشاف الانحرافات التي تحدث في أثناء التنفيذ ، وتوضح ما يجب اتخاذه للتصحيح و العمل على منع تكرار الانحرافات مستقبلا.[2]

ويعني ما تقدم أن الرقابة تقود التنفيذ الفعلي إلى مرحلة معينة تضمن من خلالها تنفيذ المخطط، وذلك قبل الوصول إلى النتائج النهائية باعتبار أن دورها يتم أولا بأول أثناء التشغيل و الأداء للأعمال.

أما التقييم الأداء فيأتي دوره عندما تظهر النتائج وينشط عمله بتحليل تلك النتائج لمعرفة الانحرافات التي حدثت، حتى لو كان قد تم معالجتها من خلال قيام الرقابة بدورها ، وذلك بهدف تحليل و دراسة تلك الانحرافات و دورها إلى مسبباتها الرئيسية و تحديد المسؤول عن إحداثها.

يعني ذلك أن تقييم الأداء يقوم بعملية الفحص و قياس النتائج المحققة من خلال مقارنتها بالأهداف المخططة مسبقا سعيا للوصول إلى العوامل و الأساليب الرئيسية المؤثرة في تلك النتائج من تم تحديد الصعوبات التي تقاس التنفيذ، ويحدد هل السبب راجع لعملية التخطيط أم للمعايير المحددة أم للأفراد المسؤولين عن أداء أو

---

[1] طواهر محمد التهامي، صديقي مسعود، **بن عكنون الجزائر، المراجعة وتدقيق الحسابات** ، مرجع سبق ذكره،ص102.

[2] الدكتور محمد فضل مسعد .د. خالد راغب الخطيب، **تدقيق الحسابات**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى2009،ص208.

لعدم كفاءة الرقابة الداخلية المنفذة من المنشأة ، وبذلك فالتقييم يساعد بطريقة فعالة في الحكم على تخطيط و الرقابة و مدى كفاءة الأداء، كما يوجه النظر لتفادي الأخطاء و الانحرافات و تكرارها مستقبلا.

ويمكن القول بصفة عامة أن تقييم الأداء يعتبر أكثر شمولا من الرقابة الداخلية، حيث أنه يسير في نفس اتجاه الرقابة تم يزيد عنها في عملية التحليل للنتائج ، بل أن الرقابة ذاتها بهذا المعنى تعتبر مرحلة من مراحل تقييم الأداء، وتتميز وظيفة تقييم الأداء بأنها وظائف الإدارة و ليس قائمة بذاتها ، ويتعلق بالمستقبل فوجودها لا حق لوجود النشاط ذاته و تعتبر عملية دائمة و مستمرة و شاملة و تعبر عن فكرة نسبية أو مقارنة.

و رغم وضوح العلاقة و الاختلاف بين كل من مفهوم و نطاق الرقابة الداخلية و تقييم الأداء ، إلا أنهما يكملان بعضهما البعض توافرهما معاني المنشأة.[1]

وتمر العملية الرقابية بأربع خطوات أساسية و هي:

1-تحديد معايير الأداء (كما تظهر في الخطة).

2-قياس الأداء الفعلي (وفقا للتنفيذ).

3-مقارنة الأداء الفعلي بمعايير الأداء، وتحديد الفرق.

4-اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

والشكل الموالي يوضح:خطوات الرقابية.

الشكل رقم(II-07):خطوات الرقابة

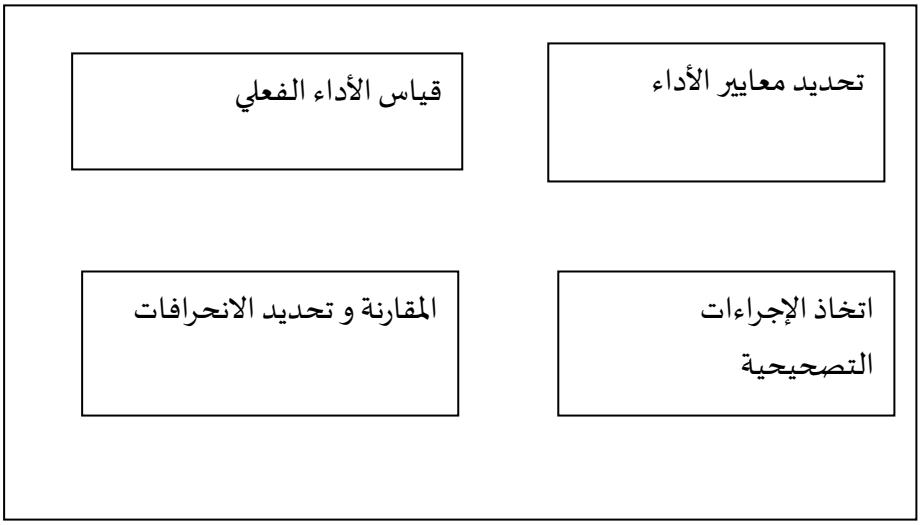

المصدر: الدكتور أحمد ماهر،تطوير المنظمات ، الدار الجامعية رمل الإسكندرية،2007،ص370.

المطلب الثالث:تحسين الأداء المالي من خلال نظام الرقابة الداخلية

[1] الدكتور أحمد ماهر،**تطوير المنظمات** ، الدار الجامعية رمل الإسكندرية،2007،ص370.

إن من أهم الأهداف الرئيسة لنظام الرقابة الداخلية هو ضمان نوعية جيدة للمعلومات التي ينبغي الاعتماد عليها في البيانات المحاسبية لحماية النقدية و الأصول المالية للمنشأة ، والتي تلجأ هذه الأخيرة إلى توفير نظام معلومات محاسبي جيد و ملائم لمستخدمي الإدارة، والتي تستغلها في تقييم الأداء و اتخاذ القرارات المناسبة.

فأي خلل يطفوا على نظام المعلومات المحاسبية فإنه يشكل مصدرا أساسيا لعدة مشاكل من المشاكل التشغيلية ، التي تواجهها كثير من المؤسسات الاقتصادية، والتي تكون عادة سببا في اختفاء البعض منها، وينتج عن الخلل في النظام عن التواني في توصيل المعلومات المالية الهامة، أو عدم توصيلها في الوقت المناسب لاتخاذ القرار، ونظرا لاعتماد كثير من القرارات على المعلومات المحاسبية و المالية،فإن فشل نظام المعلومات المحاسبية و المالية في تزويد الإدارة بهذه المعلومات في الوقت المناسب ،يؤدي إلى عدم كفاءة أعمال المؤسسة ، وبالتالي إلى نشأة المشاكل التشغيلية لذا اعتبار المعلومات أحد عوامل الإنتاج داخل المؤسسة ،إذ تدخل البيانات في شكلها الخام مثلها مثل المواد الأولية ،بعدها تخضع هذه البيانات في عملية معالجة لتخرج من شكلها كمنتج جديد "معلومات"صالحة للاستعمال.

فتعتبر المعلومات المحاسبية الأداة الأساسية لعملية اتخاذ القرار، ويتوقف نجاح هذه الأخيرة بدرجة كبيرة على مدى صحة و مصداقية المعلومات و دقتها في تمثيل الواقع الذي يعتبر من محددات القرار السليم.

ولكي تتصف هذه المعلومات المحاسبية بالصحة و المصداقية و الدقة و حتى تكون معبرة عن المركز المالي للمؤسسة و يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ،فإنها يجب أن تكون مصادق عليها من طرف مدقق حسابات ، والذي بعد قيامه بفحص و تدقيق و رقابة الأعمال المؤسسة وبعد إتمام برنامج التدقيق فإنه يعد تقريرا عن مدى صحة ودقة مخرجات المحاسبية و المتمثلة أساسا في الميزانية و جدول حسابات النتائج و عن الملاحظات و التوصيات التي يراها ضرورية.

ومن هنا تتضح علاقة الرقابة الداخلية بالأداء المالي في المؤسسة، فوجود نظام رقابة داخلي فعال و جيد يضمن مخرجات سليمة و دقيقة للحسابات و النظام المحاسبي فهي نفسها مدخلات التحليل المالي فوجود نظام رقابي فعال يضمن وجود مؤشرات مالية صحيحة ودقيقة جدا و هذا سنوضحه في الشكل التالي.[1]

الشكل رقم(II-08):علاقة الرقابة الداخلية بالأداء المالي

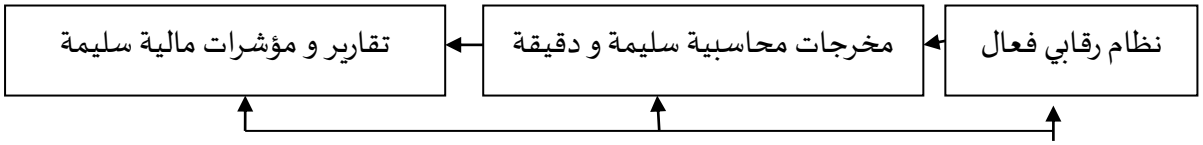

علي شتور،مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية،مذكرة لنيل شهادة الماستير، العلوم التجارية،السنة الجامعية2013-2014،ص66.

خلاصة

[1] علي شتور،مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية،مذكرة لنيل شهادة الماستير ، العلوم التجارية،السنة الجامعية2013-2014،ص64.

لقد أصبح التسيير في المؤسسة بشكل عام و التسيير المالي بشكل خاص من أهم الوظائف الرئيسية للمؤسسة، إذ بواسطته تستطيع المؤسسة أن تحقق أهدافها العامة و استقرارها بأكثر فعالية ومن أهداف هذا التسيير تحسين الأداء المالي، حيث تلجأ المؤسسة إلى استخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وتحقيق الكفاءة الإنتاجية أي تحقيق أهدافها بأقل التكاليف الممكنة ومن أجل تحقيق هذه الأهداف فيجب على المؤسسة الالتزام بنظام الرقابة الداخلية الفعال الذي يلعب دورا كبيرا في تحقيق الكفاءة الإنتاجية وتحسين الأداء المالي للمؤسسة ويتم تحقيقه من خلال أداء الرقابة لدورها بالنسبة لكل مرحلة من مراحل العملية الإنتاجية،كما يحظي الأداء بأهمية كبيرة لجأت إليها المؤسسات الاقتصادية لكونه عملية من عمليات الرقابة و التدقيق لسياسة المؤسسة لترشيدها في إعداد خطط مستقبلية و اتخاذ قرارات ملائمة لوضعها الاقتصادي ودراسة مركزها المالي.

الفصل الثالث

تمهيد

بعد الدراسة النظرية لهذا البحث ، و المتمثلة في الفصلين السابقين سنقوم في هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري على الواقع، حيث أخذنا مؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية " U C A "كميدان لإجراء هذه الدراسة محاولين بذلك إبراز الجوانب المتعلقة ببحثنا و المتمثلة في دور التدقيق و الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة من خلال إجراء مقابلة مع المكلفين بتسيير الوحدة و طلب الوثائق المعتمدة في الدراسة في محاولة لمعرفة التدقيق و نظام الرقابة الداخلية و دوره في تحسين الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية ، باعتبارهما أداة و وسيلة لا يمكن الاستغناء عنها نظرا لما يقدمانه من معلومات و خدمات عن مدى تحكمها في العمليات المحاسبية التي تقوم بها ، ومن أجل الوصول إلى الهدف قمنا بتسليط على هذه الدراسة و معرفة مدى تطابق ما هو نظري بما هو موجود في الواقع ، و لدراسة ذلك بشكل من التفصيل سيتم دراسة هذا الفصل من خلال لعناصر التالية:

المبحث الأول : تقديم لمؤسسة التعاونيات الفلاحية.

المبحث لثاني : نشاط التدقيق و الرقابة الداخلية و وقع لأداء المالي .

المبحث الثالث:الأداء المالي في مؤسسة إتحاد التعاونيات الفلاحية.

المبحث الأول: تقديم لمؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية (UCA)

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة

بموجب عقد تلقاه المكتب بتاريخ: 16 فبراير 2010، مسجل بناءا على طلب السيد/ خوادم سعيد بصفته رئيس مجلس تسيير اتحاد تعاونيات الفلاحية لمستغانم، تم تكييف القانون الأساسي للاتحاد مع مقتضيات المرسوم التنفيذي 96-459 المؤرخ في 1996/12/18 حيث يحمل هذا الأخير الخصائص التالية:

-تأخذ هذه المؤسسة تسمية اتحاد التعاونيات الفلاحية لمستغانم، كما يرمز لها اختصارا باللغة اللاتينية U.C.A DE MOSTAGANEM كما يرافقه علامة LOGO وهي رمز لهذه المؤسسة

-حيث تقع هذه المؤسسة (اتحاد التعاونيات الفلاحية) في مدينة مستغانم، يرجع تاريخ إنشائها إلى 1960، كانت تابعة أنداك إلى تعاونية الحبوب بغليزان لتصبح بعد ذلك وحدة منفصلة تحت وصايا الديوان الجزائري للحبوب L'OAIC، وهذا ابتداءا من 1977/06/01 تم اصدار اعتمادها بتاريخ: 1977/05/23 تخت رقم 442-26.

كما توظف المؤسسة 117 عاملا موزعين على النحو التالي:

إطار سامي 05، إطار 26، مراقب عمال 54، تنفيذ 32

و5,98% من القوى العاملة هم نساء (07 عاملات)

هرم الأعمار تظهر غلبة الأربعينات والخمسينات موزعين على النحو التالي:

الجيل تحت 30 سنة 34 عاملا بنسبة 29,05%

الجيل ما بين 30 و40 سنة 57 عاملا بنسبة 48,71%

الجيل ما فوق 50 سنة 26 عاملا بنسبة 22,22%

و25,64% من مجموع القوى العاملة 30 عاملا لهم أكثر من 30 سنة أقدمية في المؤسسة

كما أن في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني (D.A.I.P) وتطبيقا لتعليمات المديرية العامة للديوان الجزائري المهني للحبوب (O.A.I.C) وفرت المؤسسة في خلال المرحلة ما بين 2009-2013، 30 منصب شغل دائم في مختلف التخصصات، للشباب خرجين الجامعة ومعاهد التكوين المهني.

الإطار القانوني: تعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري

المطلب الثاني: نشاطات المؤسسة مقرها، رأسمالها، آليات الاتصال بها

نشاطها الرئيسي هو التكفل بتفريغ بواخر الشعير والقمح بنوعيه الصلب واللين المستورد من طرف الديوان الجزائري المهني للحبوب القابلة للاستهلاك مع العلم ان قدرته التخزينية هي: 600.000 قنطار، موزعة بين وحدتين: مخازن الوحدة المينائية ب 300.000 قنطار ومخازن الوحدة الرئيسية ب 300.000 قنطار والبذور المصدرة المخصصة لتموين الوطن وإنشاء رصيد منقول للمخزون الأمان، بالإضافة إلى استلام وتخزين وتعليب وترويج الحبوب والخضر الجافة والمواد المشتقة الناجمة عن الاستيراد أو المخصص للتصدير عبر ميناء مستغانم إلى معالجة نوعية المنتوجات الموردة إلى تعاونيات الحبوب والخضر الجافة أو كل مشتري آخر مهما كان تخصيص هذه المنتوجات بما في ذلك تلك التي يتم تسليمها إلى المستهلكين، فهي تعمل بقدر المستطاع على وضع الوسائل والمعدات بطريقة مباشرة مشتركة من أجل تحقيق الأهداف التي يعجز كل منخرط على تحقيقها بواسطة وسائله الخاصة والتي تتمثل في تزويد مطاحن ولاية مستغانم بمادة القمح المدعم من قبل الدولة

بنوعيه الصلب واللين، فضلا عن تزويد التعاونيات المجاورة الآخرة، أما مادة الشعير فهي موجهة لوحدة صناعة تغذية الأنعام (O.N.A.P) بمستغانم وكذا نوادي الفروسية بنفس الولاية وبحث دراسة وخلق كل الوسائل التقنية والصناعية والتجارية لفائدة منخرطيه.

المقر الاجتماعي: الديوان الجزائري المهني للحبوب L'OAIC بوهران

رأسمالها الاجتماعي هو: 900.000,00

آليات الاتصال:

يمكن الاتصال بها بعدة طرق، إما عن طريق:

العنوان العادي: طريق القمم ص.ب رقم 476 مستغانم.

أرقام الهاتف: 045.20.20.88 /045.20.28.40

أرقام الفاكس: 045.20.20.62

العنوان الالكتروني: UCA MOSTA@HOTMAIL.COM

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

يعتبر الهيكل التنظيمي للمؤسسة الهيكل الذي بمقتضاه يتم رسم سلوك جميع الأفراد، داخل المنظمة دون الأخذ بعين الاعتبار لموافقتهم التنظيمية ومنه فإن الهيكل هو الوسيلة الإنسانية لتجميع الأنشطة وتحديد العلاقات الوظيفية بين مختلف المنتوجات.

المدير:

يعتبر المسؤول الأول في المؤسسة بالسياسة التي يتبعها في التسيير لتحقيق الأرباح في مشروعاتها يقوم بما يلي:

دراسة البريد الوارد والصادر

دراسة الملفات وامضائها

امضاء الشيكات والسندات

مدير مساعد: يقوم بما يلي:

أعمال المدير إذا كان غائبا

مساعدة المدير في كل أعماله سواء كان ي الغائب أو في الحاضر حيث أن مساعدة المدير تكون محدودة.

رئيس مصلحة الأمانة العامة: تسمح بتنفيذ المهمات الرئيسية بأفضل مستوى من القدرات المهنية ومن الأعمال التي يقوم بها نجد:

استقبال الزيارات المدير (الزبائن)

استقبال المكالمات الهاتفية ولتنظيمها للمدير

تسيير وتنظيم المواعيد والاجتماعات، الأعمال والمشاركات للمدير

دراسة الملفات وترتيبها

استقبال أو إرسال الفاكس إلى الشركات الأخرى أو الشركات الأجنبية

نيابة المدير الإدارية والمكلف بالموارد البشرية: يهتم هذا الأخير ب:

تحديد الأجور

الاهتمام بالعمال ترقيتهم وإعطائهم فرص للغياب

نيابة المدير المكلف بالمالية والمحاسبة: تنقسم إلى المحاسبة والمالية تتم فيها عملية المحاسبة بصفة عامة حيث يقوم ب:

استقبال الملفات الخاصة بالمالية وكذا المحاسبة

القيام بوضع ميزانية عامة للمؤسسة

نيابة المدير المكلف بالجودة: تقوم ب:

متابعة المادة المخزنة والحفاظ على جودتها ونوعيتها

استقبال الموارد الفلاحية (القمح بنوعيه اللين والصلب والشعير)

الحرص على تخزين الموارد في أماكن مؤهلة لذلك (المخازن)

مصلحة التقنية والصيانة: مسؤول عن ضمان عملية الإنتاج بصيانة التجهيزات وصناعة قطع الغيار الضرورية للآلات في حالة تعطل أي آلة ويقوم ب:

متابعة صيانة جميع المخازن

إصلاح كل عطب موجود أو يخص المؤسسة بما فيها الكهرباء، التلحيم، والأعمال الميكانيكية

مصلحة الاستغلال:

القيام بتحاليل أي معاينة المواد الأولية (المخابر)

الاهتمام بالتخزين

متابعة العمال

متابعة دخول وخروج الحبوب (من حيث الميزان والنوعية)

مصلحة الأمن والوقاية: يقوم ب:

المراقبة والتحكم في تنظيم شاحنات النقل

الوقاية من خلال التصدي للحوادث والحرائق

الشريك الاجتماعي:

الدولة هي الممول الوحيد و الحصري وبالتالي ليس لها شريك آخر أو ممول من غير الدولة

التمثيل الديمقراطي:

يتمثل الديمقراطي في التمثيل النقابي حيث أنه في كل 05 سنوات يتم تجديد ممثلي العمال وذلك عن طريق انتخاب العمال فيم بينهم لاختيار الممثل حيث يكون بمشاركة كل العمال والمرشحين يتكونون من العمال.

من خلال دراسة الهيكل التنظيمي لوحدة مستغانم يتضح أن هذا الهيكل وضع وفق التقسيم حسب الوظائف كما يتضح وجود نوع من التنسيق بين مختلف الأقسام.

الشكل رقم(III-01):الهيكل التنظيمي للمؤسسة

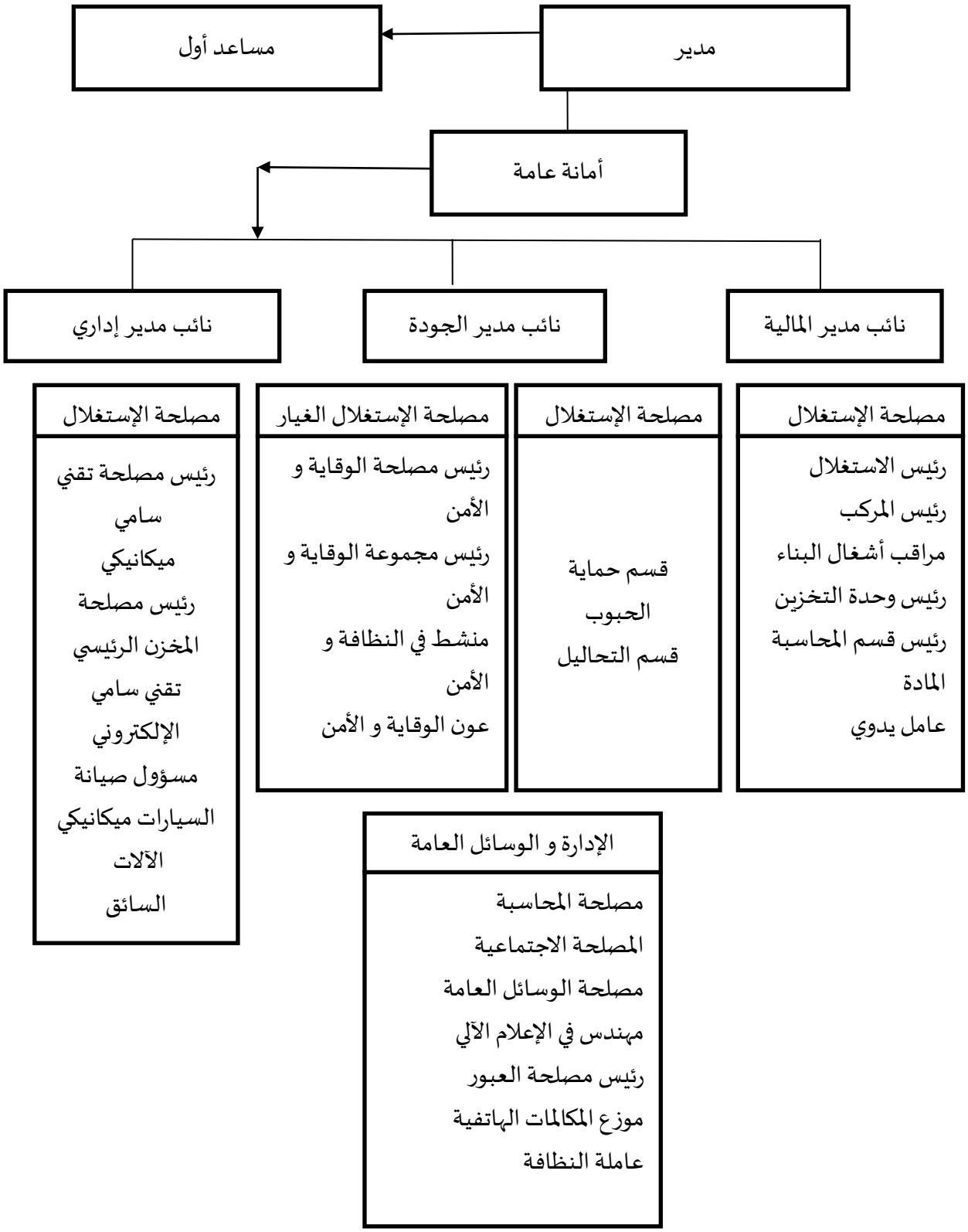

المصدر :من إعداد الطالبة باعتماد على وثائق المؤسسة.

المبحث الثاني:نشاط التدقيق و الرقابة الداخلية وواقع الأداء المالي في مؤسسة الاتحادية التعاونية الفلاحية.

من خلال الزيارة الميدانية التي قمنا بها للمؤسسة محل الدراسة تحصلنا على بعض المعلومات التي تخص موضوع بحثنا ، وتتجسد في واقع التدقيق و الرقابة الداخلية و الأداء المالي بالمؤسسة و كانت كما يلي:

المطلب الأول:عملية التدقيق الداخلي لمؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية

تطرقنا في هذا المطلب إلى معرفة كيف يتم إجراء عملية التدقيق المحاسبي بالنسبة للمؤسسة .

الفرع الأول:تخطيط مهمة التدقيق

يستوجب تخطيط التدقيق إعداد إستراتيجية عامة للتدقيق مكيفة و الغرض منه برنامج العمل بقيد التخطيط الملائم للتدقيق الكشوفات المالية،بحيث يساعد المدقق في هذا النحو على :

-اهتمام المناسب بمجالات المهمة لذات المدقق.

-التعرف على المشاكل المحتملة و حلها في الوقت المناسب.

-تنظيم و تسيير الصحيحين لمهمة التدقيق بهدف جعلها فعالة و ذات كفاءة.

كما أن التخطيط الملائم ساعد ب:

-اختيار أعضاء الفريق المكلف بالمهنة ،دون مستوى مناسب من القدرات و الكفاءات لمواجهة المخاطر المتوقعة مع توجيه الصحيح للمهام.

-تسيير و إشراف على أعضاء الفريق المكلف بالمهمة و مراجعة أعمالهم.

-تنسيق الأعمال المنجزة من طرف المدققين في العناصر المشكلة المجمع و الخبراء، وذلك حسب طبيعة و إمداد التخطيط .

الفرع الثاني:مراحل القيام بعملية التدقيق الداخلي:

تعتبر القوائم المالية منتجات نهاية لعملية المحاسبية للمؤسسة صحيحة و معبرة على سلامتها أي وفق النظام المحاسبي.

ما معنى هذا؟ أي الاطمئنان على القوائم المالية التي قام بإعدادها المحاسب في صحة جيدة و صادقة في معطياتها و تقدم للمدقق لإبداء رأيه الفني المحايد.

ومن مراحل القيام بعملية التدقيق الداخلي:

1-إنجاز برنامج سنوي:

تزاول وظيفة التدقيق الداخلي عملها و ذلك بوضع برنامج سنوي بداية كل سنة بوضع ايطار و مجال عملها،حيث يمكن أن تكون هناك حالات استثنائية وهذا بطلب من المصالح المعنية أي مديرية الوحدة نفسها أو أحد الوحدات التابعة لها،في حالة إذ ما لوحظ أن هناك خطر مالي أو محاسبي.

2-إعلام الهيئة المعنية بالتدقيق باعتبار أن نشاط التدقيق تابع لها إداريا.

3-الاطلاع و جمع المعلومات الكافية و اللازمة التي تمكنه من فهم الموضوع محل التدقيق.

4-تحديد مواقع الخطر و تقييمه.

5-الاتصال بالمسئولين و إجراء حوار معهم.

6-تحرير تقرير مؤقت يبين فيه مختلف خطوات المهمة و كذا مختلف النتائج و التحليلات المستخلصة.
7-استقبال التفسيرات من الهيئة المعنية و فحصها بهدف تعديلها و تصحيحا.
حيث تمر عملية التدقيق بمؤسسة اتحادية التعاونية الفلاحية ب:
الفحص:هو التأكد من صحة قياس العمليات و سلامتها و التي تم تسجيلها و تحليلها و تبويبها ، الفحص قياس حسابي للعمليات المالية الخاصة للمؤسسة.
التحقيق:ويقصد به إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية النهائية كالتعبير السليم للمشروع عن فترة زمنية معينة.
الفحص و التحقيق وظيفتان مرتبطتان تمكن المدقق من إبداء رأيه الفني المحايد.
التقرير:ويقصد بلورة النتائج (تدوين)الفحص و التحقيق لكل من يهمه الأمر داخل المؤسسة و خارجها ، وهو ختام عملية التدقيق حيث يبين فيه المدقق رأيه الفني المحايد في القوائم المالية.
-**أنواع التقارير**:
-**تقرير رأي مطابق**:لا يتضمن تحفظات.
-**تقرير رأي مقيد:** يتضمن بعض التحفظات.
-**تقرير رأي سلبي:** عدم إعطاء رأي فيما يتعلق بالقوائم المالية.
-**تقرير رأي معارض**:أي القوائم المالية لا تظهر بصدق .

الفرع الثالث:أهداف و أهمية مهام المدقق في المؤسسة

أولا:أهداف مدقق مؤسسة.

السهر على احترام الإجراءات و الالتزام بها في جميع الوحدات لتفادي كل أنواع الخطر الممكن حدوثها.

-تحديد نقاط القوة و نقاط الضعف.

-إعطاء نماذج مستنبطة من وحدة قد تم تدقيقها لتدعيم الرقابة والتنظيم الداخلي في وحدات أخرى .

-السهر على المحافظة علة ممتلكات الشركة المادية مثل المعدات، التجهيزات، المباني، الأموال ...الخ.

ثانيا :أهمية مهام المدقق في مؤسسة

-كشف خسارة أو ربح المؤسسة خلال فترة زمنية معينة وذلك من خلال فحص النتائج المحاسبية.

-التأكد من صحة العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها.

-فحص البيانات والمستندات والدفاتر والحسابات والخروج برأي فني محايد عن مدى سلامة القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة.

-كشف الأخطاء والغش والتلاعبات في السجلات المحاسبية.

-الحكم على صلاحية القوائم المالية كتعبير سليم لنتائج أعمال المؤسسة.

المطلب الثاني:واقع نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى طريقة تقييم نظام الرقابة الداخلية مؤسسة اتحادية التعاونية الفلاحية،حيث تعرف الرقابة الداخلية في المؤسسة على أنها مجموعة من الإجراءات التي تتضمن صحة و سلامة العمليات داخل المؤسسة.

-يجب أن يتم فهم الرقابة الداخلية و بشكل كاف حتى يتم التوصل لخطة المراجعة و تحديد طبيعة و مدى و توقيت الاختبارات التي سيتم تنفيذها ،الرقابة الجيدة تمنع وقوع الكثير من الاختلاسات بأكثر مما يكتسبه المراجعون الأكفاء.

-مفاهيم أساسية تخص مؤسسة.

-يجب على الإدارة (وليس المدقق)أن تصمم و تحافظ على الرقابة الداخلية داخل المؤسسة.

-يجب أن توفر المؤسسة الرقابة الداخلية التي توفر تأكيدا مناسب (وليس مطلقا) أن القوائم المالية قد تم إعدادها على نحو عادل.

-تتوقف فعالية نظام الرقابة الداخلية على كفاية و أمانة الأفراد الذين ينفذونه و الإمكانية الاعتماد عليهم.

-يمثل الجدول التالي أهمية الرقابة الداخلية كامل من العميل و المراجع.

أهمية الرقابة الداخلية(للعميل و أصحاب المؤسسة)	أهمية الرقابة الداخلية (للمراجع أو مدقق الحسابات)
-الاعتماد على التقارير المالية. -الاستجابة للقوانين و القواعد التنظيمية.	-مدى الاعتماد على التقرير المالي التي تصدره أقسام المؤسسة و المؤسسة ككل. -التأكد من عناصر الرقابة الخاصة بفئات العمليات المالية و ليس أرصدتها.

أمثلة لصور و أشكال الرقابة الداخلية

إجراءات الرقابة الداخلية	الضمان الذي يقدمه	الخلل الذي يمنعه
-وضع كاميرات المراقبة. -الفصل بين الواجبات و المهارات. -الجرد المفاجئ للممتلكات. -التفتيش المفاجئ على الأفراد. -فرض المراجعة على العمليات. -وجود دليل إجراءات. -الرقابة الحدية.	-تأمين الممتلكان و الأصول الثابتة. -يقلل نسبة الاختلاسات و الأخطاء. -محافظة العاملين على سلامة الأصول. -حرص العاملين على العمل. -تقليل نسبة الأخطاء. -التقيد بالإجراءات و تمكن التقييم. -تحقيق حد أدنى من العمل.	-سرقة أصول المؤسسة أو إساءة استخدامها. -الخطأ و الاختلاس. -الاختلاس و الإهمال في الاستخدام. -التقصير في أداء العمل. -الخطأ. -تنفيذ إجراء معين بشكل خاطئ. -عدم وجود انحراف سلبي.

ويتم تقييم درجة مخاطر نظام الرقابة الداخلية لمؤسسة

1-تحديد مقاييس لتوقعات المراجع بأن الرقابة الداخلية لن تمنع من وقوع التحريفات الجوهرية ولن يتم من خلالها كشف و تصحيح التحريفات حال و وقوعها.

ومن خلال الدراسة الميدانية لمؤسسة اتحادية التعاونية الفلاحية تطرقنا إلى طريقة القيام بعملية الرقابة الداخلية داخل المؤسسة معتمدين على طرح أسئلة تخص جملة من الأنشطة الفرعية للنشاط داخل المؤسسة ،محل الدراسة في شكل جدول هي كالآتي:

ا

أولا:المشتريات

الجدول رقم (III-01):قائمة أسئلة لمقابلة لنظام الرقابة الداخلية و المتعلقة للمشتريات

الرقم	الأسئلة	الجواب		الملاحظات
		نعم	لا	
01	هل هناك قسم خاص بالمشتريات؟	X		
02	هل هذا القسم مستقل تماما على قسم الحسابات؟	X		
3	هل يكفل النظام المحاسبي المتبع و جود طلبات شراء و أوامر توريد مسلمة عن عملية الشراء؟	X		
4	هل تعتمد هذه المستندات على رئيس قسم المشتريات؟	X		
5	هل كل عمليات الشراء المحصورة تقسم المشتريات.	X		
6	هل تتم العمليات عن طريق المناقصات.	X		استشارة
7	هل تعتمد أسعار الشراء على مسؤول بقسم المشتريات؟	X		
8	**هل هناك قسم خاص بالاستلام و الفحص ؟**	X		قسم الوسائل العامة
9	إذا كان الأمر كذلك هل يقوم هذا القسم بإعداد تقارير الاستلام و الفحص عن كل طلب وارد	X		
10	هل ترسل صورة من التقرير الاستلام و تقرير الفحص إلى قسم الحسابات وقسم المخازن؟	X		
11	هل تطابق البيانات الواردة لكل من الفاتورة و طلب الشراء و أوامر التوريد و إذن الاستلام؟	X		
12	هل تتحقق المؤسسة من صحة الفاتورة من الناحية الحسابية قبل الصرف؟	X		
13	هل تمسك المؤسسة يومية مستقلة للمشتريات؟	X		
14	هل هناك نظام فعال لتسجيل و تدقيق عمليات الاستلام الجزئي لصفقة شراء معينة؟	X		
15	هل يقوم موظف قسم الحسابات بتسجيل قيد الشراء وفق اليومية المساعدة للمشتريات.	X		

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

ثانيا :المخزونات

الجدول رقم (III-02):قائمة أسئلة لمقابلة لنظام الرقابة الداخلية و المتعلقة بالمخزونات

الرقم	الأسئلة	الجواب		الملاحظات
		نعم	لا	
01	هل الموجود في المخازن تحت مسؤولية أمين خاص؟	X		
02	هل تصرف الموارد بالمخازن بناء على أوامر صرف كتابية؟	X		بواسطة سند خروج
3	هل تتبع المؤسسة نظام الجرد المستمر بالنسبة للموارد و البضائع تحت التشغيل و التامة الصنع؟	X		مرة واحدة في السنة
4	هل ماسك سجلات المخازن موظفون مستقلون عن أمان المخازن؟	X		
5	هل هناك رقابة محاسبية دقيقة على البضاعة في المخازن.	X		
6	هل اختصاصات و مسؤوليات أمين المخازن محددة بوضوح في التنظيم الداخلي للمؤسسة؟.	X		
7	هل تخزن المنتجات في سكان واحد حسب نوعها؟	X		
8	هل توجد حسابات لكل من الموارد بقسم الحسابات ؟	X		وفق لمخطط المحاسبي المالي
9	هل تعرض الفروق إن وجدت من الجرد الفعلي و الدفاتر على شخص مسئول لاعتمادها و تسويتها؟	X		

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

ثالثا :المبيعات

الجدول رقم(III-03):قائمة أسئلة المقاربة لنظام الرقابة الداخلية و المتعلقة بالمبيعات

الرقم	الأسئلة	الجواب		الملاحظات
		نعم	لا	
01	هل توجد رقابة على أوامر البيع؟	X		
02	هل توجد رقابة على فواتير البيع من حيث الكمية و السعر و شروط البيع؟	X		
3	هل توجد مقارنة بين الطلب و الكمية المرسلة؟		X	
4	هل هناك رقابة محاسبية على مجاميع الفاتورة من حيث المبلغ و الحروف كتابية؟	X		
5	هل تراقب الأسعار الوحدوية.	X		
6	هل هناك رقابة على التسجيل المحاسبي.	X		
7	هل يراقب التسلسل الرقمي لدفتر قوانين البيع؟	X		استشارة
8	هل دفتر أذونات الإرسال مراقي و مرقم تسلسليا ؟	X		
9	هل تراقب الإمضاءات في الفاتورة للمصالح المعنية	X		قسم الوسائل العامة
10	هل هناك رقابة على شيكات الزبون؟	X		
11	هل هناك مقارنة بين سجل المبيعات و دفتر الأستاذ؟	X		
12	هل كل الفواتير مسجلة محاسبيا؟	X		
13	هل هناك رقابة على الزبائن المتأخرين عن السداد؟	X		
14	هل توجد رقابة على تسجيل المردودات؟	X		
15	هل دفتر الزبائن مراقب و مرقم؟	X		

المصدر:من إعداد الطالبة باعتماد على وثائق المؤسسة.

رابعا:المدفوعات النقدية

الجدول رقم(III-04):قائمة أسئلة المقاربة لنظام الرقابة الداخلية و المتعلقة بالمدفوعات النقدية.

الرقم	الأسئلة	الجواب		الملاحظات
		نعم	لا	
01	هل توجد رقابة للمبالغ المدفوعات مع مبالغ الفواتير؟	X		
02	هل توجد رقابة للقيود التسجيل المحاسبي للمدفوعات؟	X		
3	هل توجد رقابة على الأرصدة الدائنة للعملاء؟	X		
4	هل توجد وسائل السداد من حيث المبلغ الإمضاء ؟	X		
5	هل يوجد جرد مفاجئ للخزينة.	X		
6	هل يتم رقابة معدلات الصرف للمدفوعات بالعملة الصعبة.		X	غير موجودة
7	هل توجد مراجعة للقيود المحاسبية؟	X		استشارة
8	هل دفتر الشيكات مراقب و محفوظ ؟	X		
9	هل تراقب الشيكات الملغاة؟	X		
10	هل تجري عملية التسوية لها؟	X		

المصدرمن إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

خامسا:المقبوضات النقدية

الجدول رقم(III-05):قائمة أسئلة المقاربة لنظام الرقابة الداخلية و المتعلقة بالمقبوضات النقدية.

الرقم	الأسئلة	الجواب		الملاحظات
		نعم	لا	
01	هل تتم مراجعة لمبالغ فواتير البيع مع المبالغ المقبوضة؟	X		
02	هل دفتر المقبوضات موجود ومراقب ؟	X		
3	هل يجرى الجرد المحاسبي للمقبوضات؟	X		
4	هل هناك رقابة على أوراق القبض؟	X		
5	هل تجرى مقارنة بينها و بين جدول المقبوضات.	X		
6	يوجد دفتر إيصالات القبض؟	X		
7	هل هو مطابق للمقبوضات الفعلية ؟	X		
8	هل يوجود جرد مفاجئ للخزينة ؟	X		
9	هل يتم إشعار الزبائن المتأخرين عن الدفع؟	X		
10	هل تتم مراجعة مؤونة العملاء المشكوك فيهم؟	X		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

سادسا :الرواتب و الأجور

الجدول رقم(III-06):قائمة أسئلة المقاربة لنظام الرقابة الداخلية و المتعلقة الرواتب و الأجور.

الرقم	الأسئلة	الجواب		الملاحظات
		نعم	لا	
01	هل يوجد نظام آلي لإعداد الأجور؟	X		
02	هل توجد بطاقة متابعة للحضور اليومي؟	X		
3	هل توجد مراجعة لطريقة إعداد الأجور؟	X		
4	هل هناك مراجعة لجاميع دفاتر الأجور؟	X		
5	هل. مطابقة بين دفتر الأجور و المدفوعات؟	X		
6	هل هناك رقابة على السلفيات للعمال؟	X		
7	هل هي مراقبة في كشف الأجور؟	X		
8	هل هناك مقارنة لدفتر الأجور وحسابات مصاريف المستخدمين؟	X		
9	هل توجد رقابة على إجراءات التسجيل المحاسبي؟	X		
10	هل نظام إعداد الأجور فعال؟	X		

المصدر:من إعداد الطالبة باعتماد على وثائق المؤسسة.

المبحث الثالث:مؤشرات تقييم الداء المالي

المطلب الأول: القوائم المالية لمؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية

الفرع الأول: الميزانية لمؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية

الجدول رقم(III-07): ميزانية مؤسسة UCA أصول

			2016	2017
الأصول	**القيم الخامة**	**اهتلاكات ومؤونات**	**القيم الصافية**	**القيم الصافية**
التثبيتات غير المادية	**51.480,00**		**51.480,00**	**51.480,00**
أراضي	44.810,00		44.810,00	44.810,00
مباني	7.248.156,24	7.248.156,24		
تثبيتات مادية أخرى	1.438.454.820,16	554.923.004,16	883.531.816,00	814.833.124,05
التثبيتات المالية				
المساهمات الأخرى وحسابات الدائنة الملحقة	33.278.399,85	3.868.000,00	29.410.399,85	29.410.399,85
مجموع الأصول غير الجارية	**1.479.077.666,25**	**566.039.160,40**	**913.038.505,85**	**844.339.813,90**
المخزونات الجاري إنجازها	**10.979.582,51**		**10.979.582,51**	**11.093.150,00**
الزبائن	2.051.544.523,72	1.568.381,00	2.049.976.142,72	2.077.723.862,13
المدينون الآخرون	89.696.624,06		89.696.624,06	43.625.197,60
الضرائب	4.156.981,95		4.156.981,95	2.864.528,20
الخزينة	12.445.646,40		12.445.646,40	12.892.614,71
مجموع الأصول الجارية	**2.168.823.358,64**	**1.568.381,00**	**2.167.254.977,64**	**2.148.199.352,64**
مجموع العام للأصول	**3.647.901.024,89**	**567.607.541,40**	**3.080.293.483,49**	**2.992.539.166,54**

المصدر: الوثائق الداخلية لمؤسسة UCA

الجدول رقم(III-08): ميزانية مؤسسة UCA خصوم

الخصوم	2017	2016
الأموال الخاصة		
رأس المال الصادر	900.000,00	900.000,00
رأس المال غير المطلوب		
العلاوات والاحتياطات	353.288.491,66	339.437.334,35
فارق إعادة التقييم		
فارق المعادلة		
النتيجة الصافية	3.471.521,36	39.402.471,33
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى –ترحيل من جديد	(34.933.762,74)	(50.072.048,45)
المجموع 1	**322.726.250,28**	**329.667.757,23**
الخصوم غير الجارية		
القروض والديون المالية	337.133.077,60	288.138.470,14
الضرائب (المؤجلة والمرصودة لها)		
الديون الأخرى غير الجارية		
المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا	430.625.717,61	391.148.665,66
مجموع الخصوم غير الجارية 2	**767.758.795,21**	**679.287.135,80**
الخصوم الجارية		
الموردون والحسابات الملحقة	1.970.764.448,77	1.981.978.419,15
الضرائب		
الديون الأخرى	19.043.989,23	1.605.854,36
خزينة الخصوم		
مجموع الخصوم الجارية	**1.989.808.438,00**	**1.983.584.273,51**
مجموع العام للخصوم	**3.080.293.483,49**	**2.992.539.166,54**

المصدر: الوثائق الداخلية لمؤسسة UCA

يعتبر تفسير حسابات ميزانية الدورة 2017 ضرورية لمختلف قارئ القوائم المالية لكونها تسمح باستيعاب جيد للعناوين (عناصر) كما هي مقدمة في حسابات مؤسسة اتحادية التعاونية الفلاحية (UCA) لا سيما تلك التي تخص التغيرات المهمة والمعلقة بالموضوع (النقاط التفسيرية لعناصر الميزانية 2017).

التفسيرات:

النقطة (1):

ثبات قيمت التثبيتات الغير مادية خلال دورتي 2016و 2017 بقيمة 51.480,00 دج.

(جدول الميزانية أصول)

النقطة (2):

ثبات قيمة الأراضي خلال دورتي 2016و 2017بقيمة 44.810,00 دج.

(جدول ميزانية أصول)

النقطة (3):

تنقسم المباني في أصول الميزانية 7.248.156,24 دج إلى ما يلي:

السكن الوظيفي للمستخدمين 731.052,59 دج.

مباني الإدارة 6.517.103,65 دج. (ملحق رقم 8 ميزان المراجعة)

النقطة (4):

تنقسم التثبيتات المادية الأخرى في أصول الميزانية 1.438.454.820,16 دج:

المعدات والأدوات 896.277.614,80 دج.

معدات النقل 94.468.695,61 دج.

تجهيزات مكتب 5.778.509,11 دج.

التجهيزات الاجتماعية 5.812.499,00 دج.

تركيبات عامة وتهييئات 436.127.501,64 دج. (ملحق رقم 8 ميزان المراجعة)

النقطة (5):

المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة بقيت ثابتة بقيمة 29.410.399,85 دج.

النقطة (6):

يفسر انخفاض في قيمت ذمم الزبائن 27.747.719,41 دج راجع إلى التراجع في المبيعات خلال دورة 2017 مقارنة بدورة 2016.

النقطة (7):

يمكن تفسير المدينون الآخرون المقدرة قيمته 89.696.624,06 دج كما يلي / حسب المراجعة العامة:

تسبيقات لمؤسسة بن فريحة OAIC بقيمة 5.360.398,39 دج.

تسبيقات لمؤسسة UCA وهران 110.605,57 دج.

عمليات على حسابات OAIC بقيمة 83.870.451,91 دج.

تسبيقات لمؤسسة CCLS بويرة 278.189,56 دج.

تسبيقات لمؤسسة CCLS وهران 76.978,63 دج. (ملحق رقم 8 ميزان المراجعة)

النقطة (8):

تتمثل الضرائب في أصول الميزانية فيما يلي: 1.292.453,75 دج.

النقطة (9):

ارتفع حساب العلاوات والاحتياطات بقيمة 1.3851.157,31 دج، بعد تخصيص نتائج سنة 2016 للمؤسسة UCA إلى احتياطات قانونية 1.213.209,28 دج واحتياطات اختيارية 12.637.948,03 دج.

النقطة (10):

تقدر قيمة الموردين والحسابات الملحقة بقيمة 1.970.764.448,77 دج ويمكن تفصيلها كما يلي:

موردو المخزونات 1.970.501.948,77 دج.

موردو الفواتير التي لم تصل إلى صاحبها 262.500,00 دج. (ملحق رقم 8 ميزان المراجعة)

النقطة (11):

يمكن تفصيل عنصر الديون الأخرى في جانب خصوم الميزانية المقدرة بقيمة 19.043.989,23 دج كما يلي:

المستخدمون الاعتراضات عن الأجور 90.099,60 دج.

الهيئات الاجتماعية الأخرى 8.048,49 دج.

الدولة الضرائب والرسوم القابلة للتحصيل 1.340.245,00 دج.

الشركاء الحصص الواجب دفعها 900.000,00 دج.

الحسابات الأخرى الدائنة أو المدينة 16.705.596,14 دج. (ملحق رقم 8 ميزان المراجعة)

النقطة (12):

يتكون حساب المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا مقدرة 430.625.717,61 دج كما يلي:

اعانات التجهيز 357.246.535,61

مؤونات للمعاشات والالتزامات المماثلة 30.222.130,00 دج.

المؤونات الأخرى الخصوم غير الجارية 3.680.000,00 دج. (ملحق رقم 8 ميزان المراجعة)

الفرع الثاني: جدول حسابات النتائج CR

ملاحظة:

هذا المطلب يحتوي على جدول واحد فقط هذا لا يعني أنه ناقص انما محتواه محصورا في هذا المضمون

الجدول رقم:(III-09): حسابات النتائج لمؤسسة UCA

	2017	2016
رقم الأعمال	177.325.090,87	300.085.947,08
انتاج السنة المالية	**177.325.090,87**	**300.085.947,08**
المشتريات المستهلكة	(10.716.620,18)	(11.897.848,76)
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	(35.290.579,74)	(120.495.539,71)
استهلاك السنة المالية	**(46.007.199,92)**	**(132.393.388,47)**
القيمة المضافة للاستغلال	**131.317.890,95**	**167.692.558,61**
أعباء العاملين	(117.607.283,57)	(122.725.321,82)
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	(156.674,00)	(253.523,74)
الفائض الخام للاستغلال	**13.553.933,38**	**44.713.713,05**
المنتجات العملياتية الأخرى	71.422.269,16	77.814.656,25
الأعباء العملياتية الأخرى	(87.841,34)	/
المخصصات للاهتلاكات	(85.138.054,90)	(99.808.848,37)
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات	5.680.785,19	16.682.952,21
النتيجة العملياتية	**5.431.091,49**	**39.402.473,14**
الأعباء المالية	(1.959.570,13)	(1,81)
النتيجة المالية	**(1.959.570,13)**	**(1,81)**
النتيجة الجارية قبل الضرائب	**3.471.521,36**	**39.402.471,33**
مجموع منتجات الأنشطة العادية	**254.428.145,22**	**394.583.555,54**
مجموع أعباء الأنشطة العادية	**(250.956.623,86)**	**(355.181.084,21)**
النتيجة الأنشطة العادية	**3.471.521,36**	**39.402.471,33**
النتيجة غير العادية		
صافي النتيجة السنة المالية	**3.471.521,36**	**39.402.471,33**

المصدر: الوثائق الداخلية لمؤسسة UCA

الفرع الثالث: جدول تدفقات الخزينة وتغيرات الأموال الخاصة لمؤسسة UCA

ملاحظة:

هذا المطلب يحتوي على جدولين فقط هذا لا يعني أنهما ناقصان انما محتواهما محصورا في هذا المضمون.

الجدول رقم: (III-10): جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة UCA

	2017	2016
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	240.356.648,36	275.395.016,97
المبالغ المدفوعة للموردين والعاملين	(185.441.578,78)	(292.800.663,4)
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة	(22.235.124,23)	(17.639.292,43)
الضرائب عن النتائج المدفوعة	(1.292.453,75)	(500.000,00)
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية	31.387.491,60	(35.544.938,90)
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية	21.159,14	212.774,75
صافي التدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (أ)	**31.408.650,74**	**(35.332.164,15)**
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار		
المسحوبات عن اقتناء التثبيتات المادية أو غير المادية	(7.029.634,97)	(6.499.423,21)
التدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)	**(7.029.634,97)**	**(6.499.423,21)**
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	(24.825.984,08)	(2.250.000,00)
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)	**(24.825.984,08)**	**(2.250.000,00)**
تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)	**(446.968,31)**	**(44.081.587,36)**
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية	**12.892.614,71**	**56.974.202,07**
أموال الخزينة ومعادلاتها عند اختتام السنة المالية	**12.445.646,40**	**12.892.614,71**
تغير أموال الخزينة	**(446.968,31)**	**(44.081.587,36)**
المقربة مع النتيجة المحاسبية	**8.974.125,00**	**(26.509.856,00)**

المصدر: الوثائق الداخلية لمؤسسة UCA

جدول رقم: (III-11): تغيرات الأموال الخاصة

	رأسمال المؤسسة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
رصيد في 31 ديسمبر 2011	**900.000,00**				**289.365.285,90**
تغير الطريقة المحاسبية					
تصحيح الأخطاء الهامة					
إعادة تقييم التثبيتات					
الأرباح أو الخسائر غير مدرجة في الحسابات في حساب النتائج					
الحصص المدفوعة					
زيادة رأس المال					
صافي نتيجة السنة المالية					39.402.471,33
رصيد في 31 ديسمبر 2011	**900.000,00**				**328.767.757,23**
الحصص المدفوعة					(10.413.028,31)
رصيد في 31 ديسمبر 2011	**900.000,00**				**321.826.250,28**

المصدر: الوثائق الداخلية لمؤسسة UCA

المطلب الثاني: التحليل المالي لميزانية مؤسسة UCA

الفرع الأول: اعداد وإظهار مؤشرات التوازن المالي للميزانية المالية والوظيفية

إعادة عرض ميزانية مؤسسة UCA طبقا لأغراض التحليل المالي

إعداد الميزانية الوظيفية لمؤسسة UCA:

تم استخدام الميزانية المحاسبية في الدراسة لكونها مطابقة للميزانية المالية وهذا حسب رأي إطارات مؤسسة UCA وفيما يلي نستعرض الجدول التالي الذي يوضح كيفية اعداد الميزانية الوظيفية من الميزانية المالية للمؤسسة: (انظر إلى الجدولين رقم 07 و08).

الجدول رقم: (III-12): الميزانية الوظيفية لمؤسسة UCA

الاستخدامات الثابتة:		**الموارد الثابتة:**	
التثبيتات الغير المادية	**51.480,00**	**الأموال الخاصة**	**322.720.250,28**
أراضي	44.810,00	رأس المال الصادر	900.000,00
تثبيتات مادية أخرى	883.531.816,00	العلاوات والاحتياطات	353.288.491,66
المساهمات الأخرى الدائنة	29.410.399,85	النتيجة الصافية	3.471.521,36
		رؤوس الأموال الخاصة	(34.933.762,74)
		الخصوم غير الجارية	767.758.795,28
		القروض والديون المالية	337.133.077,60
		المؤونات والمنتجات	430.625.717,61
مجموع الاستخدامات الثابتة	**913.038.505,85**	**مجموع الموارد الثابتة**	**1.090.485.045,49**
الأصول المتداولة		**الخصوم المتداولة**	
للاستغلال	10.979.582,51	**للاستغلال**	1.970.764.448,77
المخزونات الجاري إنجازها	2.049.976.142,72	الموردون والحسابات	90.099,60
الزبائن	4.156.981,95	المستخدمون والاعتراضات	
الضرائب		على الأجور	8.048,49
		الهيئات الاجتماعية الأخرى	1.340.245,00
		الدولة والضرائب والرسوم	
		قيد التحصيل	16.705.596,14
		الحسابات الأخرى الدائنة	
		المدينة	
مجموع الأصول المتداولة	**2.065.112.707,18**	**مجموع الخصوم المتداولة**	**1.988.908.438,00**
الأصول خارج الإستغلال:		**الخصوم خارج الاستغلال:**	
المدينون الآخرون		الشركاء الحصص الواجب	
	89.696.624,06	دفعها	900.000,00
مجموع الأصول المتداولة خارج الاستغلال	**89.696.624,06**	**مجموع الخصوم المتداولة خارج الاستغلال**	**900.000,00**
الخزينة –أصول		**الخزينة –خصوم**	
الخزينة	12.445.646,40	الخزينة	/
مجموع أصول –الخزينة	**12.445.646,40**	**مجموع خصوم -الخزينة**	/

من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الفرع الثاني:مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة UCA:

أ-مؤشرات التوازن المالي للميزانية المالية:

***من أعلى الميزانية:**

رأس المال العامل الصافي= الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

الجدول رقم:(III-13): حساب رأس المال العامل الصافي لمؤسسة UCA من أعلى الميزانية

البيان	2016	2017
الأموال الدائمة	1.008.954.893,03	1.090.485.045,49
الأصول الثابتة	844.339.813,90	913.038.505,85
راس المال العامل الصافي	164.615.079,13	177.446.539,64

من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

***من أسفل الميزانية:**

رأس المال العامل الصافي= الأصول الجارية - الخصوم الجارية

الجدول رقم(III-14): حساب رأس المال العامل الصافي لمؤسسة UCA من أسفل الميزانية

البيان	2016	2017
الأصول الجارية	2.148.199.352,64	2.167.254.977,64
الخصوم الجارية	1.983.584.273,51	1.989.808.438,00
راس المال العامل الصافي	164.615.079.13	177.446.539,64

من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن راس الما العامل الصافي موجب خلال السنتين حيث بلغ في سنة 2016 (164.615.079,13) وارتفع سنة 2017 ليصل إلى (177.446.539,64) وهو ما يعني أن المؤسسة تمتلك هامش أمان يمكنها من واجهة حوادث دورة الاستغلال التي تمس السيولة، وأن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدامها الموارد المالية الدائمة.

كما يدل على أن هناك ارتفاع في قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل عن طريق الأصول الجارية.

ب-مؤشرات التوازن المالي للميزانية الوظيفية:

***رأس المال العامل:**

رأس المال العامل الوظيفي= الموارد الثابتة – الاستخدامات الثابتة

177.446.539,64 = 913.038.505,85 – 1.090.485.045,49

نلاحظ أن رأس المال العامل الوظيفي موجب، وهذا يدل على أن الموارد الثابتة قادر على تمويل الاستخدامات الثابتة

***احتياجات راس المال العامل للاستغلال:**

احتياجات راس المال العامل للاستغلال= الأصول المتداولة للاستغلال – خصوم المتداولة للاستغلال

76.204.269,18 = 1.988.908.438,00 – 2.065.112.707,18

***احتياجات راس المال العامل خارج الاستغلال:**

احتياجات راس المال العامل خارج الاستغلال= الأصول المتداولة خارج الاستغلال – خصوم المتداولة خارج للاستغلال

88.796.624,06 = 900.000,00 – 89.696.624,06

***احتياجات راس المال العامل:**

احتياجات راس المال العامل= احتياجات راس المال العامل للاستغلال+ احتياجات راس المال العامل خارج الاستغلال

165.000.893,24 = 88.796.624,06 + 76.204.269,18

نلاحظ أن احتياجات راس المال العامل موجب، وهذا يدل على أن الخصوم المتداولة قادرة على تمويل مخزون المؤسسة ومدينوها

***الخزينة الصافية:**

الخزينة الصافية= خزينة الأصول – خزينة الخصوم

12.445.646,40 = 0 – 12.445.646,40

الخزينة الصافية= رأس المال العامل – احتياجات راس المال العامل

12.445.646,40 = 165.000.893,24 – 177.446.539,64

نلاحظ أن الخزينة موجبة، وهذا يدل على أن رأس المال العمل أعلى من احتياجات رأس المال العامل، وهو ما يعني بأن للمؤسسة سيولة يمكنها من تمويل الأصول المتداولة

نلاحظ من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي للميزانية الوظيفية، أن كل من راس المال العامل واحتياجات راس المال العامل والخزينة الصافية ذو قيمة موجبة، مما يعني بأن الموارد المحققة بواسطة دورة الاستغلال تمول جميع الأصول الثابتة.

الشكل رقم:(III-02): التمثيل البياني لمؤشرات التوازن المالي للميزانية الوظيفية لمؤسسة UCA

(+) إ.ر.م.ع (165.000.893,24)	
(+) الخزينة الصافية (12.445.646,40)	(+) ر.م.ع (177.446.539,64)

من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

***نسبة التداول:**

نسبة التداول = الأصول الجارية / الخصوم الجارية

الجدول رقم: (III-15): حساب نسبة التداول لمؤسسة UCA

البيان	2016	2017
الأصول الجارية	2.148.199.352,64	2.167.254.977,64
الخصوم الجارية	1.983.584.273,51	1.989.808.438,00
نسبة التداول	1,082	1,089

من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

نجد من خلال الجدول أن نسبة التداول بلغت (1,082) في سنة 2016 ثم ارتفعت إلى (1,089) في سنة 2017 بما أن هذه النسبة في السنتين أعلى من المقياس المناسب للتداول(1:1)، فهذا يعتبر مؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة، حيث يدل على ان المؤسسة قادرة على تسديد التزاماتها وأن الأصول الجارية تغطي الخصوم الجارية خلال السنتين

***نسبة السيولة السريعة:**

نسبة السيولة السريعة = (الأصول الجارية-المخزون) /الخصوم الجارية.

ملاحظة:

لحساب نسب السيولة السريعة لابد أن تتوافر كل ما يتعلق بالمخزون من مواد أولية ولوازم المصنعة منها نصف مصنعة وهذه الشروط لا تتوفر في مؤسسة اتحادية التعاونيات الفلاحية فهي عبارة عن مؤسسة تقوم بتقديم الخدمات.

***نسبة النقدية:**

نسبة النقدية = الموجودات وما يماثلها/ الخصوم الجارية

الجدول رقم: (III-16):حساب نسبة النقدية لمؤسسة UCA

البيان	2016	2017
الموجودات وما يماثلها	12.892.614,71	12.445.646,40
الخصوم الجارية	1.983.584.273,51	1.989.808.438,00
نسبة النقدية	0,0064	0,0062

من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

من خلال جدول السابق نلاحظ ان نسبة السيولة النقدية انخفضت في سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 حيث كانت تتوفر في سنة 2016 على سيولة نقدية قدرها 0,0064 دج لكل دينار من الخصوم الجارية، وفي سنة 2017 بلغت النقدية المتوفرة 0.0062 دج مقابل دينار. لكن الأهم من ذلك أن نسبة السيولة النقدية للمؤسسة في السنتين محل الدراسة تقل عن النسبة المقبولة (0,75 إلى 1) وهو ما يعتبر مؤشر سيء جدا.

ج-نسب الهيكل التمويلي واليسر المالي.

***نسب التمويل الخارجي للأصول:**

نسب التمويل الخارجي للأصول = (الخصوم الجارية +الخصوم غير الجارية) /إجمالي الأصول

الجدول رقم: (III-17):حساب نسبة التمويل الخارجي للأصول لمؤسسة UCA

البيان	2016	2017
الخصوم الجارية + خ غ الجارية	2.662.871.409,31	2.757.567.233,21
إجمالي الاصول	2.992.539.166,54	3.080.293.483,49
نسبة التمويل الخارجي للأصول	0,8898	0,8952

من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

تبين هذه النسبة ان المؤسسة تعتمد في تدبير الأموال على الغير فبالنسبة لسنة 2016 تقدر نسبة الاقتراض ب 0,8898 أما في السنة 2012 فهي تقدر ب 0,8952 مما يتضح ان المؤسسة تعتمد على التمويل الخارجي لتغطية حاجياتها المالية وبكل تأكيد سوف يترتب عليه زيادة الأعباء الثابتة وفي المخاطر التي يتعرض لها الدائنون لتحصيل أموالهم.

***نسبة المديونية الكاملة:**

نسبة المديونية الكاملة = (الخصوم الجارية + الخصوم غير الجارية) / الأموال الخاصة

الجدول رقم: (III-18):حساب نسبة المديونية الكاملة لمؤسسة UCA

البيان	2016	2017
الخصوم الجارية+ خ غ الجارية	2.662.871.409,31	2.757.567.233,21
الأموال الخاصة	329.667.757,23	322.726.250,28
نسبة المديونية الكاملة	8,077	8,544

من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

يرى معظم المحللين أن الحد الأقصى لهذه النسبة هو 1:1 أي 100% ان المعدل الذي يستوجب الدراسة هو 90% الى 100% وبناءا على هذا يمكن القول أن المؤسسة ليست في وضع متوازن بين الاعتماد على الأموال الغير والأموال الخاصة، حيث بلغت نسبة المديونية كاملة 807.7% نسبة 2016 واتجهت هذه النسبة للارتفاع في سنة 2017 مقارنة بالنسبة السابقة حيث سجلت 854,4%.

***نسبة المديونية قصيرة الأجل:**

نسبة المديونية قصيرة الأجل = الخصوم الجارية / الأموال الخاصة

الجدول رقم: (III-19): حساب نسبة المديونية قصيرة الأجل لمؤسسة UCA

البيان	2016	2017

الخصوم الجارية	1.983.584.273,51	1.989.808.438,00
الأموال الخاصة	329.667575.23	322.786.250,28
نسبة المديونية قصيرة الأجل	6,02	0,65

من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

من خلال التحليل والمقارنة يبدو أن المؤسسة تتجه أكثر نحو الاعتماد على الخصوم الجارية لتعويض العجز الكبير في الأموال الخاصة حيث بلغت نسبة المديونية قصيرة الأجل لسنة 2016 602% ثم انخفضت كثيرا لتصل الى 65% في سنة 2017.

***نسب النشاط:**

معدل دوران إجمالي الأصول:

معدل دوران إجمالي الأصول = رقم الأعمال/إجمالي الأصول

الجدول رقم: (III-20): حساب معدل دوران إجمالي الأصول لمؤسسة UCA

البيان	2016	2017
رقم الأعمال	300.085.947,08	177.325.090,87
إجمالي الأصول	2.992.539.166,54	3.080.293.483,49
معدل دوران إجمالي الأصول	0,100	0,057

من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

يتبين من الجدول أن كل دينار مستثمر في أصول المؤسسة قد دار 0,100 مرة تقريبا خلال سنة 2016 أو بعبارة أيسر أن كل دينار مستثمر في الأصول حقق رقم اعمال قدره 0,100 دج ومن الواضح أن المعدل المذكور يزيد عن مثيله في سنة 2017 الذي يقدر ب 0,057 وهو ما يعني بأن كفاءة الإدارة في استثمار الموارد المالية المتاحة في تدهور طفيف.

معدل دوران الأصول غير الجارية:

معدل دوران الأصول غير الجارية = رقم الأعمال/الأصول غير الجارية

الجدول رقم: (III-21):حساب معدل دوران الأصول غير الجارية لمؤسسة UCA

البيان	2016	2017

رقم الأعمال	300.085.947,08	177.325.090,87
الأصول غير الجارية	844.339.813,90	913.038.505,85
معدل دوران الأصول غير الجارية	0.355	0.194

من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

يتبين من الجدول أن الأصول الغير الجارية كانت سببا في انخفاض معدل دوران الأصول، فكل دينار مستثمر في تلك الصول قد أسهم في تحقيق رقم الأعمال قدره 0,194 دج في مقابل 0.355 دج في السنة السابقة

***معدل دوران الأصول الجارية:**

معدل دوران الأصول الجارية = رقم الأعمال/الأصول الجارية

الجدول رقم : (III-22): حساب معدل دوران الأصول الجارية لمؤسسة UCA

البيان	2016	2017
رقم الأعمال	300.085.947,08	177.325.090,87
الأصول الجارية	2.148.199.352,64	2.167.254.977,64
معدل دوران الأصول الجارية	0,14	0,08

من اعداد المتمهنين

التعليق:

من خلال الجدول السابق يتبين أن كل دينار مستثمر في الأصول الجارية يدور ب 0,08 ليحقق رقم الأعمال قيمته 0,08 وهو معدل يبدو أقل من مثيله في السنة السابقة، حيث بلغ سنة 2016 0,14 مرة مما يعني أن بأن تلك الأصول كانت سببا في انخفاض معدل دوران إجمالي الأصول

***معدل دوران النقدية:**

معدل دوران النقدية = رقم الأعمال/الموجودات وما يماثلها

الجدول رقم: (III-23): حساب معدل دوران النقدية لمؤسسة UCA

البيان	2016	2017
رقم الأعمال	300.085.947,08	177.325.090,87
الموجودات وما يماثلها	12.892.614,71	12.445.647,40
معدل دوران النقدية	23,230	14,248

من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق

من المهم الإشارة إلى انه لا توجد نسبة نموذجية لمعدل دوران النقدية، لذا ينبغي القيام بمقارنة نسبة المؤسسة مع المؤسسات المماثلة أو مع النسب التاريخية لنفس المؤسسة وكما يبدو أن هناك انخفاض في معدل دوران النقدية من 23,230 مرة سنة 2016 الى 14,248 مرة سنة 2017.

المطلب الثالث: تحليل حسابات النتائج

التحليل الأفقي للميزانية:

قمنا بداية باعتماد الميزانية لسنة 2016 كسنة أساس، وهذا يمكننا من رصد التغيرات الحادثة في مختلف البنود الواردة في الميزانية لسنة 2017 ونقوم لهذا الغرض بإعداد جدول خاص يكون على الشكل التالي:

جدول رقم: (III-24):التحليل الأفقي للميزانية المالية أصول لمؤسسة UCA

البند	ميزانية 2016	ميزانية 2017	التغير المطلق	التغير النسبي%
الأصول غير الجارية				
التثبيتات غ المادية	**51.480,00**	**51.480,00**	**0**	**%0**
التثبيتات المادية	**814.877.934,05**	**883.576.626,00**	**68.698.691.95**	**%8,431**
أراضي	44.810,00	44.810,00	0	%0
تثبيتات مادية أخرى	814.833.124,05	883.531.816,00	68.698.691,95	%8,431
التثبيتات المالية	**29.410.399,85**	**29.410.399,85**	**0**	**%0**
المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الأخرى	29.410.399,85	29.410.399,85	0	%0
مج الأصول ع الجارية	**844.339.813,90**	**913.038.505,85**	**68.698.691,95**	**%8,431**
الأصول الجارية				
المخزونات الجاري إنجازها	11.093.150,00	10.979.582,51	(113.567,49)	(%1.023)
الديون الدائنة-	**2.124.213.587,13**	**2.143.829.747,73**	**19.616.161,80**	**%0,923**
الاستخدامات المماثلة				
الزبائن	2.077.723.862,13	2.049.976.142،72	(27.747.719,41)	(%1,335)
المدينون الاخرون	43.625.197,60	89.696.624,06	46.071.426,46	%105,607
الضرائب وما شابهها	2.864.528,20	4.156.981,95	1.292.453,75	%45,119
الموجودات وما يماثلها	**12.892.614,71**	**12.445.646,40**	**(446.968,31)**	**(%3,446)**
الخزينة	12.892.614,71	12.445.646,40	(446.968,31)	(%3,446)
مج الأصول الجارية	**2.148.199.352,64**	**2.167.254.977,64**	**19.055.625,00**	**%0,087**
مج العام للأصول	**2.992.539.16,54**	**3.080.293.483,49**	**87.754.316,95**	**%2,932**

من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

جدول رقم: (III-25):التحليل الأفقي للميزانية المالية خصوم لمؤسسة UCA

البند	ميزانية 2016	ميزانية 2017	التغير المطلق	التغير النسبي%
الأموال الخاصة				
رأس المال الصادر	900.000,00	900.000,00	0	%0
العلاوات والاحتياطات	339.437.334,35	353.288.491,66	13.851.157,31	%4,080
النتيجة الصافية	39.402.471,33	3.471.521,36	(35.930.949,97)	(%91,189)
رؤوس الأموال الخاصة (ترحيل من جديد)	(50.072.048,45)	(34.933.762,74)	15.138.285,71	(%30,233)
مج الأموال الخاصة	**329.667.757,23**	**322.726.250,28**	**(6.941.506,95)**	**(%2,105)**
الخصوم غير الجارية				
القروض والديون المالية	288.138.470,14	337.133.077,60	48.994.607,46	%17,003
المؤونات والمنتجات المدرجة سلفا	391.148.665,66	430.627.717,61	39.477.051,95	%10,092
مج الخصوم غير الجارية	**679.287.135,80**	**767.758.795,21**	**88.471.659,41**	**%13,024**
الخصوم الجارية				
الموردون والحسابات الملحقة	1.981.978.419,15	1.970.764.448,97	(11.213.970,38)	(%0,556)
الديون الأخرى	1.605.854,36	19.043.989,23	17.438.134,87	%10,859
مج الخصوم الجارية	**1.983.584.273,51**	**1.989.808.438,00**	**6.224.164,49**	**%0.313**
مج العام للخصوم	**2.992.539.166,54**	**3.080.913.483,49**	**87.754.316,95**	**%2,932**

من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

من خلال الجدول يمكن استنباط النتائج التالية:

التثبيتات الغير المادية: لم تسجل أي تغير في التغير المطلق أي أن قيمة تثبيتات غير المادية بقية ثابتة خلال دورتي 2016 و2017.

التثبيتات المادية: أظهر الجدول ارتفاعا معتبرا في قيمة التثبيتات المادية بمقدار 68.698.694,95 دج أي بمعدل 8,431%على الرغم من أننا لم نسجل في الأراضي أي قيمة في التغير المطلق وقد تركزت هذه الزيادة أساسا في التثبيتات المادية الأخرى بنفس المقدار سبق ذكره المقدر ب 68.698.694,95.

التثبيتات المالية: لم يظهر في التغير المطلق أي قيمة بالنسبة للمساهمات الأخرى نظرا لثبوته خلال دورتي 2016 و2017.

الديون الدائنة والاستخدامات المماثلة: سجلت ارتفاعا بقيمة 19.616.161,80 أي بمعدل 0,93% وهذا على الرغم من انخفاض الزبائن وارتفاع كل من المدينون الآخرون والضرائب بقيمة 1.292.453,75 **أي** بمعدل 45,19%.

الزبائن انخفضت بقيمة 27.747.719,41 دج أي بمعدل 1,335% مع انخفاض رقم الأعمال بنسبة 40،908% فإنه يعتبر مؤشر سلبي في قدرة المؤسسة على تحصيل الديون من أصحابها زهو ما سينعكس بشكل سلبي على سيولة المؤسسة

الموجودات وما يماثلها: سجلت انخفاضا حتى أصبحت 12.445.646.40 دج في سنة 2017 بانخفاض قدره 446.968,31 دج أي بمعدل 3,466 %مقارنة بالعام الماضي

الأموال الخاصة: سجلت انخفاضا بمقدر 6.941.506,95 دج أي بمعدل 2,105% وهذ يعود إلى انخفاض النتيجة الصافية بمعدل 91,189% ورؤوس الأموال الخاصة بمعدل 30,233% على رغم من ارتفاع العلاوات والاحتياطات بقيمة 13.851.157,31 دج بمعدل 4,080% ويمكن تفسير ذلك بتخصيص نسبة 2016 إلى احتياطات قانونية بقيمة 1.213.209,28 دج واحتياطات اختيارية بقيمة 12.637.948,03 دج

الخصوم الغير الجارية: أظهر الجدول التالي ارتفاعا في الخصوم الغير الجارية حيث زادت بمعدل 13,024% وقد تركزت هذه الزيادة في المؤونات والمنتجات المدرجة سلفا حيث أصبحت 430.625.717,61 دج في سنة 2017 إلى زيادة قدرها 39.477.051,91 دج أي بمعدل 10,092% ويمكن تفسير هذه الزيادة ب:

اعانة التجهيز: 39.147.051,98 دج

مؤونات المعاشات والتزامات مماثلة: 110.000,00 دج

المؤونات الأخرى خصوم غير جارية 220.000,00 دج (ملحق رقم 8 ميزان المراجعة)

الخصوم الجارية: سجلت الخصوم الجارية ارتفاع بقيمة 6.224.164,49 دج أي بمعدل 0,313% ويعود ذلك الارتفاع الى الديون الأخرى بقيمة 17.438.134,87 دج بمعدل 10.859% رغم انخفاض في الموردون والحسابات الملحقة ب 11.213.970,38 دج بمعدل 0,556%.

التحليل العمودي للميزانية:

يتم في هذا التحليل نسب مختلف بنود الميزانية إلى البند الرئيسي في الميزانية ألا هو مجموع الأصول (مجموع الخصوم)، حيث تعطي الرقم 100%، وينسب اليه الخصوم غير الجارية، الخصوم الجارية، الأموال الخاصة...الخ وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم: (III-26):التحليل العمودي للميزانية المالية أصول لمؤسسة UCA

البند	ميزانية 2017	
	المبالغ	%
الأصول غير الجارية	**913.038.505,85**	**%29,642**
التثبيتات غ المادية	**51.480,00**	**%0,001**
التثبيتات المادية	**883.576.626,00**	**%28,684**
أراضي	44.810,00	%0,001
تثبيتات مادية أخرى	883.531.816,00	%28,684
التثبيتات المالية	**29.410.399,85**	**%0,954**
المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الأخرى	29.410.399,85	%0,954
الأصول الجارية	**2.167.254.977,64**	**%70,358**
المخزونات الجاري إنجازها	10.979.582,51	%0.356
الديون الدائنة-الاستخدامات المماثلة	**2.143.829.747,73**	**%69,598**
الزبائن	2.049.976.142،72	%66,551
المدينون الاخرون	89.696.624,06	%2,911
الضرائب وما شابهها	4.156.981,95	%0,134
الموجودات وما يماثلها	**12.445.646,40**	**%0,404**
الخزينة	12.445.646,40	%0,404
مج العام للأصول	**3.080.293.483,49**	%100

من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

جدول رقم: (III-27):التحليل العمودي للميزانية المالية خصوم لمؤسسة UCA

البند	ميزانية 2017	
	المبالغ	%
الأموال الخاصة	**322.726.250,28**	**%10,477**
راس المال الصادر	900.000,00	%0,029
العلاوات والاحتياطات	353.288.491,66	%11,469
النتيجة الصافية	3.471.521,36	%0,112
رؤوس الأموال الخاصة-ترحيل من جديد	(34.933.762,74)	(%1.134)
الخصوم الغير الجارية	**767.758.795,21**	**%24.925**
القروض والديون	337.133.077,60	%10,944
المؤونات والمنتجات المدرجة سلفا	430.627.717,61	%13,980
الخصوم الجارية	**1.989.808.438,00**	**%64,598**
الموردون والحسابات الملحقة	1.970.764.448,97	%63,979
الديون الأخرى	19.043.989,23	%0,618
مج العام للخصوم	**3.080.293.483,49**	**%100**

من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

يمكن من الجدول السابق توضيح هيكل الأصول في المؤسسة خلال سنة 2012 حيث نجد أن الأصول الجارية 70,358% من اجمالي الأصول في حين تمثل الأصول الغير جارية 29,642% وفيما يخص الأصول الغير الجارية نلاحظ ارتفاع تثبيتات المادية التي تمثل 28,684% من اجمالي الأصول مقارنة بالتثبيتات المالية التي تمثل 0,954% أو تثبيتات الغير المادية التي تمثل 0,001%

أولا: فيم يخص الأصول الجارية يظهر الجدول أعلاه بوضوح ارتفاع كل من الوزن النسبي للزبائن التي تمثل 66,551% والمدينون الآخرون تمثل 2,911% من اجمالي الأصول وهذا مقارنة بانخفاض الوزن النسبي لكل من المخزون الذي يمثل 0,356% والضرائب التي تمثل 0,134% والأصول المتداولة (الموجودات وما يماثلها) التي تمثل 0,404%.

ثانيا: فيما يتعلق بالمصادر التمويل المؤسسة

ان القسم الثاني من الجدول المتعلق بمصادر التمويل في المؤسسة الخصوم (الأموال الخاصة) فيتضح فيه بشكل جلي ان المؤسسة تعتمد على مصادر التمويل الخارجي على حساب مصادر التمويل الداخلي حيث تقدر الأموال الخاصة 10,470% في حين تشكل مصادر التمويل الخارجي طويلة الأجل 24,925% أما مصادر التمويل الخارجي قصيرة الأجل تقدر 64,598% وكما نلاحظ في الجدول السابق ارتفاع في الموردون والحسابات الملحقة حيث تمثل 63,979% من اجمالي الأصول

المطلب الثالث: التحليل المالي لحسابات النتائج والتدفقات النقدية

الفرع الأول: النسب الربحية لمؤسسة UCA

أ-نسب ربحية المبيعات:

***نسبة الفائض الخام للاستغلال:**

نسبة الفائض الخام للاستغلال= فائض الخام للاستغلال/ رقم الأعمال

الجدول رقم: (III-28): حساب نسبة الفائض الخام للاستغلال لمؤسسة UCA

البيان	2016	2017
فائض الخام للاستغلال	44.713.713,05	13.553.933,38
رقم الأعمال	300.085.947,08	177.325.090,87
نسبة الفائض الخام للاستغلال	0,149	0,076

من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

يقدر معدل فائض الخام للاستغلال 0,149 سنة 2016 وهذا يعني أن كل دينار من رقم الأعمال يحقق هامش قدره 0,149 بعد دفع كل من الموردين الخارجيون والعمال الضرائب والرسوم. اما بالنسبة لسنة 2017 يقدر معدل فائض الخام للاستغلال ب 0,076 وهذا يعتبر مؤشر سلبي على أداء المؤسسة

***نسبة نتيجة الاستغلال:**

نسبة نتيجة الاستغلال= نتيجة الاستغلال/ رقم الأعمال

الجدول رقم: (III-29): حساب نسبة نتيجة الاستغلال لمؤسسة UCA

البيان	2016	2017
نسبة الاستغلال (العملياتية)	39.402.473,14	5.431.091,49
رقم الأعمال	300.085.947,08	177.325.090,87
نسبة نتيجة الاستغلال	0,131	0,030

من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

من الجدول أعلاه يتبين أن كل دينار من رقم الأعمال يحقق هامش قدره 0,030 من نتيجة الاستغلال أي بعد دفع كل من الموردون الخارجيون، العمال، الضرائب والرسوم واستبعاد مخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة، وبمقارنة هذه السنة بالسنة السابقة يتضح أن هناك تراجع في هامش الاستغلال إلا أنها تحقق رح من نشاطها الاستغلالي

***نسبة النتيجة الجارية قبل الضرائب:**

نسبة النتيجة الجارية قبل الضرائب= النتيجة الجارية قبل الضرائب/ رقم الأعمال

الجدول رقم: (III-30):حساب نسبة النتيجة الجارية قبل الضرائب لمؤسسة UCA

البيان	2016	2017
النتيجة الجارية قبل الضرائب	39.402.471,33	3.471.521,36
رقم الأعمال	300.085.947,08	177.325.090,87
نسبة النتيجة الجارية قبل الضرائب	0,131	0,019

من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

من خلال التحليل يتبين أن المؤسسة حققت هامش قدره 0,019 من النتيجة الجارية قبل الضرائب كل دينار من رقم الأعمال، ويقل عن هامش السنة السابقة والذي بلغ 0,131 ويعود ذلك إلى انخفاض النتيجة المالية ونتيجة الاستغلال

ب-نسب المردودية:

***المردودية المالية:**

المردودية المالية= النتيجة الصافية/ رقم الأعمال × رقم الأعمال/ اجمالي الأصول

× اجمالي الأصول/ الأموال الخاصة

الجدول رقم:(III-31): حساب المردودية المالية لمؤسسة UCA

البيان	2016	2017
النتيجة الصافية/ رقم الأعمال	0,131	0,019
رقم الأعمال/ اجمالي الأصول	0,100	0,057
اجمالي الأصول/ الأموال الخاصة	9,077	9,544
المردودية المالية	0,119	0,010

من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

تعبر هذه النسبة عن معدل العائد الذي يحققه الملاك وراء استثمار أموالهم في المؤسسة وبلغت 11.9% في سنة 2016 وانخفضت في سنة 2017 لتصل إلى 1% ويتضح من الجدول السابق أن انخفاض المعدل عن السنة السابقة مرجعه انخفاض الكبير في نسبة هامش صافي الربح (13,1% مقابل 1,9%) الذي يقيس فعالية الرقابة عل التكاليف، وانخفاض طفيف في معدل دوران الأصول (0,1 مرة إلى 0.057 مرة) وهذا على الرغم من ارتفاع نسبة المديونية الكاملة في سنة 2017 مقابل سنة 2016 (807,7 إلى 854,4).

الفرع الثاني: مقارنة البيان وتغيرات الاتجاه لحسابات النتائج

التحليل الأفقي لحساب النتائج:

قمنا بداية باعتبار حساب النتائج لسنة 2016 كسنة أساس وهذا ما يمكننا من رصد التغيرات الحادثة في مختلف البنود الواردة فب حسابات النتائج لسنة 2017 ونقم لهذا الغرض بإعداد جدول الخاص يكون على الشكل التالي:

الجدول رقم: (III-32): التحليل الأفقي لحساب النتائج لمؤسسة UCA

	2016	2017	التغير المطلق	التغير النسبي %
رقم الأعمال	300.085.947,08	177.325.090,87	(122.760.856,21)	(%40,908)
انتاج السنة المالية	**300.085.947,08**	**177.325.090,87**	**(122.760.856,21)**	**(%40,908)**
مشتريات المستهلكة	(11.897.848,76)	(10.716.620,18)	1.181.228,58	(%9,928)
الخدمات الخارجية	(120.495.539,71)	(35.290.579,74)	85.204.959,97	(%70,712)
استهلاك السنة المالية	**(132.393.388,47)**	**(46.076.199,92)**	**86.386.188,55**	**(%65,249)**
القيمة المضافة للاستغلال	**167.692.558,61**	**131.317.890,95**	**(36.374.667,66)**	**(%21,691)**
أعباء العاملين	(122.725.321,82)	(117.607.283,57)	5.118.038,25	(%4,170)
الضرائب والرسوم	(253.523,74)	(156.674,00)	96.649,74	(%38,122)
فائض الخام للاستغلال	**44.713.713,05**	**13.553.933,38**	**(31.159.779,67)**	**(%69,687)**
المنتجات العملياتية	77.814.656,25	71.422.269,16	(6.392.387,09)	(%8,214)
الأعباء العملياتية أ	/	(87.841,34)	(87.841,34)	
مخصصات إ. و. م خ .ق	(99.808.848,37)	(85.138.054,90)	14.670.793,47	(%14,698)
استرجاع على خ.ق .م	16.682.952,21	5.680.785,19	(11.002.167,02)	(%65,948)
النتيجة العملياتية	**39.402.473,14**	**5.431.091,49**	**(33.971.381,65)**	**(%86,216)**
الأعباء المالية	(1,81)	(1.959.570,13)	(1.959.568,32)	
النتيجة المالية	**(1,81)**	**(1.959.570,13)**	**(1.959.568,32)**	
النتيجة ج ق.ض	**39.402.471,33**	**3.471.521,36**	**(35.930.949,97)**	**(%91,189)**
صافي النتيجة السنة المالية	**39.402.471,33**	**3.471.521,36**	**(35.930.949,97)**	**(%91,189)**

من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

انتاج السنة: عرف رقم الأعمال انخفاضا بمعدل 40,908 وهذا ما أدى إلى انخفاض في انتاج السنة المالية.

استهلاك السنة المالية: عرفت المشتريات المستهلكة انخفاض بنسبة 9,928% وكما نلاحظ من الجدول السابق هناك انخفاض أيضا في الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى بنسبة 70,712% وهذا ما يفسر الانخفاض في استهلاك السنة المالية.

القيمة المضافة للاستغلال: انخفاض استهلاك السنة المالية بمعدل 65,249% ويلاحظ أن معدل الانخفاض المسجل أكبر من ذلك المعدل المسجل في انتاج السنة المالية 40,908% وهو ما

أدى انخفاض في القيمة المضافة للاستغلال بنسبة 2,691%

الفائض الخام للاستغلال: سجل انخفاضا بمقدار 31.159.779,67 دج أي بمعدل 69,687% ويزيد هذا المعدل عن انخفاض القيمة المضافة التي نسبتها 21,691% وهذا على الرغم من انخفاض الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة بنسبة 38,122% وأعباء العاملين 4,170%

النتيجة العملياتية: سجلت النتيجة العملياتية انخفاضا بمقدار 33.971.381,65 دج بنسبة 86,216% ويعود هذا الانخفاض الى انخفاض كل من المنتجات العملياتية بنسبة 8,214% واسترجاع خسائر القيمة للمؤونات بنسبة 65,948% وزيادة في الأعباء العملياتية الأخرى بمقدار 87.841,34 دج على الرغم من انخفاض مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة بنسبة 14,698%.

النتيجة المالية: نلاحظ من الجدول السابق انخفاض النتيجة المالية بمقدار 1.959.568,32 دج وهذا راجع لانعدام المنتوجات المالية وزيادة كبيرة في الأعباء المالية حيث بلغت قيمتها 1.959.568,32 دج

صافي النتيجة السنة المالية: عرفت انخفاضا بمقدار 35.930.949,97 دج أي بمعدل انخفاض نسبته 91,189% ويعود سببه أساسا في انخفاض النتيجة المالية.

التحليل العمودي لحساب النتائج:

يتم في هذا التحليل نسب مختلف بنود حسابات النتائج إلى البند الرئيسي ألا هو رقم الأعمال حيث تعطى الرقم 100% وينسب اليها استهلاك السنة المالية، الفائض الخام للاستغلال، النتيجة المالية ...الخ وما نوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم: (III-33):التحليل العمودي لحساب النتائج لمؤسسة UCA

	2017	النسبة %
رقم الأعمال	177.325.090,87	%100
انتاج اسنة المالية	**177.325.090,87**	**%100**
مشتريات المستهلكة	(10.716.620,18)	(%6,043)
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	(35.290.579,74)	(%19,901)
استهلاك السنة المالية	**(46.076.199,92)**	**(%25,945)**
القيمة المضافة للاستغلال	**131.317.890,95**	**%74,054**
أعباء العاملين	(117.607.283,57)	(%66,322)
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	(156.674,00)	(%0,088)
فائض الخام للاستغلال	**13.553.933,38**	**%7,643**
المنتجات العملياتية الأخرى	71.422.269,16	%40,277
الأعباء العملياتية الأخرى	(87.841,34)	(%0,049)
مخصصات للاهتلاكات ومؤونات وخسائر القيمة	(85.138.054,90)	(%48,012)
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات	5.680.785,19	%3,203
النتيجة العملياتية	**5.431.091,49**	**%3,062**
المنتجات المالية	/	/
الأعباء المالية	(1.959.570,13)	(%1,105)
النتيجة المالية	**(1.959.570,13)**	**(%1,105)**
النتيجة الجارية قبل الضرائب	**3.471.521,36**	**%1,957**
صافي النتيجة السنة المالية	**3.471.521,36**	**%1,957**

من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

يبين الجدول السابق ان المؤسسة حققت نتيجة صافية موجبة وتمثل 1,957% من رقم الأعمال بالرغم من كون النتيجة المالية سالبة والتي تمثل 1,105% من رقم الأعمال ويعد السبب ذلك إلى ارتفاع النتيجة العملياتية والتي تمثل 3,062% من رقم الأعمال وبالتالي يمكن أن نستنتج أن النتيجة المحققة ترجع أساسا إلى النشاط الاستغلالي وليس إلى النشاط المالي

الفرع الثالث: التحليل المالي للتدفقات النقدية لمؤسسة UCA

مقاييس قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة UCA:

التدفق النقدي المتاح:

التدفق النقدي المتاح= صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية – صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

الجدول رقم: (III-34): حساب التدفق النقدي المتاح لمؤسسة UCA

البيان	2016	2017
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	(35.332.164,15)	31.408.650,74
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	(6.499.423,21)	(7.029.634,97)
التدقيق النقدي المتاح	(28.832.740,94)	24.379.015,77

من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

من خلال الجدول يتبين أن التدفق النقدي المتاح للمؤسسة سالب سنة 2016 وموجب سنة 2017 حيث بلغ قيمة 28.832.740,94-دج في سنة 2016 وارتفع الى قيمة 24.379.015,77 دج في سنة 2017 وهذا يشير إل أن المؤسسة قد قابلة جميع التزاماتها النقدية المخططة ولديها نقدية متاحة لتخفيض الديون والتوسع في مشروعيتها.

مقاييس جودة السيولة المالية:

نسبة التغطية النقدية:

تتمثل جملة التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية في المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مادية أو غير مادية

نسبة التغطية النقدية= صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية/ جملة التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

الجدول رقم: (III-35):حساب نسبة التغطية النقدية لمؤسسة UCA

البيان	2016	2017
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	(35.332.164,15)	31.408.650,74
جملة التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية	(6.499.423,21)	(7.029.634,97)
نسبة التغطية النقدية	(5,436)	4,468

من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التغطية النقدية في سنة 2017 بلغت 4,468 وهذا يعني أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يغطي 4 مرات جملة التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية وهو ما يعتبر مؤشر جيد لسيولة المؤسسة وقدرتها على الاستمرار في أنشطتها دون مشاكل، بينما في سنة 2016 نجد أن النسبة بلغت 5,436- وهذا ما يعني أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لا يغطي جملة التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

مقاييس تقييم جودة أرباح المؤسسة:

نسبة النقدية التشغيلية:

من أجل حساب نسب مقاييس جودة الأرباح نستخرج صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من قائمة التدفقات النقدية، أما النتيجة الصافية فنستخرجها من حسابات النتائج ونستخرج مجموع الأصول من الميزانية.

نسبة النقدية التشغيلية= صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية/ النتيجة الصافية

الجدول رقم: (III-36): حساب نسبة التغطية التشغيلية لمؤسسة UCA

البيان	2016	2017
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	(35.332.164,15)	31.408.650,74
النتيجة الصافية	39.402.471.33	3.471.521.36
نسبة النقدية التشغيلية	(0,897)	9,048

من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

عند مقارنة نسبة النقدية التشغيلية لمؤسسة UCA 2017 مع نفس النسبة لسنة 2016 يتضح بأنه هناك تحسن كبير ففي سنة 2017 كل دينار من النتيجة الصافية يولد 9,048 دج من صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية بينما في سنة 61 يولد كل دينار من النتيجة الصافية 0,897 من صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي:

العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي= صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية/ مجموع الأصول

الجدول رقم:(III-37): حساب العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي لمؤسسة UCA

البيان	2016	2017
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	(35.332.164,15)	31.408.650,74
مجموع الأصول	2.992.539.166,54	3.080.293.483,49
العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي	(0,01)	0,01

من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

توضح هذه النسبة مدى قدرة الأصول على توليد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية حيث يتضح من الجدول السابق أن هناك تحسن كبير في هذه النسبة في سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 حيث كل دينار مستثمر في أصول المؤسسة حقق 0.01 دج من صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في سنة 2017 مقابل 0.01-في سنة 2016.

مقارنة البيان وتغيرات الاتجاه لقائمة التدفقات النقدية لمؤسسة UCA:

التحليل العمودي لقائمة التدفق النقدي:

الجدول رقم: (III-38) التحليل العمودي لقائمة التدفقات النقدية لمؤسسة UCA

التدفقات النقدية الداخلة	المبالغ	النسبة المئوية
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	240.356.648,36	%99,9912
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر الغير العادية	21.159,14	%0,0088
المجموع	**240.377.807,50**	**%100**
التدفقات النقدية الخارجة	**المبالغ**	**النسبة المئوية**
المبالغ المدفوعة للموردين والعاملين	(185.441.578,78)	%77,0027
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة	(22.235.124,23)	%9,2329
الضرائب على النتائج المدفوعة	(1.292.453,75)	%0,5367
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مادية أو غير مادية	(7.029.634,97)	%2,9190
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	(24.825.984,08)	%10,3087
المجموع	**240.824.775,81**	**%100**

من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

عند اجراء التحليل العمودي لقائمة التدفقات النقدية لمؤسسة UCA لعام واحد يتم الفصل بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، حيث يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:

أولا: بلغ مجموع التدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة 240.377.807,50 دج وقد تم عليه من خلال مصدر واحد وهو النشاط التشغيلي وقد كان ذلك من خلال التحصيلات المقبوضة من العملاء وتدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية، حيث بلغت مساهمة الأول 99,9912% بينما اقتصرت مساهمة الثاني 0,0088% اما النشاط الاستثماري لم يظهر بأي قيمة إذن المصدر الرئيسي والوحيد لهذه التدفقات النقدية هو من الأنشطة التشغيلية، وان قيمة هذا الأخير تزيد عن النتيجة الصافية التي تبلغ 3.471.521,36 دج (الجدول رقم 11) فهذا يعتبر مؤشرا جيدا. كما أن صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية هو المصدر الرئيسي الوحيد ولا وجود للأنشطة الاستثمارية (الجدول رقم 12) فهذا يعني أن المؤسسة تستطيع تمويل نفقاتها الاستثمارية بسهولة من أنشطتها التشغيلية، وهو ما تم التوصل إليه سابقا عند حساب التدفق النقدي المتاح.

ثانيا: من الجدول السابق بلغت التدفقات النقدية الخارجة من المؤسسة 240.824.775,81 دج وقد كانت أوجه استخدامها كما يلي:

- أن نسبة ما قيمته 86,7723% من اجمالي هذه التدفقات استخدم في الأنشطة التشغيلية، وقد كانت على الشكل التالي: سداد ديون الموردين والعاملين 77,0027% وسداد الفوائد والمصاريف المالية الأخرى 9,2329% دفع الضرائب عن النتائج المدفوعة 0,5367%

- صرف ما نسبته 2,9190% من مجموع التدفقات النقدية الخارجة من اقتناء تثبيتات مادية وغير مادية جديدة
- تسديد القروض أو الديون الأخرى المماثلة ما قيمته 24.825.984,08 دج من التدفقات الخارجة على أنشطة التمويل وهو ما شكل نسبة 10,3087%

من كل ما سبق يبين التحليل العمودي ما يلي:

اعتماد المؤسسة بشكل أساسي على أنشطتها التشغيلية في توليد التدفقات النقدية، وهو مؤشر إيجابي مكنها من تغطية تدفقاتها النقدية في الأنشطة الأخرى، إن أهم أوجه استخدامات التدفقات النقدية في المؤسسة كانت من خلال أنشطتها التشغيلية من سداد الموردين والعاملين، الضرائب عن النتائج المدفوعة والفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة.

التحليل الأفقي لقائمة التدفقات:

الجدول رقم: (III-39): التحليل الأفقي لقائمة التدفقات النقدية لمؤسسة UCA

	المبالغ لسنة 2016	المبالغ لسنة 2017	التغير	
			التغير المطلق	التغير النسبي

التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	275.395.016,97	240.356.648,36	(35.038.368,61)	(%12,722)
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر الغير العادية	212.774,75	21.159,14	(191.615,61)	(%90,055)
التدفقات النقدية الداخلة	**275.607.791,72**	**240.377.807,50**	**(35.229.984,22)**	**(%12,782)**
المبالغ المدفوعة للموردين والعاملين	(292.800.663,44)	(185.441.578,78)	107.359.084,66	(%36,666)
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة	(17.639.292,43)	(22.235.124,23)	(4.595.831,80)	%26,054
الضرائب على النتائج المدفوعة	(500.000,00)	(1.292.453,75)	(792.453,75)	%158,490
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مادية أو غير مادية	(6.499.423,21)	(7.029.634,97)	(530.211,76)	%8,157
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	(2.250.000,00)	(24.825.984,08)	(22.575.984,08)	%1003,377
التدفقات النقدية الخارجة	**(319.689.379,08)**	**(240.824.775,81)**	**(78.864.603,27)**	**(%24,669)**
تغيرات أموال الخزينة للفترة	**(44.081.587,37)**	**(446.968,31)**	**(43.634.619,06)**	**(9762,351)**

من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

التدفقات النقدية الداخلية:

أظهر الجدول انخفاضا في التدفقات النقدية الداخلة في سنة 2017 وهذا راجع الى انخفاض التحصيلات المقبوضة من العملاء 12,722% بالإضافة الى انخفاض تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر الغير العادية بمعدل 90,055%

التدفقات النقدية الخارجة:

أظهر الجدول السابق تراجعا في التدفقات النقدية الداخلة في سنة 2012 بمعدل 24,669% وقد تركز هذا الانخفاض في قيمة كل من المبالغ المدفوعة للموردين بمعدل 36,666% كما أظهر الجدول أعلاه زيادة في تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة 1003,377% والضرائب على النتائج المدفوعة 158,490% والفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة 26,054% واقتناء في المسحوبات عن اقتناء تثبيتات المادية أو غير المادية بنسبة 8,157% ورغم هذه الانخفاضات الا أن المؤسسة لا تتوفر على فرص استثمارية.

تحليل قائمة تغيرات الأموال الخاصة:

تتشكل قائمة التغيرات الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية.

من خلال قائمة تغيرات الموال الخاصة نلاحظ ثبات كل من رأس المال المؤسسة في السنوات 2015، 2016 و2017 وتغير في بند الاحتياطات والنتائج بالزيادة بين سنتي 2015 و2016 وهذ التغير يعود على النتيجة الصافية للسنة المالية 2016 والتي بلغت 39.402.471,33 دج كما شهدت فترة الدراسة بين 2016 و2017 تغير في بند الاحتياطات والنتائج الذي يرجع الى توزيع حصص أرباح مدفوعة 2017 التي بلغت 10.413.028,31- دج والمتمثلة في حصص الشركاء المقدرة 900.000,00 دج وحصص العمال 9.513.028,31 دج (أنظر الجدول رقم 19)

خلاصة :

بعد تناول التدقيق و نظام الرقابة الداخلية لمؤسسة اتحادية التعاونية الفلاحية على مختلف الجوانب و كل مراحل و دراسة مدى تطبيق و تحسين الأداء المالي ،بإجراء مقابلات و تحليلها و حساب النسب و تحليل نتائجها، تبين أن المؤسسة تطبق نظام الرقابة الداخلية لكن ليس بمستوى المطلوب و الفعلي ، الذي يسمح بتحقيق رقابة دورية بواسطة مجموعة من الوسائل المستعملة بصفة دائمة في الوحدات العلمية و الخدمية ، وهذا قصد ضمان شرعية و أمن و صحة العمليات المحققة و كذا متابعة العمليات و الوحدات المكلفة بالتحقق من صحتها،لاسيما من الناحية المحاسبية و الإدارية ، وهذا الذي يبرز المستوى المالي للمؤسسة ، الذي يبين مدى هشاشة و الضعف لنظام الرقابة الداخلية أما من الجانب التدقيق تولي المؤسسة اهتماما كبيرا و متزايدا للتدقيق الداخلي، حيث يهدف هذا النوع من التدقيق إلى تطوير و تحسين العمليات و التشغيل بأكثر كفاءة الذي يساعد على تحقيق عدة منافع أهمها:

-توفير المعلومات الدقيقة.

-حماية الأصول من سوء الاستخدام.

-استخدام الموارد بشكل اقتصادي.

-التأكد من أن المؤسسة حصلت على الموارد اللازمة بطريقة اقتصادية.

الخاتمة العامة

الخاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع حاولنا معالجة إشكالية والتي تدور حول فعالية التدقيق و الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، ومن خلال الفصول التي درسناها لهذه المذكرة وانطلاقا إلى المؤسسة بصفة عامة . وقد تناولنا موضوع التدقيق الداخلي والتوسع فيه أكثر،حيث يعتبر هذا الأخير نشاط استشاري مستقل وتأكيد موضوعي يفرض زيادة العائد وتحسين عمليات المؤسسة بالإضافة إلى نظام الرقابة الداخلية فهما يساعدانها على تحقيق أهدافها من خلال طريقة منهجية منظمة لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والسيطرة، فالهدف الرئيسي للتدقيق الداخلي هو تقديم خدمات متعددة و التحقق من مدى الالتزام بسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية . أما بالنسبة لمعايير التدقيق الداخلي فهي عبارة عن مجموعة من القواعد والمبادئ التي يجب على المدقق الداخلي الالتزام بها عند القيام بالعمل المنوط به.

اختبار الفرضيات

من خلال دراستنا توصلنا إلى بعض النتائج منها:

1-فيما يخص الفرضية الأولى التي تخص إتباع المدقق المنهجية واضحة ومتسلسلة تمكنه من الإلمام بكل المعلومات المالية والمحاسبية بغية إبداء الرأي المحايد بشأنها،فهذه المنهجية تبين مراحل المتعلقة بالجانب التنفيذي للتدقيق، بحيث يتطلب هذا وجود خطة محكمة وحصول المدقق على الأدلة و القرائن الكافية لإبداء رأيه حول القوائم المالية والمحاسبية والإجراءات المتبعة من طرف المؤسسة و إعداد تقرير كمرحلة نهائية يضم نتائج التي توصل إليها جراء عملية التدقيق.

2 -بالنسبة للفرضية الثانية يتميز نظام الرقابة الداخلية بدرجة كبيرة من المصداقية للمؤسسة ويعتبر بمثابة حجر الأساس للمبنى لما له من أهمية و مقويمات رئيسية ويقوم هذا النظام على التخطيط و التنظيم الإداري للمشروع داخل المؤسسة و حماية ممتلكاتها ومحاولة تحسين التغيرات السلبية التي تضمن السير الحسن لوظائف المؤسسة .

3-الفرضية الثالثة تقييم الأداء المالي هو قيام الإدارة بفحص و تشخيص المركز المالي و مقارنته مع ما حققته من نتائج وما ضيعته مقارنة بالسنة الأخرى.

4- الفرضية الرابعة لا يضمن نظام الرقابة الداخلية بشكل كامل في تحسين الأداء المالي .

5-الفرضية الخامسة بعد الدراسة استنتجنا أن توصيات و قرارات المدقق يؤثر بشكل ايجابي في تحسين نوعية المعلومات والبيانات المحاسبية و المالية .

النتائج المتوصل إليها :

- يعتبر التدقيق أداة إدارية تابعة للإدارة العليا للمؤسسة.
- يجب أن يتمتع المدقق الداخلي و المراقب بجملة من المبادئ و الأخلاقيات وصلاحيات التي حددها القانون له .
-تعتبر الرقابة الداخلية الوسيلة التي تكتشف الأخطاء و الانحرافات وكل أنواع الغش .
-المؤسسة محل الدراسة لها نظام رقابي داخلي لكن غير مستغل بأكمل وجه .
-تقوم المؤسسة بتقييم أدائها من خلال تحديد الأهمية النسبية بين النتائج و الموارد المستخدمة للحكم على مكانتها ووضعيتها .

التوصيات :

-يجب على المؤسسة أن تخصص مصلحة التدقيق الداخلي من أجل مساعدة مسيريها لتحسين أدائها المالي .

-إن المؤسسة تعتبر التدقيق الداخلي على أنه أحد أنظمة الرقابة لذا من الأفضل أن تعتمد على نظام التدقيق الداخلي الفعال لما يقدمه من قيمة مضافة للمؤسسة. - تبسيط معايير التدقيق الدولية لتكون سهلة التطبيق

المراجع

المراجع بالغة العربية

أولا:الكتب بالغة العربية:

1- أحمد حلمي جمعة،**المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**،دار صفاء للنشر و التوزيع ،عمان، الطبعة الأولى 2000.

2- أحمد حلمي جمعة،**المدخل إلى التدقيق الحديث**،دار صفاء للنشر و التوزيع عمان ، الطبعة الثانية2005.

3- أحمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق و التأكيد**،دار صفاء للنشر و التوزيع ،عمان ،الطبعة الثانية2015.

4-أسامة خيري، **الرقابة و حماية المستهلك و مكافحة الغش التجاري**،الطبعة الأولى 2015.

5- أيمن الشنطي،**الإدارة و التحليل المالي**،دار البداية ناشرون و موزعون،الطبعة الأولى 2005.

6- إيهاب نظمي،هاني العزب،**تدقيق الحسابات**، عمان ،دار وائل للنشر، الطبعة الأولى 2012.

7- إبراهيم عبد الحليم عبادة،**مؤشرات الأداء**،دار النفاس للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى.

8- أحمد ماهر،**تطوير المنظمات** ، الدار الجامعية رمل الإسكندرية،2007.

9- السيد عبد الناجي،**الرقابة على الأداء**،دار الجامعية الاسكندية ، الطبعة الأولى 2011.

10- حسين القاضي،**أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية أو الدولية**، مؤسسة الوراق عمان-الأردن،الطبعة الأولى 1999.

11- حمزة محمود الزبيدي،**التحليل المالي** ،مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع2000.

12--خالد أمين عبد الله، **التدقيق و الرقابة في البنوك**،دار وائل للنشر و التوزيع الأردن-عمان،الطبعة الأولى2012.

13- خلف عبد الله الوردات،**دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع عمان،الطبعةالأولى2014.

14- خلف الله الوردات،**التدقيق الداخلي بين النظرية و التطبيق** ،مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى2006.

15- خالد أمين عبد الله،**علم تدقيق الحسابات**، ،عمان ،دار وائل للنشر،الطبعة الأولى1999.

16- رأفت سلامة محمود و آخرون، **علم تدقيق الحسابات العلمي**،عمان، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى2011.

17- رشا الغول ،**التقييم الذاتي للرقابة**، إسكندرية ،دار الناشر،مكتبة الوفاء القانونية ،الطبعة الأولى 2013.

18- رشاد العصار وآخرون،**الإدارة والتحليل المالي**، عمان ،دار البركة للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى2001.

19- زهير الحدرب، **علم تدقيق الحسابات**،دار البداية ناشرون و موزعون،الطبعة الأولى2010.

20- سعاد نائف برنوطي،**الإدارة**،جامعة كاليفورنيا-لوس أنجلوس،دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة2008.

21- سمير تامر عيسى،دكتور السيد شحانة،**نظم المعلومات المحاسبية في بيئة التكنولوجيا المعلومات**،دار تعليم الجامعي ،إسكندرية.

22- سامي محمد الوقاد و الأستاذ لؤي محمد وديان،تدقيق الحسابات 1،مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى2010.

23- ثابت عبد الرحمن **إدريس إدارة الأعمال** ،الدار الجامعية الإسكندرية 2007.

24- صلاح الدين حسن السيني،**نظم المحاسبة و الرقابة وتقييم الأداء في المصارف و المؤسسات المالية**،دار الوسام للطباعة و النشر،الطبعة الأولى1998.

25- طاهر محمد منصور الغالي،**سلسلة الأداء الإستراتيجي** ، الأردن –عمان،دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2007،الطبعة الثانية2009.

26- طواهر محمد التهامي، صديقي مسعود، **المراجعة وتدقيق الحسابات** ، بن عكنون الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية2005.

27- ظاهر محسن منصور ألغالبي،**سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي** ، الأردن -عمان ،دار وائل للنشر،الطبعة 2009.

28- علي عباس، **الرقابة الإدارية**،إثراء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى2008.

29-عبد الوهاب نصر علي،شحانة السيد شحانة،**الرقابة و المراجعة الداخلية الحديثة**،دار الجامعية ،الاسكندرية.

30- علاء فرحان طالب ،**حوكمة المؤسسة و الأداء المالي الإستراتيجية للمصارف** ،دار الصفاء للنشر و التوزيع ،الطبعة الأولى2011.

31- عبد المعطي أريس،د.حسني علي خريوش،**أساسيات الإدارة المالية**، عمان -دار زهران للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى ،2013.

32- عدنان النعيمي،**الإدارة المالية** ،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة،الطبعة الأولى207.

33- كريمة علي الجوهر و آخرون،**التدقيق و الرقابة الداخلية على المؤسسات** ،منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية2012.

34- محمد التهامي طواهر،مسعود صديقي،**المراجعة وتدقيق الحسابات**، الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية 2003.

35- محمد أحمد خليل، **المراجعة و الرقابة المحاسبية**،دار الجامعات المصرية ،بدون طبعة.

36- محمد سمير الصبان،**نظرية المراجعة و آليات التطبيق** ،دار الجامعية2003/2002.

37- محمد فضل مسعد .د. خالد راغب الخطيب، **تدقيق الحسابات**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى2009.

38- مبارك لسلوس،**التسيير المال**ي،ديوان المطبوعات الجامعية11-2004.

39- هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية و العلمية**، الطبعة الثالثة2006، دار وائل للنشر.

40-وائل محمد صبحي إدريس،**الإدارة الإستراتيجية** ،دار وائل للنشر و التوزيع،الطبعة الثانية2009.

ثانيا:الرسائل الجامعية:

1- تالي رزيقة،**تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** ،مذكرة ماستر،معهد العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة بويرة، السنة الجامعية2012/2011.

2-رغد إبراهيم المدهون، **العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي و الخارجي في المصارف و أثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة و التمويل ،الجامعة الإسلامية غزة عمادة الدراسات العليا،السنة الجامعية2014.

3-زكريا قلالة،**دور المراجعة الخارجية في تقييم نظام الرقابة الداخلية**،مذكرة مقدمة لنيل كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستير 2013 في العلوم المالية و المحاسبية ، تخصص فحص محاسبي،جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية2013-2014.

4- شعبان لطفي ، **المراجعة الداخلية مهمتها و مساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ،العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2004/2003،ص114.

5- علي شتور،مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية،مذكرة لنيل شهادة الماستير ، العلوم التجارية،السنة الجامعية2013-2014.

6- عادل عشي،**الأداء المالي للمؤسسة قياس و تقييم**،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير،جامعة محمد خيضر بسكرة ، السنة الجامعية 2002/2001.

7-عبد العزيز آسيا،**أثر جودة المعلومة المالية على تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**،مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستير ،جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم،السنة الجامعية 2015/2014

8-مخلوفي عبد الهادي،**دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي**،مذكرة لنيل شهادة الماستير علوم التسيير ،السنة الجامعية2015-2016

ثالثا:الأوراق البحثية:

1- مجلة الباحث،**دورية عملية محكمة**،صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية،جامعة ورقلة، العدد الأول202.

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي يلعبه التدقيق و الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، وذلك من خلال معرفة مختلف المفاهيم التي تخص كل من التدقيق و الرقابة الداخلية و ما مدى مساهمتهما في تحسين الأداء المالي.

وكان من أهم نتائج الدراسة أن التدقيق بالمؤسسة يساهم بشكل كبير في تحسين الأداء المالي و إضافة إلى نظام الرقابة الداخلية الذي يتسم بالضرورة التي يتمثل في دور الفعال و تأثيراته في رفع كفاءة الأداء المالي.

الكلمات المفتاحية:التدقيق الداخلي، الرقابة الداخلية ، الأداء المالي.

Résumé

L'objectif de cette étude est de mettre en évidence le rôle joué par l'audit et le contrôle internes dans l'amélioration de la performance financière de l'institution économique grâce à la connaissance de divers concepts liés à l'audit et au contrôle internes et la mesure dans laquelle ils contribuent à améliorer la performance financière.

L'un des résultats les plus importants de l'étude est que l'audit de l'institution contribue de manière significative à l'amélioration de la performance financière en plus du système de contrôle interne, qui se caractérise nécessairement par le rôle de l'efficacité et son impact sur l'amélioration de l'efficacité de la performance financière.

Mots-clés: Audit interne, Contrôle interne, Performance financière.